جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

مذكرة ماستر

الميدان: لغة وأدب عربي

الفرع: دراسات لغوية

التخصص: لسانيات عربية

رقم تسلسل المذكرة:ل ع 14

إعداد الطالبتين:

حفصية هادف ـ نجاة صيد

يوم:03/ جوان /2025

خصائص التّفكير النّحوي عند السّهيلي من خلال كتابه:" نتائج الفكر في النّحو"

لجنة المناقشة

الأمين ملاوي	أ.د	الجامعة: محمد خيضر بسكرة	رئيسا
محمد بودية	أ.د	الجامعة: محمد خيضر بسكرة	مقررا
حسينة يخلف	أ.د	الجامعة: محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية:2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر والعرفان

بكل مشاعر التقدير والامتنان، نتقدم بجزيل الشّكر والعرفان إلى كل من ساندنا ووقف إلى جانبنا طوال السّنة الدراسية وخاصة خلال إعداد هذه المذكرة.

نتوجّه بخالص الشّكر إلى أستاذنا المشرف " محمد بودية " على توجيهاته السديدة وصبره ودعمه المستمر الذي له الأثر في إتمام هذا العمل.

فندعـــو الله تعالـى أن يسدّد خطاك ودربك لخدمة العلم و المتعلمين إن شاء الله.

شكرا جزيلا...

مقدّمـــــــة

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل القرآن بخير لسان، فكان أعلى درجات البيان، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد أفصح العرب وخير من نطق بالضّاد، وعلى آله وصحبه الطّيّبين الأطهار، وبعد:

يُعدّ علم النحو أحد أهم علوم اللغة العربية التي نشأت خدمة للقرآن الكريم وحفظا لسلامة اللغة العربية من اللحن، فهو يمثل حجر الزاوية لفهم التركيب اللغوي وصياغة الجمل إذ يمكّن النّحو من تحليل بُنى الجمل وفهم العلاقات التي تربط بين الكلمات من جهة وبين المعاني من جهة أخرى، وقد شهد هذا العِلم تطوّرا كبيرا على مرِّ العصور، بفضل جهود العلماء الذين أسهموا في بنائه وتطويره، ومن بين هؤلاء الأسماء يبرز اسم أبي القاسم عبد الرحمان السّهيلي (508ـ 581هـ) الذي ترك بصمة واضحة في حقل النحو من خلال مؤلفاته ومن أبرزها كتابه: " نتائج الفكر في النّحو". ويمثل هذا الكتاب خلاصة تجربة السّهيلي الفكرية والنحوية حيث تجلّت فيه قدراته التّأملية وتحليلاته العميقة لقضايا النحو ومسائله، كما أظهر الكتاب أسلوبا خاصا في التعامل مع النحو، مختلفا في كثير من الأحيان عن السائد عند نحاة عصره فقد اتّسم تفكيره النحوي بالاستنباط، والربط بين اللغة والمعاني إلى جانب ميله إلى تبسيط المفاهيم وتقريبها من الإفهام دون الإخلال بجوهر القواعد.

وتهدف هذه الدراسة إلى كشف خصائص التفكير النحوي عند السّهيلي من خلال كتابه:

" نتائج الفكر في النحو " مع التركيز على طريقة تناوله للقضايا النحوية، ومنهجه الاستدلالي ومستواه في التجديد أو المحافظة إلى جانب استجلاء رؤيته للعلاقة بين النحو والمعاني ومدى تأثره بالمدارس النحوية السابقة.

وتنبع أهمية هذا البحث من كون السّهيلي يعدّ من العلماء الذين لم يحظوا بالدراسة الكافية في جانبهم النحوي، كما أنّ كتابه " نتائج الفكر في النّحو" لا يزال زاخرا بآراء ومقاربات تستحق الوقوف عندها وتفكيكها، بخاصة في ظل الدعوات الحديثة إلى تجديد النحو العربي وجعله أكثر توافقا مع مقتضيات الفهم العصري للغة.

وقد ارتكزت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التّحليلي وذلك لكونه الأنسب لمقاربة النصوص النحوية واستخلاص السمات الفكرية من خلال تحليل مضامِينها. وقد تم دعم هذا المنهج بالمنهج التاريخي لتتبع خلفيات السّهيلي العلمية والفكرية ومدى تأثره بمن سبقه من النحاة مع الإشارة إلى موقعه ضمن تطور الفكر النحوي. كما تم توظيف المنهج الاستقرائي في رصد الظواهر والأساليب النحوية في " نتائج الفكر "، ثم تعميم النتائج بناءً على ذلك.

وانطلاقا من هذا تنبني إشكالية الدراسة حول: ماهي الخصائص المميّزة للتفكير النحوي عند السّهيلي في كتابه " نتائج الفكر"؟ وكيف تجلت ملامح هذا التفكير من حيث المنهج والرؤية والمضمون؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية، تم تقسيم الدراسة إلى فصول تتناول خلفية السّهيلي الفكرية، وتحليل منهجه في عرض القضايا النحوية، واستعراض أبرز آرائه مع بيان مدى تميّز وانفراد تفكيره عن غيره من النحاة. وقد اقتضت الدراسة وضع خطة تشكلت من:

مقدمة: تكلمنا فيها عن أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث، ثم إشكالية البحث، وأهم النتائج التي تم التّوصل إليها.

مدخل: تحدّثنا فيه عن نشأة أبو القاسم السّهيلي وحياته، ثم عرّجنا إلى التعريف بكتابه " نتائج الفكر في النّحو".

الفصل الأول: قمنا فيه بعرض وتحليل لنماذج من أبواب الكتاب: الإضافة، أقسام الكلام الإعراب الأفعال، النّعت، العطف، التوكيد البدل والابتداء، ثم عرّجنا إلى أصول التّفكير النحوي عند السّهيلي ويضم: 1ـ العامل.2ـ العلة.

الفصل الثاني: وهو عبارة عن دراسة تطبيقية وصفية تحليلية لكتاب" نتائج الفكر في النّحو" للسّهيلي ومناقشة:

أوّلا: المنهج الاستدلالي والتّحليلي والتّفكير العميق في الرّبط بين المعاني عند السّهيلي، ويضم أربع قضايا:

1 ـ اعتماد السّهيلي على الاستدلال والتّحليل في معالجة القضايا النّحوية.

2 ـ ربط السّهيلي بين القواعد النّحويّة والمفاهيم اللّغويّة المعنويّة.

3 ـ تقديم السّهيلي لآراء وتجديدات نحويّة مقارنة بالعصر الّذي عاش فيه.

4 ـ مقارنة السّهيلي بين المدارس النّحوية المختلفة (البصريّة والكوفيّة) وكيفية دمج بعض الآراء.

ثانيا: تأثير التّفكير النّحوي للسّهيلي على الدّراسات النّحوية المعاصرة، تضمن قضيتين هما:

1 ـ تأثير أفكار السّهيلي في تطوّر النّحو العربي وظهور مدارس نحويّة جديدة.

2ـ كيف يتم الاستفادة من أفكار السّهيلي في دراسة النّحو في عصرنا؟

خاتمة: تضمّنت أهمّ النتائج المتوصّل إليها للسّهيلي.

ولا تخلو أي معلومة أو معرفة من مصدر أو مرجع فالمعرفة لا تأتي من العدم، ولعلّ أهم المصادر التي استندنا عليها في بحثنا المتواضع هذا هي:

ـ كتاب" نتائج الفكر في النحو" للسّهيلي، تحقيق محمّد إبراهيم البنّا، نشر دار السلام باعتباره المصدر الأساس المعتمد ومفتاح البحث لدراستنا التحليلية.

ومن الدّراسات السابقة التي ساعدتنا في دراستنا جملة من المصادر والمراجع، نذكر منها:

ـ كتاب أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النّحوي لمحمّد إبراهيم البنّا.

ـ مذكرة لنيل درجة الماجيستر ويزة أعراب، حول تقويم الفكر النحوي للسّهيلي من خلال كتابه (نتائج الفكر في النحو) في ضوء علم اللغة الحديث ـ دراسة تحليلية تأصيلية.

ـ مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجيستير لفاطمة رزاق، بعنوان منهج السّهيلي في الدّرس النحوي.

واجهتنا في هذه الدراسة عدد من الصّعوبات، أهمّها قلّة اطلاعنا على مواضيع من هذا الشكل، وطبيعة الموضوع تتطلّب الاطّلاع على كتب كثيرة، مما تطلب جهدا إضافيا في تتبع المصادر وتفكيك آرائه من خلال النص الأصلي منها أسلوب السّهيلي اللغوي المركب الذي يجمع بين العمق النحوي والإشارات البلاغية والمنطقية، ممّا استلزم قراءة دقيقة ومتكررة لفهم مقاصده بدقة، أيضا ندرة النسخ المحققة من كتاب " نتائج الفكر"، رغم توفر النسخة المعتمدة إلكترونيا وهو ما أثر جزئيا في سهولة التوثيق والمقارنة بين النّسخ. إضافة إلى صعوبة تصنيف الآراء النّحوية ضمن نسق واحد؛ نظرا لتداخلها مع الجوانب البلاغية والمعنوية.

ولأنه لا يشكر الله من لا يشكر الناس، نُقر أنه بفضل الله وحوله وقوته وتسخيره لأناس وَهَبُوا أنفسهم لخدمة العلم استطعنا أن نكمل هذا العمل، وعلى رأسهم الأستاذ الفاضل محمد بودية المشرف على مذكرتنا الذي نشكره لأنه قبِل الإشراف علينا، ولأنه قدّم لنا نصائح وإرشادات

قيّمة وأكثر من ذلك لأنّه صبر علينا، ندعو له بوافر الصّحة والعافية، كما نرجو أن يكون بحثنا المتواضع ثمرة جهد ناجحة، وأن يكون إفادة للعلم والباحثين من بعدنا.

والشكر لله تعالى على أن منّ علينا بالقوة والصّحة لإتمامه، والحمد له على توفيقه وامتنانه وصلى الله على سيدنا محمد وسلّم تسليما كثيرا.

مدخل

التعريف بالسّهيلي

وكتابه: "نتائج الفكر في النحو"

المبحث الأول: نشأة السّهيلي وحياته.

أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله الضرير- أبو القاسم السّهيلي - هو: " أبو زيد عبد الرحمان بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن واسمه: أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فَتُّوح وهو الداخل للأندلس. "[1] وقال ابن دحية:" هكذا أملى عليّ نسبه وقال: إنّه من ولد أبي رُوَيْحة الخثعمي الذي عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلّم لواء عام الفتح [2]".

و**السّهيلي**": بضم السين المهملة، وفتح الهاء، وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها لأمر، هذه النسبة إلى سُهَيْل وهي قرية بالقرب من مَالَقَة أين ولد أبو القاسم السّهيلي سنة ثمان وخمسمائة"[3]

قال ابن دحية على لسان السّهيلي:" أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم جمعا وأفرادا "[4] وذكر ابن دحية مشايخ أبو القاسم السّهيلي الذين أخذ عليهم القراءات في مَالَقَة وهم:" المقرئ الشهير أبو علي الحسين بن منصور الأحدب، الإمام أبو عبد الله محمد بن معمر أبو عبد الله محمد سليمان المعروف بابن أخت غانم أبو الحسن سليمان بن الطراوة الشيباني أبو محمد القاسم بن دحمان، المقرئ أبو داود سليمان بن يحي، أبو القاسم عبد الرحمان بن رضا، الفقيه الحافظ أبو عبد الله محمد بن نجاح الذهبي القرطبي، الوزير الأديب أبو عبد الله جعفر بن محمد بن

---

[1] ابن دحية: المطرب من أشعار أهل المغرب، تح: ابراهيم الأبياري، حامد عبد المجيد، أحمد أحمد بدوي، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، دط، ص 230

[2] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[3] أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، بيروت، لبنان، ج03، ص 144

[5] ابن دحية: المطرب من أشعار أهل المغرب، ص 230.

مكي القاضي الإمام أبو بكر العربي ، القاضي أبو الحسن شريح بن محمد أبو القاسم بن الرماك، أبو القاسم بن الأبرش"[1]. "وقد كان أبو القاسم السهيلي مالكي المذهب"[2].

يقول الفيروز أبادي " أبو القاسم أو أبو الحسن إمام اللغة والنحو، والصرف، وصاحب الاختراعات والاستنباطات مع فطانة فائقة، وشهامة زائدة" [3]، وقد قال أو جعفر بن الزبير:" كان السّهيلي واسع المعرفة غزير العلم، نحويا متقدما، لغويا، عالما بالتفسير " [4] وقد درس القراءات واللغة والنحو والأدب وكتب الفقه، وكان عالما بالسير والأخبار والأنساب، وله حظ وافر من قرض الشعر، يغلب عليه علم العربية والغريب، وتصدّرَ للإقراء والتدريس وإسماع الحديث

وله كتاب الروض الأنف، وهو أجل تواليفه، والتعريف والإعلام بما أبهم في القرآن العزيز من الأسماء الأعلام"[5]، ومن مؤلفاته أيضا: الفرائض وشرح آيات الوصية، أمالي السّهيلي، ونتائج الفِكْر. وقد تتلمذ عدد كبير من التلاميذ على يد أبو القاسم السّهلي منهم:

- قال السيوطي: " وروى عنه الرّندي، وابن حوط الله، وأبو الحسن الغافقي وخلق"[6]
- وقال الذهبي: " سمع منه أبو الخطاب بن دحية وجماعة"[7].
- وقال ابن دحية لما ذكر أمالي السهيلي عليه: " وقد أجاز لي ولأخي الحافظ أبي عمر جميع موروثاته ومسموعاته، ومجموعاته"[8].

---

[2] المصدر السابق ص231، 232.

[3] محمد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، السّعودية، ط1، 1985م، ص 116.

[3] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي: تح: محمد المصري، البلاغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين ط 1، 2000، ص 101

[4] محمد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص 105.

[5] ابن دحية الكلبي، المطرب من أشعار أهل المغرب، ص 92

[6] أبو الطيب مولود السريري، معجم الأصوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2002، ص 261

[7] الحافظ جلال الدين عبد الرحمان السيوطي: تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، بغية الوعاة في طبقات اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى الباب الجلي وشركاؤه، ط 1، ص 81

[8] أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي: تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، وت، 1348

ـ كما قال الذهبي رحمه الله " روى عنه أبو الحجاج بن الشيخ، والحافظ أبي محمد القرطبي، وأبي محمد بن غلبون، وأبو عمر بن عيشون، وأبو الحسين بن السراج، وأبو محمد بن عطية، وأبو الحسين الشاري، وأبو الخطاب بن خليل، وهو آخر من حدث عنه"[1]

كان السهيلي شاعرا فذا من شعراء الأندلس، نقل ابن دحية أن السهيلي أنشده أبيات من الشّعر، و قال له أنه ما سأل الله بها حاجة إلا أعطاه إياها، وكذلك من استعمل إنشادها، وأنشده:

" يا من يَرى ما في الضمير ويسمَعُ أنت المعدّ لكلّ ما يُتَوقَّع
يا من يُرجَّـــى للشدائِـــد كلّهـــا يا مَن إليه المُشتكَى والمَفزَع
يا مَن خزائنُ رِزْقِه في قولِ كُن أُمنُنْ فإنّ الخيرَ عندك أَجمع
ما لي سِوَى فقْرِي إليك وسيلـــةٌ فبالافتقارِ إليك فَقْرِي أدفع
ما لي سوى قَرْعِي لبابِك حِيلةٌ فَلَئِنْ رَدَدْتَ فأيَّ بابٍ أقرع
ومَن الذي أدعُو وأهْتِف باسمه إن كان فَضْلُكَ عن فقيرٍ يُمنع
إِن كانَ لا يرجوك إلا محسن فالمذنِبُ العاصى إلى مَن يرجع
حاشا لِمَجْدِك أن تُقَنِّطَ عاصياً الفَضْلُ أجْزَلُ والمَواهبُ أوْسع"[2]

"توفي رحمه الله بحضرة مراكش، يوم الخميس، ودفن ظهره، وهو اليوم السادس والعشرون من شعبان عام أحد وثمانين وخمسمائة".[3]

[1] ابن دحية: المطرب من أشعار أهل المغرب، ص 237

[2] المصدر نفسه، ص 143.

[3] المصدر نفسه، ص 233.

المبحث الثاني: كتاب " نتائج الفِكْر في النّحو "

لقد ذكر السّهيلي في كتابه هذا في باب الابتداء عنوانه، إذ يقول: ((... قد أصّلنا في **نتائج الفكر** أصلا...))[1] كما أن ابن دحية ذكره بنفس الاسم وأثنى عليه فقال:

" وأملى عليّ رحمه الله ((كتاب نتائج الفكر))، وهو من عجائب الدهر"[2]. ولم تزد التراجم على ذلك. وجاء في معجم الأصوليين:" له مصنّفات ممتعة، منها كتاب((نتائج الفكر)) وهو كتاب يعتمد عليه جمع من الأصوليين في كتبهم الأصولية، وينقلون منه وهو مطبوع متداول، ومنتفَع به." [3]

1ـ سبب تسميته الكتاب: أراد الإمام السّهيلي في كتابه" نتائج الفِكْر" أن يبيّن أسرار النّحو وعلله اللّطيفة متّخذا ترتيب كتاب "الجمل" للزّجاجي(337هـ) قصدا له، وتذكر كتب التّراجم أنّ السّهيلي أقرّ بذلك في مقدّمة الكتاب فقال: "... وقد عُزِمَ لي بعد طول مطالبة من الزّمان، ومجاذبة لأيدي الحدثان وأمراض همة لا تغب وزمانة مرض تنيم الخاطر فلا يهب ـ على جمع نُبَذٍ من نتائج الفِكْرِ اقتنيتها في خُلَسٍ من الدّهر، معظمها من علل لنحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشّريفة "[4].ثم أضاف:" ومقصدنا أن نرتّبها على أبواب كتاب ((الجمل)) لميل قلوب الناس إليه، وقصْرِهِم الهِمَمَ عليه." [5]

و قد ذكر في كتاب "الروض الأنف" في مطلب تصانيف السّهيلي" نتائج الفكر: وهو كتاب عجيب في بابه أثنى عليه تلميذه ابن دحية الكلبي فقال: "أملى عليّ رحمه الله كتاب نتائج

---

[2] أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السّهيلي، نتائج الفكر في النحو تح: محمد إبراهيم البنّا، دارالسلام، القاهرة، ط1، 2018م، ص 441 .

[2] ابن دحية، لمطرب من أشعار أهل المغرب، ص 237.

[3] أبو الطيب مولود السريري، معجم الأصوليين، ص 262.

[4] أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، (مقدمة الكتاب)، ص48.

[5] المصدر نفسه (مقدمة المؤلِّف)، نفس الصفحة.

الفكر، وهومن عجائب الدّهر"[1] وقد ضمنه ابن القيم في كتابه " بدائع الفوائد" فالقارئ لهذا الكتاب يجد اسم السّهيلي قد تردّد في مواطن كثيرة، كما يذكر ابن القيم مسائلا كثيرة للسّهيلي وفكره وما استقل به من آثار نحوية جديرة بالاعتبار، دون أن ينسبها للسّهيلي. يقول محمد إبراهيم البنا: إن ما ألحق بهذا العنوان على عنوان المخطوطتين السابقتين زيادة من الناسخ فعنوان الأولى:" نتائج الفكر في علل النحو"، وعنوان الثانية:" نتائج الفكر في النحو " واختلافهما في الزيادة أبين شيء على أنها ليست من العنوان وربما أخذها الناسخ من المقدمة، فقد ذكر السّهيلي فيها أن هذه النتائج معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشريفة، وأعتقد أن صاحب (كشف الظنون) قد اعتمد على النسخة الأولى، فقد ذكر عنوان الكتاب كما هو مثبت على الغلاف. "[2] –يذكر حاجي خليفة– " الفِكْر" كسرة فسكون. وقد كان الظّاهر أن يكون ضبط الفكر كسرة ففتحة لأنّها تجمع على فكرة ولكن رجّح الإفراد وفي ذلك سجعة لا يحسن معها أن تكون الكلمة جمعًا. يقول السّهيلي وهو يستشهد بقول سيبويه في كلمة (الفِكْر):" وأما ((الفِكْر)) فهو كالعلم لقربه من معناه ومشاركته في محلِّه وليس باسم عند سيبويه ولذلك منع من جمعه، فقال: لا يُجمع الفِكْر على أفكار))، حمله على المصادر التي لا تجمع. وقد استهوى الخطاب والقصاص خلاف هذا القول والله الموفّق للصواب. وأما الذّكر فبمنزلة العلم لأنّه منه. "[3]

2 ـ مصادره: أثرى السّهيلي كتابه نتائج الفكر بِنُقُول كثيرة نحوية ولغوية وحتّى فلسفية وأكثر نقولاته عن الخليل وسيبويه وهولا يخرج عن إطار المدرسة البصرية التي جنحت إلى التعليل والعامل، كما أننا خلال غوصنا في أبواب وفصول مسائل الكتاب وجدنا أن السّهيلي قد صرّح بقائمة من الكتب نذكرها فيما يلي:

---

[2] السّهيلي، الروض الأنف والمَشْرَعُ الرّوَى، تج: محمد إبراهيم البنّا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ج1، ط1، 2021م، ص 83 .

[3] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، (مقدمة المحقق) ص33.

[4] المصدر نفسه، ص377 .

إصلاح الغلط لابن قتيبة[1]، الإيضاح للفارسي[2]، صحيح البخاري[3]، الجمل للزجاجي [4]

كتاب سيبويه[5]: ص 246، ص 367، ص 379، ، ص383، ص 385، ص422.

وقد اعتمد في بناء آرائه ومسائله على هذا الكتاب فنجده تارة يوافق آراءه في مسائل، ويخالفه في مسائل تارة أخرى في مواضع كثيرة من الكتاب، . المعاني للزجاج[6] إذ اعتمد عليه في تخريج المسائل البلاغية. الجمل في النحو للخليل[7]، كتابه العين[8]. إضافة إلى ذلك هناك مصادر أخرى لم يصرح بها منها:

المقتضب والكامل لأبي عباس المبرد، الشعر والشعراء لابن قتيبة، شرح المفصل لابن يعيش الأغاني لأبي فرج الأصفهاني، لسان العرب لابن منظور، خزانة الأدب للبغدادي، سر صناعة الإعراب لابن جنّي وغيرهم من الكتب والمعاجم.

كذلك نذكر بعض دواوين الشعراء الذين احتج بكلامهم نحو: ديوان أبي تمام، ديوان أبي نواس، ديوان جرير، وديوان الأعشى ديوان امرئ القيس، وغيرها مما صرّح به أو لم يصرّح. كل هذه المصادر كانت نبعا يستقي منه السّهيلي مواطن الصّحة النّحوية و اللغوية مع تحديد موقفه من الكثير من الآراء النّحويّة وبحكم تنوّع الأعلام والتّراجم وظّف السّهيلي الكثير من المصطلحات البصرية دون تعصّب ولا تقيّد مما يدل على موضوعيّته العلميّة فكان ينتقي ويختار بثقة العالم والمربي والنحوي والأديب فيختار التّراكيب المناسبة ونحن نتكلّم عن مصادر الكتب

[1] المصدر السابق، ص 200 .

[2] المصدر نفسه، ص 317

[3] المصدر نفسه، ص 276

[4] المصدر نفسه، ص35.

[5] المصدر نفسه، ص 242، 367، 379...

[6] السّهيلي، المصدر نفسه ، ص 326 .

[7] المصدر نفسه، ص.143

[8] المصدر نفسه، ص 400.

لا ننسى مكانة القرآن الكريم في نتائج الفكر فقد احتجّ بما يقرب ثمانين(80) سورة وما يقرب مائتين وأربعة وأربعين (244) آية قرآنية وما يقرب الخمسين (50) حديثا نبويا شريفا، وأقوال الصّحابة كقول عائشة وفاطمة وعمر وحذيفة وابن عباس وابن مسعود وغيرهم، وأما الأمثال فقد تجاوزت ثلاثين(30) قولا. وأمّا الشّعر فقد أخذ نصيبه من الكتاب بحوالي سبعين(70) بيتا شعريا بالإضافة إلى القبائل والأمم والجماعات والأماكن.

3 ـ موضوعاته: كتاب " نتائج الفكر في النحو " من أهم الأعمال المتميّزة التي تسعى إلى تقديم دراسة معمقة في علم النحو العربي، لذا ينبغي على الباحث بذل جهد فيها. حيث يتناول المؤلف فيه العديد من القضايا النحوية واللغوية بأسلوب منطقي وعلمي، ويكشف عن نتائج تأملاته الفكرية حول أصول وقواعد هذا العلم ويهدف الكتاب إلى توسيع مدارك القارئ حول كيفية تطور النحو عبر العصور كما يناقش تأثير النحو في فهم اللغة العربية بشكل أعمق، ويقول السهيلي عن علم العربية: " فذلك العلم الذي ينهض حامله إلى أعلى المراتب، ويأخذ بضبع طالبه حتّى يقعدَه على هام الكواكب، ويكشف عن بصر فؤاد صاحبه فينزهه في رياض البدائع والعجائب، ثم لا يطمع في الاستبصار والاستكثار من فوائده ونضاره والاستبحار في فنون فوائده مباحث أغواره إلا بعد معرفة باللسان الذي أنزله القرآن ولغة النبي الذي أُحِلْنَا عليه في البيان فإنه سبحان الله بقوله:((وَمَا أَرْسَلْنَا منْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ولِيُبَيِّنَ لَهُمْ))[1] " [2]

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الطبعة الرابعة لكتاب " نتائج الفكر في النحو " للسّهيلي تحقيق محمد إبراهيم البنّا نشر دار السلام (1439هـ 2018م) لأسباب لفتت انتباهنا وهي:

ـ تصدرت هذه الطبعة تقريرا كتبه البنّا بنفسه قبل وفاته ضمنه سرقة تحقيقه من طرف دار الكتب.

---

[1] سورة إبراهيم، الآية 5.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، (مقدمة المؤلِّف) ص 48.

ـ تصويبه لما وقع في المتن بالاعتماد على كتاب " بدائع الفوائد لابن قيم الجوزي وهي تصويبات في عدة صفحات منها: 160، 155، 95، 48" وقد أشار المحقق أنّ وضع هذه العناوين بين الأقواس المعكوفة "[1]. وقد سبقت هذه الطبعة ثلاث طبعات ذكرها محمد إبراهيم البنا في تصدير هذه الطبعة قبل وفاته (سبتمبر 2012م) حيث يقول:" وقد طبع الكتاب بتحقيقي ثلاث طبعات

ـ الأولى: ضمن منشورات جامعة قاريونس سنة (1398هـ 1978م) بمطابع دار الشروق في بيروت.

ـ والثانية: في دار الرياض للنشر والتوزيع بالمملكة العربية السعودية، وقد زيد فيها فهارس علمية متعددة في نحو سنة (1405هـ 1984م).

ـ أما الثالثة: في دار الاعتصام في القاهرة"[2]

كذلك حققه وعلّق عليه كل من: عادل أحمد عبد الموجود، علي معوض حيث نشرت الطبعة الأولى منه سنة (1412هـ 1992م)

ويتكون الكتاب من عناوين هي: تصدير، مقدمة الطبعة الثانية، مقدمة التحقيق، ومقدمة المؤلف، تليها المسائل وعددها 77 مسألة تشرح وفق الترتيب التالي:

الافتتاحية: فيها ستة مسائل وأربعة فصول وفيها. [ص51 إلى ص70] باب أقسام الكلام يتكون من ست مسائل و ثلاثة فصول [ص77 إلى ص93] باب الإعراب يتكون من تسعة عشر مسألة [ص99 إلى ص126] باب الأفعال يتكون من خمس عشرة مسألة وخمسة فصول [ص129إلى ص209] باب النعت يتكون من إحدى عشرة مسألة وستة فصول [ص215 إلى ص256] باب العطف يتكون من سبع مسائل و أربعة فصول [ص261 إلى ص277] باب أقسام الأفعال يتكون من ثلاث مسائل [ص287 إلى ص299] باب البدل

[1] ينظر: السّهيلي ، نتائج الفكر في النحو، ص 18 .

[2] ينظر: المصدر نفسه، (تصدير الكتاب) ص12 .

يتكون من ست مسائل دون أبواب [ص307 إلى ص 323] باب أقسام الكلام ثلاث عشرة مسألة و ثلاثة عشر بابا [ص331 إلى ص406] باب الابتداء يتكون من مسألة واحدة وثمانية عشر فصلا [ص415 إلى ص443] الفهارس العلمية:

(توجد النسخة الأصلية) بمدينة فرض الله بتركيا تحت رقم 288، وقد ذكر محمد إبراهيم البنا في مقدمة تحقيقه أن هذه النسخة كتبت بخط صغير، وتتكون من 110 عدا لوحة الغلاف، وتشتمل كل لوحة في جانبيها على خمسين سطرا، وقد كتبت على غلافها النصوص التالية:

1. كتاب نتائج الفكر للسّهيلي رحمه الله.
2. ختم يحوي النص التالي:" وقف شيخ الإسلام السيد فيض الله أفندي، غفر الله له ولوالديه بشرط ألا يخرج من المدرسة التي أنشأها بقسطنطينية سنة 1113 "
3. ما يلي ذلك عنوان الكتاب، واسم المؤلف، وهو:" نتائج الفكر في علل النحو، للشيخ الإمام أبي القاسم عبد الرحمان بن عبد الله الخثعمي السهيلي الأندلسي، رتّب على ترتيب أبواب كتاب الجمل لميل الناس إليه رحمه الله."

أما بدايتها ونهايتها فتبدأ هذه المخطوطة بقوله: " بحمد الله نفتح كلامنا.."[1] وتختم بـ: " انتهى الكلام في نتائج الفكر والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين " و"كان الفراغ منها في ربيع الأول من شهور سنة خمس وسبعين وثمانمائة بصالحة دمشق المحروسة. وكتبه حسن بن علي بن عُبيد بن أحمد...المقدسي الحنبلي...عفا الله عنه." [2]

قال محمد إبراهيم البنّا أنّها نهاية المخطوطة (ب).

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص47.

[1] المصدر نفسه، ص445.

الفصل الأول

المسائل التي اختارها السّهيلي في كتابه

" نتائج الفكر في النحو"

ـ دراسة وتحليل نماذج .

المبحث الأول: عرض وتحليل لنماذج من مسائل الكتاب

يعدّ السّهيلي من أبرز الأسماء البارزة في تاريخ النحو العربي، حيث قدم إسهامات هامة في دراسة اللغة العربية ومفرداتها، وكتابه " نتائج الفكر في النّحو "يعرض فيه مجموعة من الآراء والمفاهيم النحوية التي تركت تأثيرا كبيرا على الدرس النّحوي، تميز منهجه في طرح آرائه في هذا الكتاب بالتركيز على تحليل بنية الجملة العربية وتفسير القواعد النحوية بشكل دقيق وواضح وفي هذا الفصل سنتناول بعضا من الآراء النّحوية التي طرحها السّهيلي في " نتائج الفكر"، فنتقصى من خلالها خطى السّهيلي، لأن أسئلة تتبادر في أذهننا، هل السّهيلي متابعا لآراء النحويين البصريين؟ أم أنّ آراؤه لن تخرج عن آراء النحاة الكوفيين؟ وهل كانت له رؤية خاصة في آرائهم فتولد عن ذلك مذهب خاص بالسّهيلي؟ وهذا ما جعلنا نقدم مبحثين في هذا الفصل، في الأول نعرض ونحلل نماذج من مسائل الكتاب، التي أوردها الإمام أبو القاسم السّهيلي في أقسام الكلام.

1. الإضافة:

1.1. مسألة في الإضافة: يقول السّهيلي قوله: " ولم تخفض الأفعال لأن الخفض لا يكون إلّا بالإضافة " هذا لا يلزم، لأنّ نصب الأفعال ورفعها لم يكن بعوامل الأسماء، فلزم مثل ذلك في خفضها لو خفضت ولكن العلة ما قدّمناه. وقوله: ولا معنى للإضافة إلى الأفعال، لأنّها لا تملك شيئا ولا تستحقّه. صحيح من وجه الخبر ساقط من جهة التّعليل، لأنّ عدم الملك والاستحقاق ليس علة في وجوب انتفاء الإضافة وإنّما العلة في ذلك أنّ الأفعال عبارات عن وقوع أحداث وإنّما الإضافة إلى المعبر عنه لا إلى أنفس العبارات، والإخبار عن المشار إليه لا عن التّلويحات والإشارات فاستحالت إضافة الأسماء إلى الأفعال"[1].

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 109.

يقول الزجاجي (ت 337هـ): قال أبو الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش(ت315هـ):" لم يدخل الأفعال جر لأنها أدلة، وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه، وأما زيد وعمرو وأشباه ذلك، فهو الشيء بعينه وإنما يضاف إلى الشيء بعينه لا إلى ما يدل عليه وليس يكون جر في شيء من الكلام إلا بالإضافة"[1] وقد قدم الزجاجي تلخيصا لقول الأخفش بأن قوله: " ليس الجر من الأفعال لأنها أدلة، كما ذكرناه أولا من أن الأفعال عبارة على حركات الفاعلين فهي أدلة على فاعليها، وفي حروفها دليل على الحدث وفي أبنيتها دليل على الزمان، وفي المتعدي منها دليل على المفعول."[2] وهو يوافق رأي الأخفش فيما ذهب إليه بقوله: وأما قوله: وليست الأدلة بالشيء الذي تدل عليه، فكلام غير مشكل ولا محتاج إلى تفسير"[3] وقد أوجز الزجاجي ذلك في كتابه" الجمل " بقوله: " ولم تخفض الأفعال لأن الخفض لا يكون إلّا بالإضافة ولا معنى للإضافة إلى الأفعال لأنها لا تملك شيئا ولا تستحقه ".

لكن السّهيلي كان له رأي آخر في قول الزجاجي وذلك بقوله " ذلك لا يلزم " أي أن ينقد رأيه ثم يقدم الإمام رأيه في خفض الفعل فقال أن هذا لا يلزم، لأنّ نصب الأفعال ورفعها لم يكن بعوامل الأسماء فلزم مثل ذلك في خفضها لو خفضت وإنما العلة في ذلك أنّ الأفعال عبارات عن وقوع أحداث وإنّما الإضافة إلى المعبر عنه لا إلى أنفس العبارات، والإخبار عن المشار إليه لا عن التّلويحات والإشارات فاستحالت إضافة الأسماء إلى الأفعال وهو رأيه الخاص.

2.1. التعريف بالإضافة:

نقل السّهيلي قول الزجاجي في المعرفة فقال: قوله:" والمعرفة خمسة أجناس...إلى آخر الفصل."[4] بعدها ذكر أن "التعريف ينقسم إلى قسمين: تعريف معنوي وتعريف لفظي، فالتعريف المعنوي

---

[1] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م، ص 109

[2] المصدر نفسه، ص 110.

[3] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[4] المصدر نفسه، ص 226.

كالعلمية في الأسماء الأعلام، لأنّ لفظها واحد قبل التّسمية وبعده، والتّعريف اللفظي كتعريف ما فيه " الألف واللام". والمبهم والمضمر عندي تعريف لفظي، ـ هذا رأيه وتفكيره لأنّ صيغة الإضمار والإبهام لفظ بمنزلة الألف واللام.(فإذا ثبت هذا فكل ما كان تعريفه لفظيا) فلا يجوز تنكيره مع وجود آلة التّعريف. وما كان تعريفه معنويا فقد يجوز تنكيره في بعض الأحوال. ويقدمّ السّهيلي مثال عن ذلك فيقول: تقول: "مررت بعمرٍو وعمرٍو وآخرَ " و" بأحمدَ وأحمدٍ آخرَ." [1]

لقد قال الزجاجي في كتابه " الجمل" بأن للمعرفة خمسة أشياء منها: 1. كالأسماء الأعلام نحو: عمرو وجعفر 2. والمضمر، نحو أنا وأنت، 3. والمبهم، نحو: هذا وهذان، 4. وما عرف بالألف واللام، نحو: الرجل والغلام، 5. وما أضيف إلى واحد، نحو: غلامك وصاحب زيد[2]

ومن قول السّهيلي نجده يخرج المبهم والمضمر من دائرة التعريف بـ"ال" ويرى أنهما تعريف لفظي ويصرح بأن هذا رأيه بقوله: "والمبهم و المضمر عندي تعريف لفظي" ويضيف بأنهما صيغتين بمنزلة:" ال" ولهذا لا يُنَكَّرُ مع وجود "ال"، وبذلك انفرد برأيه عن غيره.

3.1. الإضافة عند السّهيلي: يقول السّهيلي في تعريفه للإضافة:" والإضافة ثلاثة أقسام: إضافة ملك كقولك: غلام زيد، وإضافة ملابسة ومصاحبة كقولك: سرج الدّابة ونحوه وإضافة تخصيص وهو أن تخصص الاسم بإضافته إلى وصله أو إلى لقب عَلم، كقولهم: زيد بطة، وفي الوصف: مسجد الجامع، و ((جَانِبِ الغَرْبِيِّ)) [3] وفي الحقيقة إضافة الشّيء إلى نفسه محال، لابد أن يكون المضاف غير المضاف إليه، ولكن الصّفة أفادت معنى ليس في الموصوف، فصرت كأنّك تضيف إلى ذلك المعنى، وفي اللقب إنّما تضيف المسمّى إلى الاسم الثّاني، وهو اللقب فمعنى " زيد بطة" أي: صاحب هذا اللقب"[4] أمثلة الإضافة هنا تدرس تحت ثلاثة عناوين فمنها

---

[1] السّهيلي نتائج الفكر في النحو، المصدر السابق، ص227

[2] ينظر: الزجاجي، الجمل للزجاجي، ص 27.

[3] القصص، الآية 44 .

[4] السّهيلي نتائج الفكر في النحو، ص، 51.

إضافة الموصوف إلى صفته، ومنها إضافة الاسم إلى مرادفه، ومنها إضافة التخصيص، وهذه الأخيرة تكون كذلك " إذا استكملت شرطها وجعلها قسما من أقسام الإضافة المعنوية" [1] فقال عنها السّهيلي وإضافة تخصيص وهو أن تخصص الاسم بإضافته إلى وصله أو إلى لقب عَلم، كقولهم: زيد بطة، وفي الوصف: مسجد الجامع، و ((جَانِبِ الغَرْبِيِّ))"، وقد منعها البصريون وأوّلوا ما ورد منها، وحجتهم أن الشيء لا يتعرّف بنفسه، فالموصوف هو الصفة، والمترادفان واقعان على حقيقة واحدة، وأما الكوفيون فقالوا بقياستها لورودها كثيرا في كتاب الله وكلام العرب ولكن السّهيلي يقيس هذه الإضافة مشترطا شرطا عاما، وهو أن يكون المضاف إليه معرفة، ويخص إضافة الموصوف إلى صفته، بأن تكون الصفة لازمة له"، ويضيف البنّا "وهذا يحقق أمرين: أولهما: الرد على كلمات البصريين، ذلك أن المضاف إليه إذا كان لقبا نحو: زيد بطة، وسعد ناشرة تكون قد أضفت في الحقيقة المسمى إلى الاسم، فمعنى جاء زيد بطة، جاء صاحب هذا اللقب، فاللفظان مختلفان في المعنى، وإضافة المسمى إلى الاسم لا يختلف النحاة في جوازها ووقوعها. ومن الحق أن البصريين يؤولون من هذه الإضافة على أنها من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم ولكنهم يتوقفون ولا يقيسون." [2]

ويزيد السّهيلي فيقول:" فإن قيل: فهلا جاز ذلك في جميع النّعوت حتى يقال: زيد قائم، كما تقول: مسجد الجامع؟ ثم يضيف قوله: " قلنا إنما فعلت العرب ذلك هذا في الوصف المعرفة اللازم للموصوف لزوم اللقب في الأعلام وأما الوصف الذي لا يثبت كالقائم والقاعد ونحوه فلا يضاف الموصوف إليه لعدم الفائدة التي قدمنا ذكرها في " زيد بطة"، وهي أنّك تريد إضافة المسمى بالاسم الأول إلى الاسم الثّاني لتعرفه بإضافته إليه، فإن كان غير لازم لم تفد إضافته

[1] محمّد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص 393.

[2] المصدر نفسه، نفس الصفحة

إليه شيئا نحو: زيد الضاحك، وكذلك إن كان لازما ولم يكن معرفة نحو: رجل قرشي، فإن قلت زيد القرشي، كان مثل((جانب الغربي))، لأنّه لازم معرفة وكذلك (عمرو قفه)." [1]

يقول أيضا إن الوصف إذا كان لازما نحو ((مسجد الجامع)) فالمضاف إليه أفاد معنى ليس في الموصوف وهو الصفة، فصرت كأنك تضيف إلى المعنى، ولما كان هذا الوصف فهو بمنزلة اللقب فرجعت الإضافة أيضا إلى إضافة المسمى إلى الاسم. والعرب تضيف الاسم إلى وصفه لأنهما اسمان فتعرف أحدهما بالآخر، وحقيقته إضافة المسمى إلى الاسم الثاني، وتقول: ذو زيد، أي: المسمى زيد فمعنى ذلك مسجد الجامع، صاحب هذا الوصف.

يرى الإمام السّهيلي أنّه وجب" أن يعتدّ بالإضافة، وأما قولهم إنها على حذف أي حذف المضاف إليه، وأصل الإضافة في (بجانب الغربي) أي جانب المكان الغربي، ويقول البنّا أن السّهيلي يرد عليهم بقوله:" وليس كما توهموا من الحذف، أي، جانب الغربي، فإن هذا التأويل محال، لأن المكان الغربي ليس غير الغربي، ولا تقدر أن تجعله غيرا له إلا بفساد المعنى."[2]

" أما ثانيهما فهو استدراك السّهيلي على الكوفيين أنهم أطلقوا القياس في هاتين الإضافتين وقياسهم في إضافة الموصوف إلى صفته يجيز أن يقال في نحو: رأيت رجلا قائما، رأيت رجل قائمٍ، والسّهيلي لا يجيز ذلك لأن الوصف ليس معرف وليس لازما، إلا أنه يجيز قياسهم نحو: جاء زيد الضاحك، ولا يجيزه أيضا لأنه ليس لازما، ولكنه يجيز نحو: زيد القرشي لتحقق الشرط."[3]

ويرى البنّا الحقيقة أن هذا الشرط تقتضيه الأمثلة الواردة والتي وقع فيها الخلاف بين البصرة والكوفة.

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص51 .

[2] محمّد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص 394 .

[3] ينظر:.المصدر نفسه، ص 394.

2- في أقسام الكلام:

2-1- الكلم عند السّهيلي: استهلّ السّهيلي باب أقسام الكلام، بمسألة عنونها بـ (نقد تقسيم الزجاجي للكلام). إذ يقول:" قال فيه أبو القاسم رحمه الله:" أقسام الكلام ثلاثة: اسم وفعل وحرف. وهذه العبارة - على طولها - واهية مردودة وعبارة سيبويه - على إيجازها صحيحة مفيدة قال سيبويه: ((الكلِم: اسم وفعل وحرف)) ووجه الرد على أبي القاسم في عبارته على وجهين: أحدهما: أنّه عبر بـ الكلام عن الكَلِم الذي هو جمع كلمة ؛إذ الاسم والفعل والحرف كل واحد منها كلمة وجمع الكلمة كَلِمٌ، كما تقول: ((لبنةٌ ولبِنٌ)). وأما الكلام فهو اسم مفرد يعبّر به عن المعنى القائم في النفس الذي تدل عليه العبارات، وما يصطلح عليه من الإشارات. ثم قد يُسمّى اللفظ الدال عليه كلاما على مذهب العرب في تسميتهم الشيء باسم الشيء إذا اتصل به أو كان سببا له.

والوجه الثاني: أنه قال:(أقسام الكلام ثلاثة)، فنوّع الكلام ثلاثة أنواع وجعل الكلام جنسا جامعا لها فخرج من مضمون ذلك أن الاسم على حدّته يُسمّى كلاما، وكذلك الحرف والفعل كما أنك لو قلت الحيوان ينقسم قسمين: إنسانا وبهيمة، لكان كل قسم من الحيوان يسمى حيوانا وكذلك جميع الأنواع الواقعة تحت الأجناس. وليس كذلك مسألتنا، فإنّ زيدا ليس كلاما على حدّته، ولا ولا عن ولا قام بل كل واحدة منهن كلمة، وليست بكلام ؛ قال سيبويه: وإنّما نحكي ما كان كلاما لا قولا، وما لم يكن هكذا سقط القول عليه. وأصح من هذه العبارة عبارة من قال: الكلام ما يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف، إلا أنها أيضا مُعْتَرَضَة من وجه واحد، وهو أنّه قد يوجد في الكلام ما يتألف من شيئين، نحو: قام زيد، فليس الكلام كله يتألف من هذه الثلاثة بل أكثره. فإن قيل فما تصحيح عبارة من قال: الكلام ينقسم ثلاثة أقسام؟ فالجواب أن

يُقال: تصحيحها أن يقال: ثلاثة أقسام: خبر واستخبار، وطلب، فكل واحد من هذه الكلام وليس كذلك الاسم والفعل والحرف."[1]

2-2- الكلم لدى القدماء : وإذا تتبعنا تقسيم الكلم عند العرب، يقول فاضل مصطفى السّاقي: " يكاد يجمع النحاة القدماء - بصريون وكوفيون . على أن الكلم في العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، جاء ذلك على لسان: سيبويه، والكسائي، و الفراء، والمبرد، و الزجاج وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والرماني وابن فارس، والبطليوسي، و الزّمخشري، وابن الأنباري وابن يعيش، و ابن الحاجب، وابن عصفور، وابن مالك، والرّضي، وابن هشام، وابن الصائغ والسيوطي، وغيرهم ممن نذكره أثناء استعراضنا لأقوال النحاة." [2] ثم يضيف: " اختلف النحاة في مجال تقسيم الكلم، فمنهم من راعى الأسس الشكلية في التقسيم ومنهم من راعى الأسس الوظيفية أو ما يعبر عنه النحاة المحدثون بالمعاني الوظيفية، ومنهم من جمع بين هذا وتلك."[3] وهذا بعض ممّا يستعرض لنا مصطفى الساقي من أقوال النحاة فيقول:

- يقول سيبويه: " هذا باب عِلْم الكلم من العربية فالكلم: اسم، وفعل، وحرف، جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم: رجل وفارس وحائط وأما الفعل فأمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيَت لما مضى، ولم يكن، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع.

- المبرد: إن الكلام كله اسم وفعل وحرف، جاء لمعنى، وانه لا يخلو من هذه الثلاثة سواء أكان عربيا أو أعجميا. " [4]

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص (77، 78).

[3] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط ، 1977، ص (33، 34).

[4] المصدر نفسه، ص35 .

[5] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، كتاب المقتضب، تج: عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1994م ج1، ص 141.

ـ **ابن السراج:** يقول ابن السراج: " الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف." [1]

ـ **ويقول مصطفى السّاقي:**" إنّ أهم ما تضمنته مقالة ابن فارس في تقسيم الكلم، هو: إجماع العلم أن أقسام الكلم ثلاثة: اسم وفعل وحرف." [2] إذا قمنا بمقارنة قول السّهيلي وقول مصطفى الساقي الذي عرض فيه آراء النحاة القدماء في الكلم نجد أن أبا القاسم السّهيلي يوافق سيبويه فيما ذهب إليه أن الكلم: اسم وفعل وحرف. أما الكلام عنده فهو: إخبار واستخبار وطلب وهذه العبارات تدل كلها على المعنى القائم في النفس وما يصطلح عليه بالإشارات. كما نجده لا يوافق الزجاجي في فيما ذهب إليه أنّ الكلام: اسم وفعل وحرف، ويتجلى ذلك في قوله: وهذه العبارة ـ على طولها ـ واهية مردودة وعبارة سيبويه ـ على إيجازها صحيحة مفيدة " ولم يكتف بذلك بل صحح عبارة من قال: الكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام؟ بقوله فالجواب أن يقال: ثلاثة أقسام: خبر، واستخبار، وطلب، فكل واحد من هذه كلام وليس كذلك الاسم والفعل والحرف. وهو بذلك انفرد برأيه الخاص في معنى الكلام.

3.2 ـ الكلم لدى المعاصرين:

ـ **عند الأستاذ مهدي المخزومي:** يقول محمود أحمد نحلة:" كذلك أخذ الدكتور مهدي المخزومي على النحاة تشبثهم بهذا التقسيم الثلاثي ورأى أن الأمر يبدو على غير ما توهموا فإنّ ثمّة كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ولا تعريف الأفعال ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه فهي كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى" وقال: " وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسم الكلم إلى أربعة أقسام بدلا من ثلاثة ممّا جرى عليه

[2] أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م، ج1، ص36.

[3] فاضل مصطفي السّاقي، أقسام الكلام العربي، ص44 .

عرف النحاة قديما وحديثا وهي: 1. الفعل، 2. الاسم، 3. الأداة، 4. الكناية" [1] (والكناية عنده تشمل الضمائر، وكلمات الإشارة والموصولات، وكلمات الاستفهام والشرط). ويقول الأستاذ فاضل وهو يقدم آراء الأستاذ مهدي المخزومي في تقسيم الكلم ونقدها:" لم يذكر الدكتور مهدي المخزومي أن الكلمة في الكتاب ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى "[2]، ويقول الأستاذ المخزومي عن الفعل:" لم يحظ الفعل في الدرس النحوي بعناية النحاة، ولم يُدرَس في تفصيل يكشف للدارسين ما له من دور كبير في الكلام بوصفه أهمّ ركن من أركان الجملة... وقد كان ملاحظا أن للاسم عند النحاة منزلة خاصة تفوق الأجزاء الكلام الأخرى." [3] ويقول أيضا:" أن العربية قد أهملت المجالات الزمنية التي يتضمنها الزمن الواحد كالماضي مثلا ولم يكن لديها من الأبنية ما تعبر عن تلك المجالات."[4]

ـ **عند الأستاذ تمام حسان:** يقول مصطفى كامل: يقول الأستاذ تمام: " ولقد قسم النحاة القدماء الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنما جابهونا بنتيجة التقسيم إلى اسم وفعل وحرف، ولكننا إذا نظرنا إلى هذا التقسيم في ضوء الدراسات الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين:

1. إن الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.

2. إن هذا النقد ينبني على أسس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات."[5]

" وقد أورد الأستاذ تمام أسُسًا رأى أنها يمكن أن ينبني عليها تقسيم الكلمات وشرح تطبيق كل منها على التقسيم فالشكل الإملائي، والتوزيع الصرفي، والأسس السياقية، ومعنى الوظيفة والوظيفة الاجتماعية، أسس صالحة لأن تكون منطلقا لتقسيم الكلمات في اللغة العربية وتوضيح

---

[2] محمود أحمد نحلة، في المصطلح النحوي، الاسم الصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1994، ص4.

[2] مهدي المخزومي، في النّحو العربي، نقد وتوجيه، دار الرائد، لبنان، ط2، 1986م، 128.

[3] المصدر نفسه، ص 141.

[4] المصدر نفسه، ص 145.

[6] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص137.

حقيقتها."[1] ويقال أيضا: " ولقد قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام، يقول ابن مالك: واسم وفعل ثم حرف الكلم ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة، أو بعبارة أخرى: المبنى والمعنى، إذ ينشؤون على هذين الأساسين قيما خلافية يفرقون بها كل قسم وقسم آخر من الكلم، كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يجرون هذا التقسيم للكلم في لغة ما.

ويتضح نظرهم إلى المبنى والمعنى في تقسيمهم للكلم من قول ابن مالك:

بالجرِّ والتنوينِ والندا وأَلْ ومُسْنَدٍ للاسم تَمْييزٌ حصلَ

بتا فعلتَ وأتتْ ويأفعلى ونون أقبلنَّ فعلٌ ينجَلي

سواهما الحرف كهل وفي لم .....

ومن الواضح أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلم تفريقا من حيث المبنى، وأن الموقف الذي لخصناه عن النحاة الآخرين قد فرق بين هذه الأقسام تفريقا من حيث المعنى "[2]، يقول مصطفى السّياقي: " ومعنى ذلك أن الأستاذ تمام رأيه أن أقسام الكلام سبعة وهي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة."[3]

من خلال آراء النحاة القدماء والنحاة المحدثين في الكلم والكلام والكلمة وبالرغم من اتفاقهم بأن الكلم فيه اسم و فعل وحرف، ومن زاد على ذلك قسما، فعلى القارئ أن يختار التقسيم الذي يقنعه إلا أننا في المقابل نميز أن هناك خلط بين هذه المصطلحات، وهذا ما تفطن إليه الأستاذ أبو القاسم السّهيلي إذ قدم فيه رأيه، فكان رأيا مفصلا ومقنعا.

[1] فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام في اللغة العربية، ص 137.

[2] المصدر نفسه، ص 138

[3] المصدر نفسه، ص 139.

3- في الإعراب:

1.3. في وقوع الإعراب آخر الكلمة: يعرف السّهيلي الإعراب فيقول:" الإعراب الّذي هو الرّفع والنّصب والخفض مَحَلُّه أواخر الكلمة ولبعض النّحويين في تعليل ذلك كلامٌ يُرْغَبُ عنه! والحكمة فيه عندي ـ والله أعلم ـ أن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلا أو مفعولا وغير ذلك، وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه فوجب أن لا يتقدّم الإعراب الاسم و لايتوسّطه في الوجود، وأن يترتّب بعده كما ترتّب مدلوله . وهو الوصف . بعد مدلول الاسم، وهو المسمّى الموصوف بذلك الوصف، والله أعلم"[1]

والإعراب عند السّهيلي يرتبط بثنائية اللفظ والمعنى، وهذا ما نفهمه من كلامه حين قال: " والحكمة فيه عندي... أن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلا أو مفعولا وغير ذلك، أي أنّ الإعراب يقتصر على الاسم ورتبته داخل السّياق أو بعد نقله إلى التّركيب واستخدامه في أنواع الأساليب ومراعاة المعاني النّحوية من حيث الفاعلية والمفعولية وغير ذلك والتي تقتصر على أواخر الكلم"[2]. ولم يذكر السّهيلي ماذا كان يقصد بعبارة غير ذلك.

يقول محمد إبراهيم البنّا في كتابه (أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النّحوي) وهو يبيّن دلالة الإعراب عند السّهيلي: " غير أنّنا نذكر قوله عن نصب اسم إنّ، ومفعولَيْ ظننت وأخواتها، وعمل كان في جملة الابتداء، وهو أنّه لا معنى لهذه العلامات الإعرابية إلّا تأكيد الارتباط بين هذه الأدوات والجمل بعدها وليس تأكيد الارتباط معنى يلحق الاسم المعرب ولكنّه معنى يتّصل بالتّركيب، وعلى هذا فالعلامات عنده يؤتى بها لمعنى في الاسم المعرب كما في الفاعل والمفعول به، ولمعنى في الجملة وهو بيان الاتّصال والارتباط" [3]

---

[2]. السّهيلي، نتائج الفكر، ص 99

[2] المصدر نفسه، ص99.

[3] محمّد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص329 .

يقول سيبويه (180هـ) في بداية باب مجاري أواخر الكلم في كتابه الكتاب:" هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار، على النّصب والجرّ، والرّفع والجزم والفتح والضمّ، والكسر والوقف، وهذه المجاري الثّمانية يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب: فالنّصبُ والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرّفع والضّم، والجزم والوقف، وإنّما ذكرتُ [لك] ثمانية مجار، لأفرّق بين ما يَدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل ـ وليس شيء منها إلّا وهو يزول عنه ـ وبينَ ما يُبْنَى عليه الحرفُ، بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل الّتي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب فالرّفع و الجرّ والنّصب والجزم لحروف الإعراب."[1]

أما ابن السّراج فالإعراب عنده:" الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالمتمكّن ما لم يشبه التّثنية الجمع الذي على حدّ التّثنية، يكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر فإذا كانت الضّمّة إعرابا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سمّيت رفعا، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبا، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضا وجرّا وهذا إذا كان بهذه الصّفة نحو قولك: هذا زيدٌ رجل، ورأيت زيدًا يا هذا، ومررت بزيدٍ فاعلم ألا ترى تغيّر الدّال واختلاف الحركات التي تلحقها."[2]

الإعراب عند ابن فارس (ت395هـ) هو الّذي يميّز بين المعاني في اللفظ وبواسطته يعرف الخبر والفاعل والمفعول إذ يقول:" من العلوم الجليلة الّتي خصّت بها العرب الإعراب الّذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللّفظ وبه يعرف الخبر الّذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل ولا مضاف من منعوت ولا تعجّب من استفهام." [3]

---

[1] سيبويه، الكتاب: ت: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م، ج1، ص13.

[2] ابن السّراج، الأصول في النّحو، ت:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة ن بيروت، ط1، 1987م، ج1، ص 45.

[3] ابن فارس، الصاحبي في فقه العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م، ص77.

أما ابن الأثير(ت630هـ) فيقول:"... اعلم أنّ من أقسام الفاعل والمفعول مالا يفهم إلّا بعلامة كتقديم المفعول على الفاعل، فإنّه إذا لم يكن ثمّ علامة تبيّن أحدهما من الآخر وإلّا أشكل الأمر كقولك: ضرب زيد عمرو [بالوقف عليها] ويكون زيد هو المضروب، فإنك إذا لم تنصب زيدًا وترفع عمرًا، وإلّا لا يفهم ما أردت، وعلى هذا ورد قوله تعالى: ((إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ))[1]

وكذلك لو قال قائل: ما أحسن زيد، ولم يبيّن الإعراب في ذلك، لما علمنا غرضه منه إذ يحتمل أن يريد به التّعجب من حسنه، يريد به الاستفهام عن أيّ شيء منه أحسن، ويحتمل أن يريد به الإخبار ينفي الإحسان عنه، ولو بيّن الإعراب في ذلك فقال: ما أحسن زيدًا، وما أحسن زيدٍ، وما أحسن زيدٌ، علمنا غرضه وفهمنا مغزى كلامه؛ لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثّلاثة بما يعرف به من الإعراب فوجب حينئذ بذلك معرفة النّحو، إذا كان ضابطا لها من الاختلاف"[2].

2.3. الحرف والحركة:

يميّز السّهيلي بين الحركة والحرف ويعطي لكلّ منهما تعريفا، فيقول:" الحركة عبارة عن تحريك العضو الّذي هو الشّفتان عند النّطق بالصّوت الّذي هو الحرف. والحرف عبارة عن جزء من الصّوت "[3]. وما قاله السّهيلي في أنّ الحركة عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشّفتان عند النطق بالصّوت تحضرنا معه رواية أبي الأسود الدّؤلي حين اختار رجلا من عبد القيس، فقال له:" خذ المصحف وصبغا يخالف المداد، فإذا فتحت شَفتَيَّ فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضَمَمْتُهَا فاجعل النّقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإذا أتبعت

[1] سورة فاطر الآية 28 .

[2] ابن الأثير، المثل السائر، في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة ، دار نهضة مصر الفجالة ، القاهرة دط ، دت، ص41، 42.

[3] السّهيلي، نتائج الفكر في النّحو، ص100.

شيئا من هذه الحركات غُنَّةً فانقط نقطتين، فابتَدأ بالمصحف حتّى أتى على آخره، ثمّ وضع المختصر المنسوب إليه بعد ذلك. "[1] وهذا يعني أنّ الحركات تتضمن حركة الشّفاه. ثم يقدّم شرحا لكلّ منهما مبرزا العلاقة الّتي تربط بين الحركة والحرف، فيقول: " وَمُحَال أن تقوم الحركة بالحرف حتّى يقال: حرف متحرّك حقيقة لأنّ الحرف الذي هو جزء من الصّوت عرض عند جميع العقلاء إلى النظام."[2] يشير بقوله أنّ الحرف جزء من الصّوت أنّه يمكننا أن نقول الصّوت المتحرّك. ثم يقول في النظام:" لا ينسق مع الصّواب في النّظام فإذا ثبت أنّ الصّوت عرض والحركة عرض آخر، فقلنا: حرف متحرّك أو ساكن، مجاز لأنّ السّكون أيضا ضدّ الحركة، ومحلّه محلّها، وهو العضو؛ إذ لا تقوم الحركة والسّكون إلا بجسم أو جوهر "[3]. وكلامه يدل على أن الحركة عرض من الأعراض وتحضرنا هنا المناظرة التي أجرت بين يونس بن متى وأبي سعيد السيرافي في حضرة ابن الفرات التي ذكرها أبو حيان في كتابه (الامتاع والمؤانسة) حيث قال: "... قال أبو سعيد ليونس بن متى المنطقي: أخطأت لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وصفها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها، وكذلك أنت محتاج بعد هذا إلى حركات هذه الأسماء والأفعال والحروف. فإن الخطأ والتحريف في الحركات كالخطأ والفساد في المتحركات..."[4] وهذا القول بما قاله السهيلي حول الحركة والحرف وانّهما بمثابة الجوهر والعرض ولا يقوم العرض إلا بالجوهر كما هو معروف عند الفلاسفة المتكلمين.

فالضّمة عند السّهيلي " عبارة عن تحريك الشّفتين بالضّم عند النّطق بالحرف، فيحدث عن ذلك صُوَيْتٌ خفيّ مقرنٌ للحرف، فإن امتدّ كان (واوا) وإن قصر كان "ضمة" وصورتها عند

---

[2] أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1994م، ص12.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص100.

[3] المصدر نفسه، ص 100 .

[4] أبو حيان التوحيدي الامتاع والمؤانسة، ، تح: هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت، 2011م، ج1، ص115.

حذّاق الكتّاب صورة (واو) صغيرة؛ لأنّها بعض واو."[1] ويضرب لنا السّهيلي شواهد وأمثلة ليثبت ويبرهن ما قال، فيقول في مسألة تصغيرا لأسماء إذا كان الفتح ينبئ عن السّعة والكثرة فإنّ الضم الذي هو ضدّه ينبئ عن القلّة والحقارة ولذلك تجد المقلّل للشيء يشير إليه بضم فم ويد كما فعل رسول الله صلّى الله عليه وسلّم حين ذكر السّاعة التي هي يوم الجمعة وأشار بيده يقلّلها لأنّه ضمّ بين إبهامه وإصبعه صلّى الله عليه وسلّم. " فالحركة بعض الحرف الذي هو حرف المد فالضّمّة التي هي علامة الإعراب في قولك (أخ)هي ذاتها علامة الرفع في (أخوك)، إلا أنّ الصّوت بها مدّ ليتمّموا اللفظ كما تمّموا المعنى بالإضافة إلى ما بعد الاسم ولم يحتاجوا مع تطويل حركات الإعراب إلى إعادة ما قد حذف من الكلمة رأسا، كما لا يعاد ما حذف من يد و دم "[2]. وقد ذكر الحركات في مسألة التّنوين حين قال أنّ الأصل في الدّلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللّين وأبعاضها ـ وهي الحركات ـ وفي موضع آخر حروف المّد واللين هي أنفس الحركات إلا انّها مدّت وطوّل بها الصّوت[3]

وأما في تعريف الفتحة فيقول:" والفتحة عبارة عن فتح الشّفتين عند النّطق بالحرف، وحدوث الصّوت الخفي الذي يُسَمى فتحة او نصبة، وإن امتدّت كانت ألفا، وإن قصرت فهي بعض ألف وصورتها كصورة ألف صغيرة."[4]ويقول في موضع آخر:" وأبقوا من الألف بعضها وهي الفتحة."[5] ويقول أيضا:" فما ظنّك بالفتحة التي هي حركة والحركة أضعف من الحروف، ولا سيما الفتحةَ أضعف الحركات." [6] فالسّهيلي يرى أنّ الفتحة خفيفة إذا ما قورنت بالكسرة والضّمة، وقد انفردت بخاصية أنّ اللسان لا يرتفع معها دون أن تتقلّص الشّفتان. وهذا موضع

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 100.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص115.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص:104.

[4] المصدر نفسه، ص 101.

[5] ينظر: المصدر نفسه 165 .

[6] المصدر نفسه، ص 255 .

آخر يذكر فيه السّهيلي الفتحة وذلك في مسألة " في التّصغير" فيقول:" وكانت " ياء "، ولم تكن ألفا، لأنّ الألف قد اختصّت بجمع التّكثير، وكانت به أولى كما كانت الفتحة التي هي أختها بذلك أولى؛ لأنّ الفتح ينبّئ عن الكثرة ويشار به إلى السّعة، ولذلك نجد الأخرس والأعجم بطبعه إذا أخبر عن شيء كثير فتح شفتيه وباعد ما بين يديه."[1]

يعرّف السّهيلي الكسرة فيقول:" وكذلك القول في الكسرة والياء وأنّ إحداهما بعض الآخر وحدوثهما عند تحرّك العضو بالكسر مع مقارنة الحرف."[2] "، فقولنا إذًا: فتح وضم وكسر وسكون هو من صفة العضو، وإذا سميناه رفعا ونصبا وخفضا وجزما، فهي من صفة الصّوت لأنّه يرتفع عن ضم الشّفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما." [3]

والسّكون عند السّهيلي عرفه بقوله:" والسّكون عبارة عن خلوّ العضو من الحركات عند النّطق بالحرف، فلا يحدث بعد الحرف صوت، فينجزم عند ذلك؛ أي: ينقطع، فنسمّيه جزما، اعتبارا بالصّوت وانجزامه، ونسمّيه سكونا، اعتبارا بالعضو السّاكن. فقولنا إذًا: فتحٌ، وضمٌّ، وكسرٌ، وسكُونٌ، هو صفة العضو، وإذا سمّيناها رفعًا ونصْبًا وخفضًا وجزْمًا، فهي من صفة الصّوت لأنّه يرتفع عند ضمّ الشّفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما. ولهذه الحكمة عبّر أرباب الصنعة بالرّفع والنّصب والجزم والخفض عن حركات الإعراب إذ الإعراب لا يكون إلّا بعامل أو سبب، كما إنّ هذه الصّفات التي تضاف إلى الصّوت من رفع ونصب وخفض إنّما تكون بسب، وهو تحرك العضو فاقتضت الحكمة اللطيفة والصّنعة البديعة أن يُعَبَّر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب، وهو إعراب، وأن يُعَبَّر بـ (الفتح والضّم والكسر والسّكون) عن أحوال البناء، فإنّ البناء لا يكون بسبب، أعني بالسبب العامل. فاقتضت الحكمة أن يعبّر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده بغير آلة؛ إذ الحركات الموجودة في العضو

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق ص 106.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص101.

[3] المصدر نفسه، ص 101.

(لا تكون آلة) كما تكون الصّفات المضافة إلى الصوت. فمن تأمّل هذه الحكمة من أرباب الصّناعة رأى من بُعْدِ غورِهم، ودقّة أذهانهم ورجاحة أحلامهم وثَقَابَةِ أفهامهم ـ ما يستدلّ بهم على أنّهم مؤيّدون بالحكمة في جميع أغراضهم وكلامهم. ولعلّنا نعطف عِنان الكلام بعد هذا إلى الخفض وتسميتهم إياه جرّا، والتكلم على صورته في الخط، إلى غير ذلك مما يليق بذلك المقام، والله تعالى المستعان."[1]

وهذه جملة أقوال السّهيلي في الحركات تؤدي إلى استيحاء دلالات تنطوي تحت علاقة المعاني بالكلمات وهذا سر اللسان العربي المبين المبني على أساس متين مبدأه الأصوات ثم الحركات ثم المتحركات ومنتهاه الدلالات والشّاهد الآيات البينات وسحر الأساليب والعبارات عند العرب العرْباء القوم الفصحاء، والأعيان الخطباء، والرواد الشعراء.

4ـ الأفعال:

الفعل هو أحد أقسام الكلمة الرّئيسيّة التي يتألف منها الكلام، وهو كلمة تدل على حدث وزمن، والدلالة على الحدث والزمن هو المعنى الصّرفي للفعل، وهي وظيفته الصرفية المركبة، بمعنى أنّ كلّا من الزمن والحدث جزء من معنى صيغة الفعل .

يقول سيبويه في بداية كتابه ـ الكتاب ـ تحت عنوان (هذا باب علْمِ ما الكَلِمُ من العربية): " فالكَلِم: اسم، وفعل، وحرف...وأمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ. وأمّا بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمرًا: اِذْهَبْ واقْتُلْ واضْرِبْ، ومخبرا:[يَقْتُلُ] ويذَهَبُ ويَضْرِبُ ويُقْتَلُ ويُضْرَبُ. وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ. فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبنية كثيرة ستبَيَّن إن شاء الله. والأحداث نحو الضَّرْبِ والحمْدِ والقَتْلِ"[2].

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، المصدر السابق، ص(102، 101).

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 12.

وتقسيم سيبويه يدل على أنّه يعدّ فعل الأمر والفعل المضارع فعلا للمستقبل و أنّ الفعل المضارع يكون للحاضر أيضا دون أن ينصّ على وجود الحروف التي تنقله إلى الاستقبال. **أمّا ابن السرّاج (316هـ)** فيقول: " الفعل مادلّ على معنى وزمان وذلك الزّمان إما ماض أو حاضر وإما مستقبل. وقلنا: وزمان لنفرّق بينه وبين الاسم الّذي يدل على معنى فقط." [1] إن تقسيم ابن السراج للفعل استند فيه إلى وظيفته الصّرفية، بأنّه مادلّ على معنى وزمان ثم قارن بينه وبين الاسم فالاسم ما وضع لمعنى مجرّد من الزّمن أو وضع لزمن مجرّد من الحدث والفعل كظروف الزّمان.

الفعل لدى السّهيلي: يقول السّهيلي في مسألة " تعريف الفعل:" دلالة الفعل على الحدث لا بالمطابقة كنحو دلالة "البيت "على" السّقف" وأما دلالته على الزّمان فقال النّحويون: بالبنية. وهو لا يدلّ على الزّمان البتة، وإنّما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من الماضي والاستقبال والحال. وأمّا الزّمان الّذي هو حركة للفاعل، إن كان مقارنا له، لأنّ حركة فاعل لا تدلّ على حركة فاعل آخر، وكذلك قال سيبويه في أول الكتاب:" أخذت لفظ أحداث الأسماء فبينت لما مضى، ولما يكون ولما يقع، ولما هو كائن لم ينقطع". يعني لما مضى من الحدث ولما هو كائن منه لأنّه لم يتقدّم غير ذكر الأحداث."[2]، ويقول:" الفعل عند العرب هو الحدث، وعند النّحويين هو: اللفظ الدّال على الحدث والزّمان"[3]، ويقول أيضا:" وكذلك الأفعال، المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام فعل واقع موقع الاسم فله الرّفع وفعل تأويل اسم فله النّصب، لانّ الرّفع والنّصب من إعراب الأسماء فاستحقّه من الأفعال ما هو في تأويل الاسم او واقع موقع اسم، (وفعل لا في تأويل اسم ولا واقع موقع اسم) فله الجزم، لأنّ الجزم ليس من إعراب الأسماء،

[1] أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النّحوي البغدادي الأصول في النّحو، تح: عبد الجسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ج1، ط3 1996م، ص38.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص82 .

[3] المصدر نفسه، ص80 .

وليست هذه عبارة الشيخ (أبي الحسين) في الأفعال ولكنه قال:" الأفعال واجب وممكن ومنتفٍ، أو في حكم المنتفي أو ما هو في حكمه." كل ما قاله صحيح إلا أن قوله:" لا يحتاج في الأسماء إلى رابع، ولا في الأفعال فإن للسائل أن يقول لم أراد إعرابا رابعا، وإنما أردت أن يكون الجزم بدلا من الخفض، والخفض بدلا من الجزم "[1] وقوله:" إنّما أردته أن يكون.." هو رأيه الذي انفرد به وأراد التنبيه والتوضيح وهو التعبير بالجزم للأفعال بدلا من الخفض، وبالخفض للأسماء بدلا من الجزم.

كما تطرّق السّهيلي إلى صيغ الفعل تحت عنوان فصل في اختلاف صيغ الفعل، فقال:" فإذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر، وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج من الأفعال الثلاثة إلا صيغة واحدة وتلك الصيّغة هي لفظ الماضي، لأنّه أخف وأشبه بلفظ الحدث، إلا أن تقوم الدّلالة على اختلاف أحوال الحدث فتختلف حينئذ صيغة الفعل"[2]، يردف قائلا:" ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد ما الظّرفية في قولهم:" لا" أفعله ما لاح برق ولا ما طار طائر، لأنّهم يريدون الحدث مخبرا به على الإطلاق من غير تعرّض لزمان ولا من حال لأحوال الحدث فاقتصروا على صيغة واحدة وهي أخف أبنية الفعل. ويضيف أنّهم:" فعلوا ذلك بعد التّسوية نحو قوله تعالى:((سَوَاءٌ عَلَيْهِم ءآنْذَرْتَهُمْ))[3]، ونحو قوله:((أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُون))[4] أراد التّسوية بين الدّعاء والصّمت على الاطلاق، من غير تقييد بوقت ولا حال، فذلك لم يحتج إلاّ إلى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي كما سبق"[5]، والحدث عند السّهيلي ثلاثة أضرب، يقول: فالحدث إذا ثلاثة أضرب: ـ ضرب يحتاج إلى

[1] السّهيلي نتائج الفكر في النحو، مصدر سابق، ص 108.

[2] المصدر نفسه، ص85.

[3] سورة البقرة، الآية 5

[4] سورة الأعراف، الآية 193 .

[5] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 85.

الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتق من الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه، وتختلف أبنية أحوال دلالة على اختلاف أحوال الحدث.

ـ وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال، فيشتق من الفعل، ولا تختلف أبيته نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التّسوية، وبعد " ما الظّرفية ".

ـ وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله (ولا إلى اختلاف أحوال الحدث)بل يحتاج إلى ذكره حاصة على الاطلاق مضافا إلى ما بعده نحو سبحان الله، فإنّ سبحان الله اسم ينبني عن العظمة والتّنزيه، فوقع القصد إلى ذكره مجرّدا من التّقييدات بالزّمان وبالأحوال.

5ـ في النعت:

1.5. في تعريف النّعت:

قال السّهيلي في تعريفه للنّعت:" النّعت تخصيص الاسم بصفة هي له و لسبب يضاف إليه. وهو مصدر "نَعَتُّ الشّيء أَنْعَتَهُ " ثمّ سمّو الاسم التّابع للمنعوت نعتا. وإنّما هو اسم منعوتٌ به، كما يقال:" دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأمير"، و" هؤلاء خَلْقُ الله " أي "مخلوق. فإن قيل: فالاسم الأوّل كان أحقّ أن يسمى نعتا، لأنّ المنعوت في الحقيقة والثّاني إنّما المنعوت به؟ فعن هذا جوابان:ـ أحدهما: أنّ الاسم الثاني الّذي هو نحو " عاقل " و" عالم" هو المقصود بيان أحكامه فوقعت التسمية عليه.الجواب الثّاني ـ وهو التّحقيق ـ: أنّ اللّفظ الدّال على المعنى هو النّعت على الحقيقة في هذا الباب لأنّ فعل النّاعت، دون المعنى الّذي يعبّر عنه وذلك في ألفاظ النّحويين كثير؛ إذ من الألقاب النّحوية ماهو نفس العبارة، فهي مصادر على الحقيقة، وليس كذلك الظّرف والفاعل والمفعول، فإنّها واقعة على المسمّيات والمعاني المعبّر عنها. ألا ترى إلى قول أبي القاسم: فالاسم ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا؟ يريد الشّخص المسمّى لأنّه الفاعل دون

اللفظ.ثم قال أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، والخفض لا يدخل على مسمّى، ولكن على اللفظ الّذي هو الاسم "[1]

2.5. في قطع النعت:

يقول السّهيلي في قطع النعت وفائدته:" قوله (ويقصد قول الزجاجي:" وإذا تكررت النعوت فإن شئت أتبعتها الأول ". جعل " أبو القاسم " تكرار النعوت شرطا في جواز القطع الأول، ولا يلزم هذا الشرط على الاطلاق، ولكن الاسم إذا كان معروفا عند المخاطب، ولم يقصد تمييزه من غيره، لم يكن النعت حينئذ من تمامه، وإنما يقصد به مدح أو ذم، فلم يمتنع القطع من الأول، كما قال سيبويه: " سمعت العرب تقول: الحمد لله ربُّ العالمين؛ فسألت يونس عنها، فزعم أنها عربية."[2] وهنا نجد أن السّهيلي ينتقد كلام الزجاجي ويذهب مذهب سيبويه، ثم يكمل كلامه مضيف شرطا إذا كان المنعوت غير متميز عند المخاطب إلا بنعته وهو شرط جواز القطع عند تكرار النعوت وذلك حتى يصح قول أبي القاسم ثم يوضح أن فائدة القطع من الأول أنهم أرادوا تجديد مدح أو ذمّ غير مذكور في أول الكلام لأن تجددَ لفظ غير الأول دليل على تجدد معنى، وكلما كثرت المعاني تجدد المدح كان أبلغ. ويذكر السّهيلي أن هذا المعنى قد رآه عند الفراء فاستحسنه.

3.5. في حذف المنعوت:

يرى السّهيلي أن إقامة النعت مقام المنعوت أمر لا يجوز، نحو: فتقول: (جاءني الطويل) و(رأيت شديدا وخفيفا) وذلك الامتناع لوجهين: أحدهما: احتمال الضمير؛ فإذا حذف المنعوت لم يبق للضمير ما يعود عليه. والثاني: عموم الصفة ؛ فلا يدري الموصوف بها ما هو؟

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 215.

[2] المصدر نفسه ص248.

وقد فصل السّهيلي في أحوال حذف المنعوت على طريقة لم يسبقه إليها أحد، وقسمه إلى خمسةأقسام: فقال: ومضمون هذا الفصل ينقسم إلى خمسة أقسام:[1]

1. القسم الأول: نعت لا يجوز حذف منعوته ومثل له بـ: جاني الطويل، ورأيت سريعا، ولقيت خفيفا وعلل ذلك بعموم الصفة، فلا يدري الموصوف بها ما هو، وقد ذكر أبو حيان (ت 745هـ) أن ذلك جائز في الضرورة. إذ قال: " أن الوصف إن لم يكن خاصا بجنس الموصوف فلا يجوز حذفه إلا لضرورة الشّعر."[2]

2. القسم الثاني: نعت يقبح حذف منعوته، ومع ذلك هو جائز، نحو: لقيت ضاحكا، ورأيت جاهلا، وعلل جوازه باختصاص النعت بنوع معين، ولم يذكر وجه القبح، ولعله هنا عموما الفعل وعدم اختصاصه بنوع معين من المعمولات، وقد نص سيبويه على قبح هذا الوجه إذ يقول:" قبح مررت بقائم وأتاني قائم "[3] أما المبرد فقد أجاز مطلقا أن يقال (مررت بظريف ومررت بعاقل وإنما حد هذا أن يكون تابعا للاسم، وأقمت هذا أن يكون تابعا لاسم وأقمته مقامه)[4].

3. القسم الثالث: نعت يستوي معه حذف منعوته وذكره، وقد انفرد السّهيلي بالحديث عن هذا القسم ومثل له بنحو: (أكلت طيبا، ولبست لينا، و ركبت فارها)، وقد علل استواء الحذف والذكر باختصاص الفعل بنوع معين من الأسماء مختص بنوع من الصفات، فالوصف في هذا النوع عام لكن دلالة الفعل أعانت على أن يحلّ محل الموصوف، وقد ذكر أبو حيان أنه إذا كان الوصف لزمان أو مكان جاز حذفه دون شرط، مثل له بـ: جلست قريبا منك، وصحبتك طويلا، والتقدير: مكانا قريبا، زمانا طويلا.[5]

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص221، 222.

[3] أبوحيان الأندلسي ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح:رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ط1، 1998م، ص1938

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص 119.

[4] ينظر: المبرد، المقتضب، ج4، 218.

[5] ينظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ص، 1938 .

4. القسم الرابع: نعت يقبح ذكر موصوفه: نحو: أكرم الشيخ ووقر العالم بأن في ذكره حشوا، فالحكم متعلق بالصفة معتمد عليها، ، ولم ينبه أبو حيان على قبح ذكره، وكل ما قاله أن الموصوف يحذف إذا أشعر بالتعليل نحو: أكرم العالم وأهن الفاسق.[1]

5. القسم الخامس: قسم لا يجوز فيه الذكر البتة، نحو: دابة، وأدهم للقيد، من كل وصف نقل للاسمي، وقد علل عدم الذكر بأنه هكذا نقلوا " فنقف عندما وقفوا، ونترك القياس إذا تركوا."[2]

6ـ في العطف:

العطف اصطلاحا: التعاريف الاصطلاحية فيه كثيرة نذكر منها:

" هو تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة إلى أما متبوعه، ويتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة: مثل قام زيد وعمرو، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد."[3]

ويقال أيضا: " العطف نوعان: عطف بيان، وعطف نسق "[4]

ومن خلال هذه التعريفات نلاحظ أن كلمة عطف تعني الميل والرجوع. أما الإمام أبو القاسم السّهيلي فقد استعمل مصطلح " العطف"

يقول محمد إبراهيم عبادة: العطف ـ النسق ـ الموالاة وردت هذه المصطلحات الثلاثة لمفهوم واحد وهو الاتباع بواسطة حرف." ويقول أيضا: ".. والشّائع أن العطف اصطلاح بصري، وأن النسق اصطلاح كوفي، مما يعنى أنّه اتبع مذهب البصرة.

---

[1] أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، مصدر سابق، ص 1938.

[2] السّهيلي، نتائج الفكرفي النحو، ص222.

[3] السّيد الشّريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية بيروت، ط 2، ، 2003م، ص154

[1] عباس حسن، النحو الوافي دار المعارف، القاهرة، ط4، ، ج3، ص 538.

وقال قال عباس حسن في وضع آخر أيضا:" وقال صاحب الجمل: ومن روى مسحِتٌ ومجلِّفٌ بكسر الحاء واللام في مجلِّف، فإن رفعه على الموالاة لأنه جعل إلا منزلة الواو واستعمال الموالاة بمعنى العطف." وهذا يعني أن كل من العطف والنسق والموالاة تعني التتابع.

وللسّهيلي مسائل انفرد فيها في باب العطف وهي:

1.6- المسألة الأولى: قد يعطف الفعل على الفعل والاسم على الاسم:

يقول:" فإن قيل: فإذا جاز عطف الفعل على الاسم الحامل للضمير، فينبغي أن يجوز عطف الاسم على الفعل، يقول: " مررتُ برَجُلٍ يقوم وقاعِدٍ "؟ قلنا: هذا ممتنع على قبح، والزجاج قد أجازه في(المعاني) قياسًا على الأول، وليس هو مثله ؛ لأنّك إذا عطفت الفعل على الاسم المشتق منه ردَدْت الفرع إلى الأصل ؛ لأنّ الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل، فهو متضمن لمعناه، فجاز عطف الفعل عليه. وإذا عطفت الاسم المشتق على الفعل كنت ردَدْتَ الأصل فرعًا، وصيّرتَ الفعل في معنى الاسم، وهو فعل محض، وإن كان قد وقع موقع الاسم، فلم يقع موقع اسم جامد، وإنما وقع موقع اسم في تأويل فعل، فلم يخرجه ذلك إلى أن يكون في تأويل الاسم، وإنّما هو فعل محض، فلا يجوز عطف الاسم عليه ؛لأنك تشرك الاسم مع الفعل في عامل واحد ؛ وإذا قلت: " مررت برجل قائم و يقعد" ففي يقعد ضمير فاعل، كما في قائم ضمير فاعل، فكأنك إنّما عطفت جملة على جملة، وتوهّمت في " قائم " الفعل المحض من حيث كان مشتقا عنه وفرعا عليه، ولم يمكنك أن تتوهم في "يقوم" الاسم المحض، ولا الاسم المشتق أيضا، لأن الفرع يتضمن الأصل ويدل عليه، والأصل يدل على الفرع بنفسه " [1] ثم بدأ يشرح قوله هذا إذ يقول:"وأبينُ من هذه العبارة أن يقال: عطف الفعل على الاسم في مثل قوله تعالى:((صَافَّاتٍ ويَقْبِضْنَ))[2] ؛ ونحو: " مررتُ برجلٍ قائمٌ و ويقعدٌ "؛لأن الاسم معتمد ماقبله ؛ وإذا كان اسم

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص (326، 327) .

[2] سورة الملك، الآية 19.

الفاعل، معتمدا على عمل الفعل، والاعتماد يكون نعتا أو خبرا، والذي بعد ((الواو)) اسم محض، وليس بمعتمد. ولو عكست المسألة ؛ فقلتَ: " برجلٍ يقومُ وقاعدٍ"، أو:" يصففن وقابضات "قبحَ ؛ لأن ما بعد ((الواو))اسم محض، وليس بمعتمد، فيجري مجرى الفعل."[1]

نلاحظ أنّ السّهيلي يرى أن عطف الاسم على الفعل يحسن ويقبح عكسه قد انفرد في رأيه هذا " لأنّ الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبه بالفعل، وفي الثانية لا يعمل، فتمحض فيه معنى الاسم، ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم ولا يشبهه، ولا فعلين اختلفا في الزمان."[2]

قال السيّوطي (ت911هـ):" ويجوز عطف الاسم على الفعل، والماضي على المضارع والمفرد أي الفعل على الاسم والمعطوف على الجملة وبالعكس" أي الفعل على الاسم، والمضارع على الماضي، والجملة على المفرد(في الأصح إن اتّحدا أي المعطوف على المعطوف عليه بالتأويل) بأن كان الاسم يشبه الفعل والماضي مستقبل المعنى أو المضارع ماضي المعنى أ والجملة في تاويل المفرد بأن يكون صفة أو حالا، أو خبرا، أو مفعولا لظنّ "[3]

وقد مَنَعَ المازني(ت249هـ) والمبرد(285ت) والزجاج(ت929هـ)عطف الاسم على الفعل وعكسه، لأن العطف أخوالتثنية فكما لا ينظم فيها فعل إلى اسم، فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر.[4]

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، 327.

[3] جلال الدين عبد الرّحمان بن أبي بكر السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين ط1، ، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ج3، 1998م، ص192 .

[4] السيوطي همع الهوامع ص191

[4] المصدر نفسه، ص192.

2.6ـ المسألة الثانية: في " لا " العاطفة:

قال السيوطي:("لا " يعطف بها بعد أمر) نحو: اضرب زيدا لا عمرا، و(دعاء)، نحو: غفر الله ليزيد لا لبكر، و(تحضيض) نحو: هلا تضرب زيدا لا عمرا، و(إيجاب) نحو: جاء زيد لا عمرو.

وقال سيبويه: و(نداء) نحو: يا ابن أخي لا يا ابن عمي.

وقال الفراء: و(اسم لعلّ) نحو: لعل عمرا لا زيدا منطلق، كما يجوز ذلك في (اسم إنّ)[1].

لكن السّهيلي كان له رأي آخر فيها إذ وضع شرطا للعطف بها هو:" وشرط آخر، وهو أن يكون الكلام قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نَفْيَ الفعل عما بعدها، كقولك جاءني رجُلٌ لا امرأةٌ، ورجلٌ عالمٌ لا جاهلٌ "[2] فمضمون الجملة متضمن نفي المجيء عن المرأة والجاهل فالسّهيلي يرى أن(لا) العاطفة يقصد بها توكيد عن نفي مما جعله يستدرك شرطا للعطف بها. يقول:" ولو قلت: مررتُ برجلٍ لا زيد، لم يجز، وكذلك: مررتُ برجل لا عاقل لا ؛ لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي. فإن أردت ذلك المعنى جئت بلفظ " غير "، فتقول: مررتُ برجل غير زيد، وبرجل غير عالم، ولا تقول: برجل غير امرأة، ولا بطويل غير قصي."[3]

3.6ـ المسألة الثالثة: في دلالة (أو) العاطفة:

يرى السّهيلي أنّ (أو العاطفة) قد وضعت للدلالة على أحد الشيئين المذكورين معها ولهذا السبب وضعت في الخبر المشكوك فيه، وأما هذه المعاني التي نسبت إليها من شك وإبهام و تخيير وإباحة فهي مفهومة من غيرها ومن قرائن الأحوال، من حيث إنّ الشّك كان يتردد بين

---

[1] السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص 183 .

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 269.

[3] المصدر نفسه، ص 265.

أمرين دون أن يرجح أحدهما على الآخر، فهي لا تفيد شكا أو إبهاما وإنما الشك والإبهام من المتكلم.

وفيها يقول السّهيلي: "وأما (أو) التي للتخيير فعلى أصلها؛ لأنّ المخيّر إنّما يريد أحد الشيئين. وأما (أو) التي هي التي زعموا للإباحة نحو: جالِسِ الحَسَن و ابن سيرين، فلم توجد الإباحة، من لفظ (أو) ولا من معناها و إنما أخذت من صيغة الأمر من قرائن الأحوال، و(أو) غير معتمدة في هذا الكلام، وإنما دخلت لغَلَب العادة في أنّ المشتغل بالفعل الواحد لا يشتغل بغيره، وأن المجالس للحسن، أو ابن سيرين غير جامع بينهما ؛ ألا ترى أن المأمور بهذا لو جمع بين الشيئين المباحين لم يكن عاصيا؟ علمًا بأنّ (أو) ليست هاهنا معتمدة، والله أعلم "[1]

وقد ردّ السّهيلي على الزّجاج عندما قال أن (أو) في قوله تعالى: ((فهي كالحِجَارَةِ أوْ أَشَدُّ قَسوَةً))[2] وفي قوله: ((أو كَصَيّبٍ منَ السّماءِ))[3] تفيد الإباحة فقال:" وعندي أن (أو) لم توضع للإباحة في شيء من الكلام، ولكنها على بابها. أما قوله تعالى: ((أَوْ كصيّبٍ من السّماءِ)) فإنّه ذكر مَثَلَين مضروبين للمنافقين في حالتين مختلفتين، فهم لا يخلون من إحدى الخالتين، فـ (أو) على بابها من الدلالة على أحد المعنيين. وهذا كما تقول: زيد لا يخلو أن يكون في الدار أو في المسجد، ذكرتَ (أو) لأنّك أردت أحد الشيئين. وتأمل الآية مع ما يقابلها في التفسير تجدها كما ذكرتُ لك. وأما قوله:((فَهِيَ كَالحجَارَةِ أوْ أَشَدّ قَسوَةٍ))، فإنّه ذكر قلوبا، ولم يذكر قلبًا واحدًا، فهي على الجملة قاسيَةٌ، وعلى التّعيين: إما كالجارة، ففيها ما هو كذلك، وإما أشدّ قسوة ففيها ما هو كذلك أيضا."[4]

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، مصدر سابق، ص 267.

[2] سورة البقرة، الآية 74.

[3] سورة البقرة الآية 19 .

[4] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص265.

وقد سلك المبرد خطى السّهيلي، فقال:" وهي لأحد الأمرين عند شك المتكلّم أو قصده أحدهما وقد يكون لها موضع آخر معناه: الإباحة"[1] المقتضب، والموضع هنا موضع الإباحة كن المبرد لم يقل إنّها للشكّ، بل المتكلم هو الذي يشك.

والأمر كما ذهب إليه السّهيلي بأن " أو" قد وضعت لأحد الأمرين ويقول محمد إبراهيم البنّا أن السّهيلي على حق فيما ذهب إليه.[2]

6ـ 4ـ المسألة الرابعة: في أن " الواو " لا تدل على الترتيب ولا التعقيب.

الواو عند السّهيلي لا تدل على الترتيب ولا التعقيب وهي عنده من المسائل المهمة في باب العطف كما أنّها تبرز منهج السّهيلي واعتماده على المعنى وعلى النظم القرآني.

جاء قول السّهيلي في هذه المسألة:" قول: صمتُ رمضانَ وشعبانَ، وإن شئتَ: شعبانَ ورمضانَ، بخلاف (الفاء)و(ثم) إلّا أنّهم يقدّمون في كلامهم ما هم به أهمّ، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم، هذا لفظ سيبويه، وهو كلام مجمل يحتاج إلى بسط و تبيين. فيقال: متى يكون أحد الشيئين أحقّ بالتّقديم ويكون المتكلّم ببيانه أعنى؟ والجواب: أن هذا أصل يجب الاعتناء به لعِظَمِ منفعته في كتاب الله تعالى وحديث رسوله صلى الله عليه وسلّم ؛ إذ لابد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قُدّم وتأخير ما أخّر، كنحو: ((السَّمْعِ و البَصَرِ))[3] و((الظُّلُمَاتِ والنّورَ))[4] و((اللَّيْلِ والنَّهَارِ)) [5]سورة البقرة الآية 64... وفي بعضها (الإِنْسِ و الجِنّ))[6] وتقديم ((السّماء)) على ((الأرض)) في الذّكر و تقديم ((الأرض)) عليها في بعض الآيات...إلى

---

[1] المبرد، المقتضب، ج10، ص11.

[2] انظر: محمّد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص 356.

[3] سورة الإسراء، الآية36.

[4] سورة الأنعام، الآية 1.

[5] سورة البقرة، الآية64 .

[6] سورة الأنعام، الآية 112.

غير ذلك ممّا لا يكاد ينحصر. وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة لأنه كلام الحكيم الخبير..."[1] ثم شرع ببيان الفوائد والحكم." [2]

إنّ السّهيلي صحيح في تفسيره و توضيحاته في أن " الواو" لا تدل على الترتيب ولا التعقيب في بعض الأحيان. بمعنى آخر عندما تأتي الواو في بعض السّياقات، فإنّها لا تفيد الترتيب الزمني أو التتابع بين الأحداث كما هو الحال في بعض المواضع الأخرى، فالواو قد تكون لمجرد الجمع بين جمل وأفكار دون ترتيب زمني أو تعقيبي، وهذا يعني أن الواو هنا تستخدم فقط لإضافة فكرة أو عنصر آخر، ولا يقصد بها الإشارة إلى علاقة زمنية أو تسلسل منطقي بين العناصر.

7ـ في التوكيد:

لم يسهب السّهيلي في تعداد المسائل تحت باب التوكيد، وإنما ذكر رأيه في ثلاثة مسائل سنذكر بعضا منها:

7. 1. في مسألة " كلا": يقول السّهيلي: " وأما ((كلا)) في اختلاف النحويين فيها مشهور واحتجاج البصريين والكوفيين مذكور، لكنا نشير إلى ضروب من الترجيح ترشدنا الناظر فيها إلى وضح الطريق، و يقول: " ومن الحجة لهذا القول الآخر: أن(كلا) يفهم من لفظه ما يفهم من لفظ (كل)، وهو موافق له، في فاء الفعل وعينه، وأما اللام فمحذوفة، كما حذفت في كثير من الأسماء. فمن ادّعى أن (لام)الفعل (واو)، وأنه من غير لفظ (كل)، فليس له دليل يعضده ولا اشتقاق يشهد له و يؤيده. "[3]

وأما ما يحتج به البصريون فيقول:" أما من ذهب إلى أنها اسم مفرد، وألفها لام الفعل، وليست ألف التثنية، فمعظم حجّته أنها الأحوال مع الظاهر على صورة واحدة، أعني حال الرفع والنصب

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص277.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 278.

[3] المصدر نفسه، ص294.

والخفض. وإنما تنقلب ياءً في حال الخفض والنصب مع المضمر خاصة، كما ينقلب ما ليس بألف التثنية، نحو: لديهما وعليهما، وهذا معنى الخليل وسيبويه، ولم يبعد عن الصواب من عوّل عليه والسّهيلي هنا يذكر لنا ما في معنى قول الخليل و سيبويه"[1]. وقد ردّ عليهم السّهيلي مبيّنا أول الأمر أن " كلا" لابد أن تكون مثناة لفظا، لأنها توكيد للاثنين، ولا يؤكد اثنان بواحد: "ولا يكون للتثنية إلا صورة واحدة وحدٌّ واحد، وإذا بطل أن يكون واحد في معنى التثنية، وبطل توكيد الاثنين بواحد لم يبق إلا أن يكون" كلاهما" لفظا مثنى تقلب ألفه ياء في النصب والخفض مع المضمر خاصة؛ لأنك إذا أضفته إلى مظهر استغنيت عن قلب ألف ياء في الخفض والنصب بانقلاب ألف المظهرين اللذين تضيف إليهما إذا قلت:رأيْتُ كلا أخَوَيْك. ولو قلت: رأَيْت كِلَي أَخوَيك، كنت قد جمعت بين علامتي إعراب في اسم واحد؛ لأنهما لا ينفصلان أبدا، ولا تنفك " كلا "هذه عن الإضافة بحال. والتزموه لوجود التثنية في الاسم اللازم له، وهو المضاف إليه، فإذا أضافوه إلى المضمرين قلبوا ألفه في النصب والخفض ياء، لأن المضاف إليه لا يثنى بالياء في نصبه وخفضه."[2] ويضيف حجة أخرى للكوفين ويذهب إلى موافقتهم في رأيهم، أي أنّ كلا مثناة لفظا ومعنى فيقول: "ومن الحجة لهذا القول الآخر أيضا: أن " كلا" يُفهم من لفظه ما يفهم من لفظ "كل"، وهو ما اتفق له في فاء الفعل وعينه، وأما اللام فمحذوفة كما حذفت في كثير من الأسماء، فمن ادّعى أنّ لامّ الفعلّ واو، وأنّه من غير لفظ " كل، فليس له دليل يعضده، واشتقاق يشهد له ويؤيده."[3].

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، مصدر سابق، ص 292.

[2] المصدر نفسه، ص 293.

[3] المصدر نفسه، ص 292.

وأما ما يحتج به البصريون من أنهم يفردون الخبر معها فيقولون: كلاهما ذاهب، فقد ردّ عليه بأنّ كلّا يخبرون عنها بالمفرد نحو: (كلكم راع)، وكل اسم جمع لا مفرد، وذلك حملا على المعنى فالمعنى، كل واحد منكم راعٍ، وكذلك الأمر مع " كلا"، فالمعنى كل واحد منهما ذاهب[1].

2-7- مسألة في التوكيد بـ" أجمع " و" أجمعين":

يقول السّهيلي:" أما أجمع: فاسم يؤكد به الاسم الذي لا يتبعض، ولا يؤكد به من يعقل ؛ لأن حقيقته لا تتبعّض. فإن قيل: فقد تقول: رأيت زيدًا أجمع، إذا رأيته بارزا من طاقٍ أو نحوه، فليس هذا توكيدا لـ (زيْد)في الحقيقة؛ لأنك لا تريد نفسه وحقيقته، وإنّما تريد بدنه أو ما تدرك العين منه، و " أجمع " هذا اسم معرفة، تعرّف بمعنى الإضافة ؛ لأن معنى (قبضت المال أجمع) كمعنى (قبضته كلَّه)، فلما كان مضافا في المعنى تعرّف ووكّد به المعرفة. وإنّما استغني عن التصريح بلفظ المضاف إليه معه، ولم يستغنى عن لفظ المضاف إليه مع (كل) فإن قيل: ولمَ لمْ تقدّم "أجمع" كما قدّم " كل"، فتقول ": قبضت أجمع مالَك). فالجواب: أن " أجمع" فيه معنى الصّفة؛ لأنه مشتق من جمعتُ، فلم يقع إلا تابعا بخلاف كل " [2]. وقد ذهب الكوفيون و الأخفش وابن خروف إلى جواز تثنية (أجمع و جمعاء) في التوكيد و قد استندوا في ذلك على القياس معترفين بعد السماع، فقد جاء توضيح المقاصد و المسالك للمرادي:" استغنى في تثنية المثنى بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء، فلا يقال أجمعان ولا جمعوان خلافا للكوفيين وابن خروف في إجازتهم تثنيتهما قياسا معترفين بعدم السّماع."[3] وذهب جمهور البصريين إلى

---

[1] ينظر: السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، مصدر سابق، ص 292.

[2] المصدر نفسه، ص295.

[3] المرادي توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمان علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2001م، مجلد1، ص977.

أنه لا يجوز ذلك:" ومذهب البصريين أنه لا يؤكد بغير ذلك؛ فلا تقول: (جاء الجيشان أجمعان) ولا (جاء القبيلتان جمعاوان) استغناء بكلا وكلتا عنهما وأجاز ذلك الكوفيين." [1]

وقد وافق السّهيلي جمهور النحاة فيما ذهبوا إليه إذ قال: " ومن أحكامه: أنه لا يثنى ولا يجمع على لفظه: لا تقول: قبضت الدّرهمين أجمعين، ولا يقال في جمعه: أجامع، كما تقول في جمع (الأفضل)، (الأفاضل)، ولا (جُمْع) كما تقول في (أحمر) (حُمْر). أما امتناع التثنية فيه فلأنّه وضع لتوكيد الاسم المفرد الذي يتبعض، فلو ثنيتَه وقلت: هذان الدّرهمان أجمعان، لم يكن في قولك:(أجمعان) توكيدا لمعنى التثنية، كما يكون في قولك: (كلاهما) أكدت ذلك المعنى، كأنك قلت: اثناهما. ولا يستقيم ذلك في قوله: أجمعان ؛ لأنه بمنزلة من يقول: (أجمع و أجمع)، وإنما أفادك تثنية واحدة، بخلاف(كلاهما) ؛ألا ترى أنه ليس بمنزلة قولك:(كل، وكل)، وكذلك (اثناهما) الذي استغنى عنه بـ (كليهما)لا تنفرد، فيقال فيه:(اثن واثن)، فإنما هي تثني لا تنحلّ ولا تنفرد فلم يصلح لمعنى توكيد التثنية غيرها ؛ فلا ينبغي أن يؤكّد معنى التثنية والجمع إلا بما لا واحد له من لفظه، لئلا يكون بمنزلة الأسماء المفردة المعطوف بعضها على بعض بالواو. وهذه علة امتناع الجمع فيه لو جمعته كان جمعا لواحد من لفظه، ولا يؤكده معنى الجمع بجمع لا ينحل إلى الواحد. "[2]وقد ذهب ابن هشام أيضا مذهب البصريين، فقال إنهما "لا يثنيا، فلا يقال(أجمعان) ولا (جمعاون) وهذا مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح لأن ذلك لم يسمع."[3]

[1] بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري، شرح بن عقيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2، ص 213 .

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 296.

[3] ابن هشام قطر، الندى و بل الصدى، ص276 .

8ـ في البدل:

البدل هو اصطلاح البصريين، وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالتّرجمة و التّبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه بالتّكرير[1].

جاء في **معجم "المحيط" تعريف البدل** في قول الفيروز آبادي(ت 817هـ):" البدل:بدل الشيء، محرّكه، وبالكسر، وكأميرٍ: الخلفُ منه، ج أبدالٌ، وتبدّله، وبه، واستبدله، وبه، وأبدله منه، وبدّله منه،: اتّخذه منه بديلا [...][2]

ويرى **ابن سيده(ت458هـ) أنّ البدل** باب: " بِدْلَ الشيء وبَدَلَهُ وبَدِيلُهُ الخلف منه، فيقول مع رجل بدله أي رجل يغني غناءه ويكون في مكانه، وتبديل الشّيء تغيره، وإن لم تأت يبدل. والأصل في التّبديل تغيير الشيء عن حاله، والأصل في الإبدال، جعل الشيء مكان شيء آخر... و قوله تعالى: ((يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ والسَّمَاوَاتُ))[3]" [4]

أمّا **اصطلاحا فالبدل** هو التّابع المقصود بالحكم بلا واسطة، والمتبوع إنّما ذكر توطئة ليكون كالتّفسير بعد الإبهام[5].وينقسم البدل إلى "بدل الكل من الكل" ويسمّى البدل المطابق وهو بدل الشّيء مما يطابق معناه نحو: قوله تعالى: ((اهِدنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذينَ أَنْعَمْتَ علَيهِمِ (7)))[6] فالصراط المستقيم وصراط المنعم عليهم تطابقان معنى، لانّ كليْهما، بدلان على معنى واحد.

والثّاني " بدل البعض من الكل " وهو بدل الجزْء كلّه قلَّ أو كَثُرَ ولا بد من اتّصاله بضمير يرجع إلى المبدل من نحو " خسفَ القمَرُ جُزْؤُهَ"، والثّالث بدل الاشتمال، وهو بدل شيء من شيء

---

[1] المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ص 1036 .

[2] الفيروز آبادي (مجد الدّين محمّد بن يعقوب)القاموس المحيط، مؤسسة الرّسالة بيروت، لبنان ط8 ص965.

[3] سورة إبراهيم، الآية 48.

[4] أبو الحسين علي بن إسماعيل ابن سيده المرسي الأندلسي، المخصص، دارالكتب العلمية، بيروت ـ لبنان 1971م، ص180.

[5] أحمد المراغي ومحمد سالم علي، تهذيب التوضيح ، ط3، مصر، المكتبة التّجارية الكبرى، بدون تاريخ، ص263

[6] سورة الفاتحة الآية 6، 7

يشتمل عامله على معناه إجمالا ولا بدّ فيه من ضمير كبدل البعض، على نحو: نفعني المعلّم علمه، أيضا كوله تعالى:((يَسْأَلُونَكَ عن الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتالٌ فيهِ)) [1] أمّا النّوع الرّابع بدل الغَلَطِ وهو أن يكون البدل تصحيحا لخطإ وقع فيه المتكلّم بِذِكْرِ المتكلّم المبدل منه، وهو" وجه لا يكون مثله في قرآن كريم، ولا شعر، ولا كلام مستقيم، وإنّما يأتي في لَفْظِ النّاسي أو الغالط. وذلك قولك: رأيْت زيدا دارَه..."[2]. مثال ذلك: " ورأيتُ زيدا عمرا، أن يكون أراد أن يقول: رأيتُ عمرا أو رأيتُ زيدٍ، فغَلِطَ أو نسي، ثم استدرك كلَامه بعدُ؛[وإمّا أن يكون أضِرَبَ عن ذلك فنَحَّه وجعل عمْرا مكانه "[3]

يقول الفارسي(ت 377هـ) في كتابه الإيضاح في "باب البدل: والبدلُ يُعرَبُ بإعرابِ المُبدَلِ منه، وهو إما أن يكون الأوّلَ في المعنى أو بعضه، أو مشتملا عليه، أو يكون على وجه الغلط، فالأولُ نحو: رأيتُ أخاكَ عَمرًا وتُبْدِلُ من المُضْمَرِ مُظْهَرًا فتقولَ: رأيتُهُ زَيْدًا، وكذلك ضرَبَنِي الّذي ضَرَبْتُهُ زَيْدا ، وإذا أبدلتَ زَيْدًا من الهاءِ الّتي في ضرَبْتُهُ ومثل ذلك قوله تعالى: ((أهدِنَا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم))[4] ويُبَدَّلُ بَعْضُ الشّيء من جَمِيعِهِ نَحو ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ، فَأَمَّا ضُرِبَ زَيْدٌ اليَدُ و الرِّجْلُ، فمثل ضُرِبَ زَيْدٌ رَأْسُهُ وقد يكُونُ مثل الأول ومن ذلك صَرَفْتُ وُجُوهَها أوّلها أبدل أوّلها من الضّمير المجرور الّذي أضيف الوجوهُ إليه، والأوّلُ بعضُ الإبِلِ كما كان رأْسُ زَيْدٍ بَعْضَهُ، و بَدَلُ الغَلَطِ..." [5].

يقول السّهيلي ـ في ذكر بدل البعض من الكل وبدل المصدر من الاسم ـ:" وهما جميعا يرجعان في المعنى والتّحصيل إلى بدل الشيء من الشيء، وهما لعين واحدة إلّا أنّ البدلَ في

---

[1] سورة البقرة، الآية 2015.

[2] المبرد، المقتضب، ص297 .

[3] سيبويه، الكتاب، ص 152 .

[5] سورة الفاتحة، الآية: 6، 7.

[5] أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النّحوي (الفارسي)، تح: كاظم بحر المُرْجان، ط2، بيروت، عالم الكتب، السنة 1996م، ص 20. 21 .

هذين المَوْضِعيْن لابدّ من إضافته إلى ضمير المبدل منه، بخِلاف بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة."[1] ويرجع بدل (البعض من الكل) وبدل (المصدر من الاسم) إلى بدل الكل، يقول: " **أمّا اتّفاقهما في المعنى** فلأنّك إذا قلتَ: رأيتُ القَوْمَ أكثَرهم أو نصفهم، فإنّما تكلّمت بالعموم وأنت تريد الخصوص، وهو شائع في اللغة لا ينكر جوازه أحد، وإذا كان كذلك فإنّما أردتَ: لقيتُ بعض القوم، وجعلت " أكثرهم " أو " نصفهم" تبيينا لذلك البعض وأضفته إلى ضمير (القوم) كما كان الاسمُ المبدلُ مضافًا أيضا إلى القوم، فقد آل الكلام إلى أنّك أبدلت شيئا من شيء وهما لعين واحدة.

وأمّا بدل المصدر من الاسم: فكذلك أيضا، لأنّ الاسم من حيث كان جوهرا أو جسما لا يُعْجِبُ لا ينفع ولا يضرّ، وإنّما يتعلّق المدح و الإعجاب وغير ذلك من المعاني بصفات وأعراض قائمة بالجسم، وعُلِمَ ذلك ضرورة حتّى استُغْنِي عن ذكرها لفظا، وهي معلومة المعنى، فإذا قلت: (نفعني عبدُ الله)، عُلِمَ أنّ النافع فيه صفة وعرَضٌ مضاف إليه، فبيّنتَ ذلك العرضَ ماهو فقلت: " علمُه أو رأيُه"، ثم أضفت العلمَ إلى ضمير الاسم، كما كان الاسم المبدل منه مضافا إليه في المعنى، فصار التّقدير: ّ نفعني صفةُ زيد أو خصلته "، ثم بيَّنْتَ بقولك " علمُه " فَعُلِم ماهي تلك الخصلة، فآل المعنى إلى بدل الشيء من الشّيء، وهما لعين واحدة. وإذا ثبت هذا فلا يصحّ في بدل الاشتمال أن يكون الاسم الثّاني جوهرا: (لأنّه لا يُبْدَلُ جوهر من عَرَض)، ولا بدّ من إضافته إلى ضمير الاسم، لأنّه بيان لما هو مضاف إلى ذلك الاسم." [2]

يرى السّهيلي أنّ العرب تتكلّم بالعموم وهي تريد الخصوص، فإذا قال أحدهم: رأيتُ القَوْمَ أكثَرهم أو نصفهم (أو أكثرهم)، فإنّه لا يريد كلّ القوم وإنّما أراد بعضهم وجعل نصفهم

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 316 .

[2] المصدر نفسه، ص 316.

(أو أكثرهم) تبينا لذلك البعض بإضافة ضمير يعود على القوم، وكلامه يؤول إلى ما يقوله: رأيت القوم ثم يضيف نصفهم (أو أكثرهم) وذلك ليبيّن ماذا رأى منهم، وهو ما يعني أنّ بدل البعض هو بدل جزءٍ من كل أي أنّ البدل جزء من المبدل منه، وإذا قال: نفعني عبدُ الله، فإنّ عبد الله نفعه في أحد وجوه النّفع فيه فقد يكون صفة أو عرضا مضافا إليه، ثم بيّن العرض المقصود وهو علمه (أو رأيه) وهو أحد المعاني التي يشتمل عليها المبدل منه (عبد الله)، فلو قال القائل: نفعني عبد الله ثم علِم أنّ النّافع صفة في عبد الله فما الذي سينفعه من صفات جسم " عبد الله "، وهذا يعني أنّ بدل الاشتمال هو معنى من معاني المبدل منه وليس بعضا منه وقد نتج ذلك بدل الاشتمال أن يكون الاسم الثّاني جوهر لأنّه لا يُبْدَلُ جوهر من عَرَض.

وقد أضاف السّهيلي إلى رأيه في بدل الاشتمال نقده للفارسي إذ قال: " والعَجَبُ كل العجَب من إمام صنعةِ النّحو في زمانه، وفارس هذا الشّأن ومالك عِنانه، يقول في كتاب "الإيضاح " ((النَّارُ ذَاتُ الوُقُودِ))[1] إنّها بدل من ((الأُخْدُودْ))، بدل الاشتمال و "النّارّ" جوهر، وليست بعَرَض ثم ليست مضافة إلى ضمير" الأخدود" وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال.

وذَهَل أبو علي عن هذا، وترك، ما هو أصح في المعنى و وأليق بصناعة النّحو وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنّه قال: قُتِلَ أصحاب الأخدود، أخدود النّار ذات الوقود؛ فيكون من بدل الشيء من الشّيء وهما لعين واحة"[2]. وحتى نفهم أكثرِ رأي الفارسي عدنا إلى كتابه " الإيضاح ص 221 " وجدناه يقول:" وبدل الاشتمال كقولك: سُلبَ زيْدٌ ثَوْبَهُ، ومنه قوله تعالى:((قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الوُقُودِ))[3] مشتمل على النّار." يرى السّهيلي أنّ " النّارّ" جوهر، وليست بعَرَض ثم ليس مضافة إلى ضمير "الأخدود". وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال، فالنّار ليست بدل بعض ولا بدل اشتمال بل هي عنده بدل كل.

---

[1] سورة البروج، الآية 5.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص317.

[3] سورة البروج، الآية: 4، 5 .

ولم يكن أبو علي أوّل من قال بهذا، فقد سبقه إليه المبرّد عندما استشهد بهذه الآية الكريمة في بدل الاشتمال حين قال: " ((قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ، النَّارِ ذَاتِ الوُقُودِ)) معلّلا ذلك بأنّهم أصحاب النّار التي أوقدوها في الأخدود [1].

9ـ الابتداء:

1.9ـ في تقديم الخبر: الابتداء وجواز تقديم الخبر في الجملة الاسمية يعد أحد المواضيع الأساسية في علم النحو العربي، وقد تناول العديد من العلماء هذا الموضوع في مؤلفاتهم، ومن بين هؤلاء العلماء الذين تناولوا هذا الموضوع بشكل موسع، السّهيلي.

يقول السّهيلي: " وأما رفع الخبر من حيث كان هو الاسم في المعنى، كما كان في النعت [والبدل ولذا كان]الجريان على المنعوت والمبدل منه، واتّباعه في الإعراب لازما. وإذا كان الأمر كذلك فالقول إذًا ما قاله الخليل ـ رحمه الله تعالى ـ في امتناع تقديم الخبر." [2] ويقول:" وإن قيل كيف يستقيم من الخليل منع تقديم الخبر مع كثرته في القرآن الكريم و الكلام الفصيح نحو: قوله تعالى: ((وآية لهُمْ اللَّيلُ))[3]، ونحو ما استشهد به من قولهم: مسيءُ أنت ومسكِينُ فلان؛ لا سيما، وفي الحديث: مسكين رجل لا زوجٌ له مسكينة امرأةٌ لا زوج لها. قلنا لا يخفى على الخليل مثل هذه الشّاهد ولكنه أراد منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي هي نحو المدح والذم و الترحّم والتعظّيم وغير ذلك؛ لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسّنت تأخير المبتدأ ؛لأنهّ قد صار بسببها مفعولا في المعنى. ألا ترى: أنّك إذا قلت: حسن زيد، فالمعنى: أستحسن زيْدا، وإذا قلت: مسيء عمرو: فالمعنى: أذمُّ عمر. وإذا قلت: مسكين فلان، فالمعنى أرحم فلانًا وأرقُّ له. وأشعرتْ هذه الصّفات كلّها بهذا المعنى الذي لو لفظ به مصرحا لكان مقدّما والاسم مؤخرا، وذلك الاسم هو المبتدأ في اللفظ وهو المذموم أو المرحوم في المعنى.

---

[2] ينظر: أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النّحوي، محمد إبراهيم الينّا 397.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 416.

[3] سورة يس، الآية 37.

وأما إذا تجرّد الخبر من هذه القرائن كلها مثل قولك: قائم زيد، وذاهب عمرو، وخيّاط أخوك، فهو الذي أراد الخليل أنه يقبح تقديمه، والله أعلم. وأما ما حكاه سيبويه من قولهم:(قائمُ أنا)، فليس (أنا) مبتدأ للمضمر في(قائم) لأنّ (قائم)خبر ابتداء محذوف وكأنّ قائلا قال له:ما أنت؟ فقال (قائم). ثم أكّد بقوله: أنا. ولا يمنع الخليل مثل هذا؛ فقد يجوز على هذا: قائم زيدٌ إذا سألك أو توهمتَ منه إرادة السؤال عن(زيد) فتقول: قائم؛ أي: هو قائم، فيكون حينئذ (زيد) بَدَلًا من الضّمير المستتر في (قائم)، وذلك الضمير عائد على أول الكلام لا على (زيد). فإن عاد على(زيد)لا على شيء في أول الكلام فـ (زيد)مبتدأ و(قائم) خبر عنه مقدّم وهو الذي منعه الخليل. فقِفْ على هذا الأصل تُحْكِمْ جميع الفصل ـ إن شاء الله تعالى ـ و أكثر هذا الكلام قد رأيته للأستاذ " أبي الحسين بن الطراوة" رحمه الله تعالى." [1] ويقول السّهيلي بأنّه قد أخذ عن أستاذه ابن الطراوة، هو يتبع أكثر ما قال به الخليل، وما قاله سيبويه لم يمنعه الخلل.

2.9. مسوّغات الابتداء بالنّكرة:

عرّف السّهيلي المبتدأ فقال:" وحدّ المبتدأ: أن يكون معرفة أو مخصوصًا، وإلا فلا فائدة عنه فإن لم يكن منعوتا ولا مخصوصا ولا مستفهما عنه ولا منفيًّا نحو: ((لا لَغْوٌ فيهَا))[2] فلا يخبر عنه إلا أن يكون الخبر مجرورا معرفة مقَدّمًا عليه، لأن الخبر إذا كان مقدما ومعرفة؛ فإن كان في اللفظ خبر المبتدأ فإنّه في المعنى مخبر عنه لأن التعريف والتقديم يجرّان إليه ذلك المعنى، فكأنّك إذا قلت: على زيدٌ دَيْنٌ، إنّما قلت: زَيْد مدِيانٌ. وإذا قلت: في الدار امرأة، إنّما أردْتَ: الدار فيها امرأة. فلذلك حسن الإخبار عن النكرة ههنا في اللّفظ؛ لأنه ليس خبرا عنها في الحقيقة؛ ألا ترى أنّك إذا قدّمت الاسم المبتدأ، فقلت: رجل في الدار كيف يبقى الكلام ناقصا؟ لأن النكرة تطلب الوصف طلبا حثيثًا، فيسبق الوهم أن الجار والمجرور وصف لها لا خبرٌ عنها؛ إذ ليس

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص (417، 418)

[3] سورة الطور، الآية 23.

من عاداتها أن يخبر عنها إلا بعد الوصف لها؛ لأنّ الوصف لا يتقدم الموصوف، فذهب الوهم إلى أن الاسم المجرور المعرفة الذي هو في موضع خبر عن النكرة هو المخبر عنه في المعنى وإن كان مجرورا في اللفظ." [1] فالسّهيلي يذكر أن الحكم الأصلي للمبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة، "لأن النكرة مجهولة والحكم على النكرة لا يفيد"[2]، وهوما ذهب إليه ابن هشام. أما المبرد فيقول:" فالمبتدأ لا يكون إلا معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات، ألا ترى أنك لو قلت رجل قائم أو رجل ظريف لم تفد السامع شيئا"[3] ويضيف أن في العربية مسوغات للابتداء بالنكرة غير ما ذكره لكنه يضيف إلى ما يجوز فيه مجيء المبتدأ نكرة أن يأتي بعده اسم تفضيل ثم يستشهد بقول سيبويه وهو ما يعني اتباع قوله، يقول السّهيلي في ذلك: " وفي العربية أبواب رفعت فيها النكرة بالابتداء سوى ما ذكرناه، ولكن لمعان مازجت الكلام، وقرائن أحوال حسّنت النّظام. من ذلك التفضيل نحو قول عمر رضي الله عنه: تمرةٌ خيْرٌ من جرادَةٍ، ونحو ما قدّره "سيبويه" من قوله تعالى:((طَاعَةٌ و قَوْلٌ مَعْرُوفٌ))[4] ؛أي: طاعةٌ أمْثَلُ، ولم يَقُل: (مثيلة) ولا (حسنة)، لانّ النكرة لا يخبر عنها كما تقدّم إلا على الشّروط المذكورة. أو تريد التّفضيل فتقول: تمرَةٌ أَفْضَل من كذا؛ أو طاعة أفضل؛ لأنّك حين قلت أفعل من كذا، علِمَ أنك تريد أن تقول: أفضّل تمرةً، وأوثِرُ طاعَةً، ونحو هذا المعنى. فخرجت بالنكرة مبتدأ عن أن تكون مبتدأ محْضًا و مُخْبَرًا عنه حقيقة، والله تعالى أعلم."[5]

3.9. في إعراب الوصف غير المعتمد:

يقول السّهيلي في إعراب الوصف غير المعتمد:" وأمّا ما حكاه الزجاجي في هذا الباب عن

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 418 .

[3] ابن هشام، قطر الندى وبل الصّدى شرح محمد محي الدين عبد الله، دار الأمام، مالك، الجزائر 1989، ص129

[4] المبرد المقتضب، ج4، ص 127.

[4] سورة مجمد، الآية 21.

[5] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 418.

بعض النحويين من قولهم: (قائمٌ زيدٌ)، أنّ (قائم مبتدأ وزيدٌ فاعل، فقد قدّمنا أن هذا باطل في القياس لأن اسم الفاعل اسم محض، اشتقاقه من الفعل لا يوجب له عمل الفعل، إذ كنا نعمل كل اسم مشتق من الفعل كـ (مسْجِدٍ)و(مرْقد) و(مِرْوَحَةٍ) و(مِغْرَفَةٍ). ولكن نعمل إذا تقدم ما يطلب الفعل، أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر، فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه ويعضِّدها هذا من السّماع أنّهم لم يحكوا عن العرب: (قضائمٌ زيْدان) ولا: (ذاهب إخوتك)، إلا على الشرط الذي ذكرناه.

ولو وجد الأخفش ومن قال بقوله مدفوعا، فأخلق به أن يكون باطلا ممنوعا[1]. وهنا انتقد السّهيلي الزجاج ويقول أنه باطل في القياس واتبع قول الخليل وسيبويه.

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص432.

المبحث الثّاني: أصول التّفكير النّحوي عند السّهيلي.

يعد التفكير النحوي من أبرز مظاهر النشاط العقلي في التراث العربي، إذ لم يكن النحو عند العرب مجرد قواعد تُحفظ، بل كان ميدانا واسعًا لتأمل اللغة واستنباط أحكامها وربطها بالمنطق والمعاني والسياقات القرآنية والبلاغية، ومن بين الأعلام الذين برزوا وتجلى فيهم هذا النمط من التفكير النحوي العالم الأندلسي عبد الرحمان بن عبد الله السّهيلي، الذي تميّز بتأملاته العميقة، ومنهجه التحليلي الدقيق في فهم النصوص وبخاصة في كتابه هذا " نتائج الفكر "ويأتي هذا المبحث " أصول التفكير النحوي عند السّهيلي " لاستجلاء أصول التفكير النحوي عنده وطريقته في تحليل القضايا النحوية ومدى توظيفه للبلاغة والقرآن الكريم والمنطق في بناء تصوراته كما يسعى هذا المبحث إلى إبراز مواطن التجديد لديه وبيان الأثر الذي تركه فيمن جاء بعده من النحاة، و قبل ذلك ارتأينا أن نميز بين مصطلح " أصول التفكير النحوي " و" أصول النحو" حتى لا يلتبس بين المصطلحين، وهذا ليس بالتفصيل في المصطلحين لأنه ليس موضع المبحث، ولكن لننطلق من فرضية مفادها، أنّ السّهيلي لم يكن ناقلا أو شارحا فحسب، بل كان مفكرا نحويا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وأن " نتائج الفكر" تمثل نموذجا ناضجا لهذا النمط من التفكير، جدير بالدراسة والتحليل، للكشف عن الأبعاد المعرفية والمنهجية الكامنة. وهذا التمييز لخصه علي أبو المكارم إذ يقول: " اصطلاحنا (أصول التفكير النحوي)، فإن هذا الاصطلاح الذي نستخدمه نقصد به دراسة الخطوط الرئيسية العامة التي سار عليها البحث النحوي، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السّواء، وهذه الخطوط العامة قديمة جدا البحث النحوي، حتى إن من الممكن أن نردها إلى البداية الباكرة لنشأة البحث في النحو العربي أي أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني. أما علم أصول النحو هو: المحاولة الأولى المباشرة من النحاة لدراسة الخطوط التي اتبعت في الإنتاج النحوي، وهي محاولة متأخرة وهي فترة طويلة ومتأخرة عن الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي، وكان أول من قصده بالدرس: أبو بكر

محمد بن السري بن السراج (ت316هـ) في كتابه أصول النحو الكبير"[1]. فدراستنا هي" أصول التفكير النحوي" عند السّهيلي لا أصول النحو.

1ـ العامل:

تُعد " نظرية العامل " من الموضوعات الهامة في دراسة اللغة العربية، إذ تمثل جزءًا أساسيا من القواعد النحوية التي تساهم في فهم بناء الجمل وتركيبها بشكل صحيح. تهدف هذه النظرية إلى تفسير العلاقة بين الكلمات في الجملة، وكيف يؤثر كل عنصر لغوي في الآخر من خلال تأثيره النحوي. قبل أن نتحدث عن العامل لدى الإمام أبي القاسم السّهلي علينا استكشاف مفهوم العامل في اللغة العربية عند النحاة، وتحديد الأدوار التي يلعبها في تركيب الجمل.

إن تاريخ تأسيس نظرية العامل يعود إلى نشأة النحو العربي على يد البصرين، إذ ترجع هذه النظرية إلى الخليل أحمد الفراهيدي وسيبويه، فقد جاء في كتاب سيبويه قواعد نحوية مبنية على هذه النظرية، يقول الخليلّ : (إنّما) لا تعمل فيما بعدها، كما أرى إذا كانت لغوا لم تعمل "[2]. أما سيبويه فقد جعل في كتابه عنوان سماه:(هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده)[3]، و ونذكر هنا أن الخليل وسيبويه لم يستعملا مصطلح نظرية العامل ولم يتحدثا عن هذه النظرية كما لم يتناولاها بالوصف، وإنّما استخدماها في تقعيد قواعد النحو. وتنسب هذه النظرية إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي وأنه ثبت أصول نظرية العوامل، ومد فروعها وأحكامها بحيث أخذت صورتها التي ثبتت على مر العصور. فقد قال عبد الرحمان الحاج صالح عندما تكلم عن المفاهيم الأساسية للنظرية الخليلة بقوله:" اعتمد العلماء العرب ـ وزعيمهم في ذلك الخليل ـ على عدد من المفاهيم والمبادئ لتحليل اللغة ".[4]

---

[1] علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص13.

[2] سيبويه، الكتاب، تح:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج2، ط2، 1988م، ، ص 138.

[3] سيبويه، الكتاب، ج2، ص 138.

[4] بوشموخة منى، خلاف مسعودة، النظرية الخليلية الحديثة، مجلة علوم اللغة وآدابها، المجلد13، العدد02، 09/15/، 2021 م، ص 1165.

تعريف العامل النّحوي:

عرفه ابن منظور:" والعامل في العربية مما عمل عملا فرفع أو نصب أو جر كالفعل والناصب والجازم وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه شيء من الإعراب"[1].

وقد عرّفه **الشّريف الجرجاني (ت816هـ)**:" ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب "[2]. فنجد في هذا التّعريف أنّ الجرجاني ركّز على تأثير العامل في معموله من الجانب اللفظي، ولَمْ يَهتمْ بالجانب المعنوي. و شرحه **ابن إياز(ت681هـ)** فقال:" ومعناه أنّ المقتضى له الفاعلية والمفعولية والإضافة لِأَلاتلتبس، ولا يتقّوم كلّ واحد منها إلّا بأمر ينضم إليه في التّركيب؛ فذلك الأمر الّذي يستقل به ذلك المعنى الّذي يسمّى عاملا، ألا ترى أنّ المقتضي للرفع الفاعلية، ولا يتقوّم إلّا بفعل أو شبهه نحو: جاء عمرو، و زيد قائم غُلَامُهُ. ولو قطعت النّظر عن ذلك لم يُتَصَوّر الفاعلية، هذا إذا الرّافع"[3] يقول **ابن جني(ت 392هـ)** في كتابه الخصائص:" ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعَفَرًا، فإنّ "ضرب " لم تعمل في الحقيقة شيئا وهل تحصل من قولك ضرب إلا اللفظ بالضّاد والرّاء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصّوت، والصّوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل. وإنّما قال **النّحويون:** عامل لفظي وعامل معنوي لِيُرُوكَ أنّ بعض العمل يأتي مسبّبا عن لفظ يصحبه كمرَرْتُ بِزَيْدٍ، ولِيْتَ عمرًا قائِم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه مع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صحّة القوْلِ. فأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل

[1] ابن منظور، لسان العرب، أدب الحوزة، قم، إيران، محرم 1405هـ، ج11، ص476 .

[2] الشريف الجرجاني، التّعريفات، ص62.

[3] ابن إياز البغداي ، قواعد المطارحة في النّحو، تح: ياسين أبو الهيجا وشريف عبد الكريم النجار علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن، 2011م، ص52.

من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه، لا بشيء غيره وإنّما قالوا: لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلّم بمضامّة للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ[1].

ومن هذه التّعريفات نخلص أن العامل هو وسيلة يستطيع من خلالها المعنى المقتضي التّأثير في حروف الإعراب وإثبات ذلك بالحركة الإعرابية حسب اختلاف المعاني المقتضية.

نلاحظ أهمية العامل النحوي في اللغة العربية، والتأكيد على ضرورة فهمه في تركيب الجملة العربية ومرونتها كما أنّ دراسة العوامل النحوية تساعد على ضبط العلاقات بين الكلمات وتوضيح معانيها في سياقات مختلفة، كما أن للعوامل النحوية دورا مهما في تحديد وظيفة كل كلمة داخل الجملة، مما يسهم في تكامل و ثراء اللغة العربية، ويصبح الإلمام بالعوامل النحوية ضرورة لفهم النصوص بشكل دقيق.

العامل لدى السّهيلي:

1- في الفعل:

لعرض أنواع العمل التي يقوم بها الفعل في التركيب عن السّهيلي علينا ان نقدّم أولا دلالة الفعل عنده لأنّ السّهيلي يخالف النّحاة فيما ذهبوا إليه بأنّ الفعل: كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان. يقول ابن يعيش:" فأما الفعل فكل كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان...(ويضيف) " الفعل وضع للدلالة على الحدث و زمان وجوده، ولولا ذلك لكان المصدر كافيا، فدلالته عليهما من جهة اللفظ وهي دلالة مطابقة "[2]. لكن السّهيلي لا يوافق النّحاة على هذه الدلالة كل الموافقة فقد بحث واستقصى في الأمر الذي من أجله وضع الفعل فوجد أن الفعل اشتق من المصدر ليدل على معنى في الفاعل، وهذا المعنى كونه مخبرا عنه وأنّ الواضع قد وضعه لأداء هذا المعنى، حيث لم يمكنه الإخبار عن الفاعل بالمصدر، لأن الفاعل لا يذكر

[1] ابن جني، أبو فتح عثمان الموصلي، الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، ج1، ط2، دار الهدى، ، ص110.

[2] موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، القاهرة، مصر، ، ج7، دط، دت، ص2.

مع المصدر إلّا مضافا إليه، والمخبر عنه يجب أن يكون مرفوعا لفظا كما هو مرفوع معنى، كما أنه لا يمكن الإتيان بحرف يدل على أنه مخبرا عنه، فهذا يؤدي إلى الفصل بين الحدث والفاعل، فدعاهم إلى أن يشتقوا:" من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف في النّيابة عنه، دالا على معنى في غيره، ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنّه يدل على الحدث بالتّضمن ويدل على أن الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه "[1]. وهاتان دلالتان يعطيهما السّهيلي (الحدث وأن الاسم مخبر عنه) وأما عن دلالته على الزّمان فيقول:" لأن الفعل لا يدل.عليه بلفظه ولا بِبنيته، وإنّما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث، وبلفظه على الحدث نفسه، وهكذا قال سيبويه في أوّل الكتاب، وإن تسامح في موضع آخر وأما الزّمان فهو حركة الفلك؛ فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلا من جهة الاتفاق والمصاحبة"[2]

وإذا عدنا إلى ما قدّمه السّهيلي وتأملناه:

1. الفعل المشتق من لفظ الحدث، ويدل على أن الاسم مخبر عنه.

2. الفعل يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث.

3. وبلفظه على الحدث نفسه.

فإنّ الفعل عنده يدل على هذه الثلاثة أمور(الاسم بعد الفعل المخبر عنه، الحدث واختلاف أحوال هذا الحدث) وأما الاسم بعد الفعل مخبر عنه فهذه الدلالة شارك السّهيلي بها دلالة الحرف عنده" فأما أصل كل حرف أن يكون عاملا، فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك أن تسأل، وأما الفعل فلابدّ أن يكون عاملا في الاسم "[3].

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، 83.

[3] المصدر نفسه، ص 395.

[3] المصدر نفسه، ص 90.

فالسّهيلي يختلف عن النّحاة عندما قالوا بأن الفعل يدل على الزمان، بينما هو يرى أن دلالة الفعل مرتبطة بظرف الفعل. فهو في هذا متأثر بشيخه ابن طراوة، يقول محمّد إبراهيم البنّا: " والسّهيلي في هذا متأثر بشيخه ابن طراوة وقد وقع لي نصه في كتاب الإفصاح وهو ينقد الفارسي في قوله:" ولو قال: الفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيبا، قال سيبويه رحمه الله:" وأمّا الفعل فأمثلته أحذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن في حال الخبر، ولم يجر للزمان هنا ذكر، فقولك: قعد، دليل على قعود انقضى بعد وجود، وسيقعد دليل على قعود يأتي وهو الآن في العدم، ويقعد: دليل على قعود في حال حديثك، ولم يجر للزمان ذكر في شيء من هذا النص، للحدث عدمان ووجود، وأمس وغد واليوم منجرّة مع هذه الأحوال الثلاثة انجرار الشّكل والصّورة مع اللون..."[1]

ـ **وقد ذكر السّهيلي معمولات الفعل فيقول** ": الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به."[2]. كما أن الفعل عنده لا يعمل في النعت يقول في ذلك: " وكيف يعمل فيه وهو يدل عليه، إنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر، دلالة واحدة من جهة اللفظ."[3] مبدأ هذه النظرية أن عمل الفعل فيما يدل عليه وأقوى دلالته على المصدر لأنه هو الفعل في المعنى ثم يأتي بعده دلالته على الفاعل لأنّ الفعل هو حركة الفاعل بقوله:" أن الفعل حركة الفاعل "[4]

إضافة إلى ما تقدم ذكر السّهيلي ما يصل إليه الفعل بواسطة الحرف مثل:ـ المفعول معه: يقول السّهيلي عنه:" فلا يصل إلى الفعل إلا بواسط حرف، نحو: المفعول معهولم يشرح ولم يزد عن هذه الجملة فيه شيئا"[5].

---

[1] أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النّحوي، محمّد إبراهيم البنّا ص304.

[2] المصر نفسه، ص 394.

[3] المصدر نفسه ص 242.

[4] المصدر نفسه، ص 394.

[5] ينظر: السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 395.

يقول سيبويه في: " هذا باب ما يظهرُ فيه الفعل وينتصب فيه الاسم: لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك:امرأَ ونَفْسَهُ. وذلك قولك: ما صَنعْتَ وأباك، ولو تُرِكَت النّاقةُ وفصلَهَا لَرَضعَهَا، إنّما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تُركت النّاقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه والأب كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنّها تُعْمِل في الاسم ما قبلها." [1] يقول أيضا:" ويدلّك أيضا على انّ الاسم ليس على الفعل في صنعتَ، أنّك لو قلت: اقْعُدْ و أخوك كان قبيحًا حتّى تقول: أنت، لأنّه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمرِ. فإذا قلت: ما صنعت أنتَ، ولوتُرِكَ هي، فأنت بالخيار إن شئت حملتَ الآخِر على ما حملت عليه الأوّلَ، وإن شئت حملته على المعنى الأوّلِ"[2] وإليه ذهب المرادي (ت 749هـ) فقال:" والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الواو من فعل أو شبهه بواسطة الواو " وهو مذهب جمهور البصريين.

ـ **يقول السّهيلي في مسألة سرّ اشتقاق الفعل من المصدر**:"... ومن ثم وجب أن يكون عاملا في الاسم، كما أنّ الحرف لما دل على معنًى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير كما له أثر في معناه "[3].لقد ذكر لنا السّهيلي الحالة التي يكون فيها الفعل يدل على معنى في غيره، فنجد هنا أنّ الحرف عامل لفظي معنوي.

3. في صيغ الفعل: يقول السّهيلي:" ومما انتصب لأنّه مقصود إليه بالذكر زيْدَا ضَرَبْتُه" في قول النّحويين وهو قول شيخنا " أبي الحسن "، وكذلك " زَيْدًا ضَرَبْتُ" بلا ضمير، لا يجعله مفعولا مقدّما، لأن المعمول لا يتقدّم على عامله، وهو مذهب قوي. ولكن لا يبعد عندي قول النّحويين: إنّه مفعول مقدّم، وإن كان المعمول لا يتقدّم على العامل والفعل كالحرف، لأنّه عامل في الاسم ودال على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدّم [على الفعل] كما لا يتقدم على الحرف. ولكن الفعل في قولك: " زيدا ضربتُ" قد أخذ معموله، وهو الفاعل، فمعتمده عليه (ومن

[1] سيبويه، الكتاب، ص297.

[2] المصدر نفسه، ص293..

[3] المصدر نفسه، 84.

أجل صيغ، وأما المفعول فلم يبالوا به، إذ ليس اعتماد الفعل عليه) كاعتماده على الفاعل ألا ترى أنّه يُحذف، والفاعل لا يحذف؟ فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بابعد من حذفه، وأما " زيدًا ضربتُه فينتصب بالقصد إليه كما قال الشّيخ." [1] يرى السّهيلي أنّ المعمول لا يتقدّم على عامله، ولأن الفعل عامل كالحرف في الاسم فلا ينبغي للاسم أن يتقدّم على الحرف. وهو في ذلك يذهب إلى ما ذهب إليه شيخه ابن طراوة.

2ـ في المصدر: يقول السّهيلي:" ولا يكون المصدر مفعولا حتى يكون منعوتا أو في حكم المنعوت إنما يكون توكيدا للفعل، لأن الفعل يدل عليه دلالة مطلقة، ولا يدل عليه محددا ولا منعوتا، وقد يكون مفعولا مطلقا وليس نعتا في اللفظ إذا كان في حكم المنعوت "[2]، فهو يفرّق بين نوعين من أنواع من المصدر: المصدر المؤكد، المصدر المحدود أو المصدر المنعوت. ويطلق على هذا الأخير اسم المفعول المطلق، وذلك من حيث علاقة الفعل بهما:

ـ **العامل في المصدر المؤكد:** نقل لنا السّهيلي قول شيخه ابن طراوة قائلا: " وقد سألته عن العامل في المصدر إذا كان توكيدا أو للفعل، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكد؛ إذ هو [هو] في المعنى فما العامل فيه؟فسكت قليلا ثم قال ما سألني عنه أحد قبلا فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسما ؛ لأنّه لو كان اسما كان منصوبا بـ((فعلت)) المتضمّنة فيه. ثم عرضت كلامه على نفسي، وتأملت الكتاب، فإذا هو قد ذهل عما لوّح إليه ((سيبويه)) في باب المصادر، بل صرّح، وذلك أنّه جعل المصدر (المؤكد منصوبا) بفعل هو التّوكيد على الحقيقة واختزل ذلك الفعل وسدّ المصدر الذي هو معموله مسدّه، كما سدّت ((إيّاك)) و((رويْدًا)) مسدّ العامل فيهما، فصار التقدير: ضربتُ[ضربت] ضربا، فـ ((ضربت))الثانية هي التوكيد

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص(86، 87).

[3] المصدر نفسه، ص 366.

على الحقيقة، وقد سدّ ((ضربا)) مسدّها وهو معمولها، وإنّما يقدّر عملها فيه على على أنّه مفعول مطلق لا توكيد"[1].

وقد أخذ السّهيلي عن شيخه ذهوله عن كلام سيبويه بأنّ الفعل المختزل معنى، والمعاني لا يؤكد بها وإنّما يؤكد بالألفاظ ما جعله يتقصى كلام سيبويه في" الكتاب" ويكتشف سرّ عدوله عن ذلك وهو أنّ المعاني لا يؤكد بها، وإنّما يؤكد بالألفاظ، ويذهب إلى الأخذ برأي شيخه يقول:" والذي أقول به الآن قول الشّيح ((أبي الحسين)) ؛ لأنّ الفعل المختزل معنى، والمعاني لا يؤكد بها، وإنّما يؤكد بالألفاظ، وقولك:((ضربتُ)) فعل مشتق من المصدر، فهو يدل عليه فكأنّك قلت: فعلتُ الضّربَ. فـ ((ضربتُ)) يتضمن الضرب المفعول، ولذلك تُضمِره فتقول: ((من كذب فهو شرٌّ له))؛ أي: فالكذب شر له، وتقيّده بالحال وأن تكتني عنه بـ (هو)) جاز أيضا أن تؤكده بـ((ضربًا)) كأنّك قلت: ضربًا ضربًا، ونصب ((ضربًا)) الأول ضربًا وبه يعمل في الثاني معنى ((فعلت)) كما كان ذلك في المفعول المطلق إذا قلت:((ضربتٌ ضربًا شديدًا)) أي: فعلتُ ضربًا شديدًا، وليس المؤكد كذلك إذن إنّما ينتصب كما ينتصب((زيدًا))الثّاني في قولك: ((ضربتُ زيدًا زيدًا)) مكررًا ؛ انتصب من حيث كان هو الأول(لا أنك أضمرت) له فعلا، فتأمله"[2].

فحسب ما عرض يتّضح أن العامل في المصدر المؤكد هو تبعيته للمصدر المتضمن في الفعل وكأن الفعل هو العامل فيه. فالعامل متضمن، وهو ليس المؤكد ولا غير التأكيد.

ـ العامل في المفعول المطلق: لقد عرفنا أنّ السّهيلي يقصد بالمفعول المطلق ما كان محدودا من المصادر أو منعوتا، نحو: ضربته ضربةً، وضربتُهُ ضربًا شديدًا يقول:" والعامل فيه إذا كان مفعولا مطلقا ليس هو لفظ الفعل بنفسه، وإنّما هو ما يتضمنه من معنى ((فعل)) ـ الذي هو: فاء وعين ولام ـ لأنّك إذا قلت: ((ضربتُ ضربًا))، فالضرب ليس بمضروب، ولكنّك حين قلت:

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص367.

[3] المصدر نفسه، ص367، 367.

"ضربتُ)) تضمّن ((ضربتُ)) معنى((فعلتُ)) لأن كل ضرب فعلُ، وليس فعل ضربًا، فصار هذا بمنزلة تضمُّنِ الإنسانِ الحيوانَ؛ إذ كلّ إنسن حيوان، وليس كل حيوان إنسانًا، وإذا كان الأمر كذلك هنا كذلك، فـ((ضربًا)) منصوب بـ((فعلت)) المدلول عليها بـ((ضربت))، حتى كأنّك قلت: فعلتُ ضربًا.[1] فالمفعول المطلق إذن معمول لما يتضمنه الفعل قبله. ومن مذهبه أيضا أن ما يتضمنه الفعل من معنى ((فعل)) وما كان نحوها من الأحداث الشّائعة لا تؤكد بمصدر، كم أنّه لا يتعدى إلى المفعول به لأن الأفعال العامة عنه لا تتعلق إلّا بالأحداث لا بالجوهر"[2].

3. عمل الحرف:

يقول السّهيلي في الحروف:" والحرف ما دلّ على معنًى في غيره."وذلك الغير إما اسم و إما فعل، وليس للحرف معنى في نفسه، وإنّما الذي له معنًى على الحقيقة هو الاسم ؛ ومن ثم وجب أن لا يكون عاملا في غيره على الحقيقة، ووجب أن يكون الحرف عاملا في كل ما دلّ على معنًى فيه ؛ لأنّ الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنًى، وجب أن يتشبّث به لفظا، وذلك هو العمل. فأصل كل حرف أن يكون عاملا، فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك أن تسأل، وأما الفعل فلا بد أن يكون عاملا في الاسم لما بين في المسألة قبل هذا. فإن قيل:ما بال حروف كثيرة لا تعمل؟ قلنا: لا نجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنًى في اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء أو نحوه." وذلك نحو: هل زيد قائم؟ ونحو: أعمرو خارج؟ في الاستفهام؛ فإن الحرف دخل لمعنًى في الجملة، ولا يمكن الوقوف عليه، ولا يتوهّم انقطاع الجملة عنه لأن الحرف مفرد لا يُوقف عليه، ولا تُهِم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيه تعلقه بها ودخوله عليها، كما فعلوا في ((أنّ)) وأخواتا

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو ، 366.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص371.

حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعدا يجوز الوقف على كلّ كلمة واحدة من هن، تقول: ((إنه وليته ولعله)) ؛ فأعملوها في الجملة إظهارا لتشبثهن بالحديث الواقع بعدهن. " [1].

يمكن أن نستخلص من قول السّهيلي مايلي:

ـ لعمل أصل في الحرف من حيث كان معناه في غيره، ولهذا فهو يقتضي هذا الغير لفظا فيؤثر فيه كما اقتضاه معنًى.

ـ أصل كل حرف أن يكون عاملا، ما لم يدخل على جملة عمل بعضها في بعض، ونحو حرف الاستفهام.

ـ الفعل لا بد أن يكون عاملا في الاسم .

وقد تعّددت الأمثلة التي أوردها السّهيلي في عمل الحروف سنختار بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- في حروف النّداء: يقول فيها:" وأما حروف النداء فعاملة في المنادى عند بعضهم. والذي يظهر لي الآن أنّ ((يا))تصويت بالمنادى، نحو: ((جوتُ))، و((ها))، ونحو: ذلك، المنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره ؛ لما تقدّم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجردا عن الإخبار عنه: إنّه منصوب، ويدلّك على أن حرف النّداء ليس بعامل وجودُ العمل في الاسم دونه، نحو: (صاحبَ زيْدِ، أقبِلْ)، و((يُوسُفُ أَعْرِضْ عنْ هَذَا)) [2] وإن كان مبنيّا عندهم فإنّه بناء كالعمل ألا تراد يُنْعت على اللفظ كما يُنْعَت المعرَب؟ ولوكان حرف النداء عاملا لما جاز حذفه وبقاء العمل"[3] عند قراءتنا لقول السّهيلي: " ولوكان حرف النداء عاملا لما جاز حذفه وبقاء العمل" نجد أنّ حروف النّداء يمكن أن يكون حروفا غير عاملة.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 90

[2] سورة يوسف، الآية، 29.

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص93.

ب ـ في عمل الحروف الناصبة والجازمة للمضارع:

يقول السّهيلي:" فإن قيل ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال، والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ثم إنّ الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا، ورفعه ـ لاشك ـ بعامل، وذلك العامل ـ في قولهم ـ وهو وقوعه موقع الاسم، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف الداخلة من العمل، كما منع العامل ـ الذي هو الابتداء ـ الحروف الداخلة على الجملة من العمل ؛ إلّا أن يُخشى انقطاع الجملة، كما خيف في ((إن)) وأخواتها؟ فالجواب من وجهين: ـ **أحدهما:** أنّ العامل في المبتدأ ـ وإن كان معنويًّا ـ كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي، لكنه أقوى منه؛ لأن حق كل مُخبَر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وحسّا أ كما أنه مرفوع معنًى وعقلا؛ ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول ؛ لأنّه المحدَّث عنه بالفعلِ، فهو أرفعُ رتبة من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك؛ لأنه تابع للمعنى وأما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم (المخبر به) والاسم التابع له، فلم يقوَ قُوتَه في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل، إذا اللفظي أقوى من المعنوي وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ، كما تقدم بيانه.

والجواب الآخر: (أن هذه الحروف لم تدحل لمعنًى في الجملة) إنما دخلت لمعنًى في الفعل المتضمن للحدث من نفي أو إمكان أو نهي أو جزاء؛ وذلك كلّه يتعلّق بالفعل خاصة لا بالجملة فوجب عملها فيه كما وجب فيه كما وجب عمل حروف الجر في الأسماء من حيث دلّت على معنىً فيها، ولم تكن داخلة على جملة سبق إليها عامل معنوي ولا لفظي ؛ وهذا الجواب أولى أن يتمسك به. مما يجب الوقوف عليه ههنا أيضا:" أن النواصب والجوازم لا تدخل على الفعل الواقع موقع الاسم لحصوله في موضع الأسماء؛ فلا سبيل لمواضع الأفعال وجوازمها أن تدخل

على الأسماء، ولا على ما هو واقع موقعها؛ فهي إذا دخلت على الفعل خلّصَته للاستقبال، ونفت عنه معنى الحال ؛ وهذا معنًى يختص بالفعل لا بالجملة".[1]

ج ـ المستثنى: قال السّهيلي:" وأما (إلّا)في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة "[2].

وهو هنا يعرض الرأي القائل بأن ((إلا)) هي العاملة في المستثنى ، ولكنه يرد عليهم:" بأنّ الفعل هو الذي يعمل فيه بواسطة (إلا) بقول:" وقد نُقِض ذلك عليه بما لا قِبَلَ له به، من قولهم:((ما قام أحد إلا زيدٌ))، و((ما جاءني إلا عمرو)). والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها، كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما."[3] وهو مذهب سيبويه وجماعة إذ يرون أنّ الناصب للمستثنى ما قبل (إلا) من فعل وغيره بتعدية (إلا). ثم يضيف:" وليس هذا يَكْسِرُ الأصل الذي قدّمناه، وهو استحقاق جميع الحروف للعمل فيما دخلت عليه من الأسماء المفردة والأفعال ؛ لأنها إذا كانت موصلة للفعل، والفعل عامل، فكأنها هي العاملة ؛ فأنت إذا قلت: " ما قام إلا زيدٌ " فقد أعملت الفعل على معنى الإيجاب، كما [لو]، قلت:" قام زيد لا عمرو"، وقامت " لا" مقام نفي الفعل عن " عمرو" فكذلك قامت " إلا" مقام إيجاب الفعل لزيد إذا قلت: " ما جاءني إلا زيد، فكأنها هي العاملة، فاستغنوا عن أعماله عملا آخر. "[4]

من كلام السّهيلي هذا نفهم أن الحروف هي أولى بالعمل فيما دخلت عليه، عن الأسماء المفردة والأفعال.

د ـ حروف العطف: يقول السّهيلي فيها:" وإن لم تكن عوامل فإنما جاءت ((الواو)) الجامعة منها لتجمع بين الاسمين في الإخبار عنهما، فقد أوصلت الفعل إلى العمل في الثاني، وسائر حروف العطف يتقدر بعدها العامل، فتكون في حكم الحروف الداخلة على الجمل، فإذا قلت:

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص94.

[2] المصدر نفسه، ص 95.

[3] المصدر نفسه، ص95 .

[4] المصدر نفسه، ص95.

" قام زيد وعمرو" فكأنك قلت: قام زيد وقام عمرو. وإذا قلت: " زيد وعمرو في الدار "، فكأنّك قلت: زيد في الدار وعمرو فيها أيضا. فصارت هذه الحروف كالداخلة على الجمل. وقد تقدّم في الحروف الداخلة على الجمل أنها لا تستحق من العمل فيها ما تستحق الحروف الداخلة على الأسماء المفردة والأفعال."[1]. نفهم من هذا أنّ حروف العطف عنده ليست عاملة وهي أيضا داخلة لمعنى في الاسم المفرد المعطوف والفعل مثلها مثل حروف الاستثناء.

4 ـ في بعض الأسماء:

يقول السّهيلي:" فقولنا إذن: فتحٌ، وضمٌّ وكسرٌ، وسكُونٌ هو من صفة العضو، وإذا سمّيناها رفعًا ونصبًا وخفضًا وجزمًا، فهي صفة من الصوت ؛ لأنه يرتفع عند ضم الشّفتين، وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما.ولهذه الحكمة عبّر أرباب الصّنعة بالرفع والنصب والخفض والجزم عن حركات الإعراب ؛ إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب كما أن هذه الصفات التي تضاف إلى الصوت من رفع ونصب وخفض إنما تكون بسبب، وهي تحرك العضو؛ فاقتضت الحكمة اللطيفة والصّنعة البديعة أن يُعَبَّرَ بما يكون عن سبب عما يكون لسبب، وهو الإعراب، وأن يعبَّرَ: " بالفتح والضم والكسر والسكون " عن أحوال البناء فإن البناء لا يكون بسبب، أعني بسبب العامل، فاقتضت الحكمة أن يعبر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده بغير آلة؛ وإذ الحركات الموجودة في العضو لا تكون إلا بآلة كما تكون الصّفات المضافة إلى الصوت. فمن تأمل هذه الحكمة من أرباب الصّناعة، رأى من بُعْدِ غَوْرِهِم، ودقة أذهانهم، ورجاحة أحلامهم وثقابة أفهامهم ما يستدل به على أنّهم مؤيّدون بالحكمة في جميع أغراضهم وكلامهم. ولعلنا أن نعطف عنان الكلام بعد هذا إلى الخفض وتسميتهم إياه جرّا. والتكلم على صورته في الخط إلى غير ذلك مما يليق بذكر ذلك المقام، والله تعالى المستعان."[2] وبالعودة إلى قوله نلاحظ العبارات التالية: "إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، كما أن هذه

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 95.

[2] المصدر نفسه، ص (101، 102)

الصفات التي تضاف إلى الصوت...إنما تكون بسبب، أن يُعَبَّرَ بما يكون عن سبب عما يكون لسبب وهو الإعراب، فإن البناء لا يكون بسبب أعني بسبب العامل " نجده قد أضاف مصطلح " السبب" لمصطلح العامل.

وأيضا يقول: "وحروف المضارعة- وإن كانت زوائد - فقد صارت كأنها من أنفس الكلام، وليس كذلك ((السين)) و((سوف)) وإن كانوا قد شبّهوها بحروف المضارعة " ثم يضيف:" ولذلك تقول:" غدا يقوم زيد" و" يوم الجمعة يذهب عمرو"، بتقديم الظرف على الفعل، كما يفعل ذلك في الماضي الذي لا زيادة فيه، فتقول:" أمس قام زيد " و" يوم الجمعة ذهب عمرو" ولا يستقيم هذا في المستقبل من أجل ((السين))و((سوف))، لا تقول:" غدا سيقوم زيد"، لوجوه منها:

- أن ((السين))تنبئ عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل، وإنما يكون مستقبلا بالإضافة إلى ما قبله، فإن كان قبله ظرف أخرجتْه ((السين)) عن الوقوع في الظرف، فبقي الظرف لا عامل فيه، فبطل الكلام، فإذا قلت:" سيقوم زيد غدا " دلّت ((السين)) على أنّ الفعل مستقبل بالإضافة إلى ماقبله، وليس ماقبله إلا حالة المتكلم، ودلّ لفظ "غدا" على استقبال اليوم، فتطابقا وصار ظرفا له"[1] ويقدم السّهيلي وجها ثان فيقول: " ووجه ثان مانع من التقديم في الظرف وغيره، وهو أن ((السين))و((سوف)) من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام و النفي والتمني وغير ذلك ولذلك قبح: "زيدًا سأضرب " و" زيد سيقوم" مع أن الخبر عن " زيد " إنما هو الفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه " السين" ؛ فإذا ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى " زيد "، فلا يجوز أن يخلط الخبر عن "زيد"، فتقول:" " زيد سيفعل"[2].

ويستمر السّهيلي في تقديم رأيه في ((السين و((سوف)) فيقول:" وأما المسألة الموعود بها في أول الفصل، التي شبهت فيها السين بالحروف الملحقة بالأصل، فهو أن يقال: لِمَ لمْ تعمل

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص (135، 136)

[2] المصدر نفسه، ص 136.

((السين)) و ((سوف))في الفعل المستقبل، وقد استبدّت به دون الاسم، وشأن الحروف بالأفعال أو بالأسماء دون الأفعال، أن تكون عاملة؟ فإن الجواب أنها فاصلة لهذا الفعل عن فعل الحال، كما فصلت الزائد الأربع فعل الحال عن الماضي، فأشبهتها، وإن لم تكن مثلها في اتصالها للحاقها بالأصل، كما أشبهت حال الأف واللام التي للتعريف حال العلمية لاتصالها (اتصالَها) وتعرف الاسم بها، وإن تكن ملحقة بحروف الأصل. فلما لم تعمل تلك الأسماء مع اختصاصها بها، لم تعمل هذه في الأفعال مع استبدادها بها، والله أعلم."[1] ويقول بأنه رأى هذا التعليل في بعض الكتب للفارسي، ولابن السراج. وأما عن ((سوف)) فيقول أنّها:" حرف و لكنه:" حرف على لفظ "السّوف "الذي هو الشم لرائحة ما ليس بحاضر، وقد وجدتُ رائخَتُه، كما أن "سوف" هذه ـ التي هي حرف ـ تدل على أن مابعدها ليس بحاضر، وقد علم وقوعه وانتُظِرَ إبَّانُهُ".[2]

" وأما لن.. فهي عند الخليل مركّبة من "لا" و"أن"، ولا يلزم ماعترض عليه سيبويه من تقديم المفعول عليها؛ لأنه يجوز في المركبات ما لا يجوز في البسائط، فإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان بـ:" أن " كما تقدم.وكان ينبغي أن تكون جازمة كـ ((لم))؛لأنهاحرف نفي مختص بالأفعال، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفي الحركة وانقطاع الصوت، ليتطابق اللفظ و المعنى كما تقدم في باب الإعراب، وقد فعلت ذلك طائفة من العرب، فجزمت بها حين لحظت هذا الأسلوب و أكثرما ينصب بها مراعاة لأن المركبة فيها مع لا، إذ هي من جهة الفعل وأقرب إلى لفظه، فهي أحق بالمراعاة من معنى النفي، فرُبَّ نفي لا يجزم الأفعال، وذلك إذا لم يختص بها دون الأسماء، والنّفي في هذا الحرف إنّما جاء من قبل "لا" و"لا" غير عاملة، لعدم استبدالها بالأفعال دون الأسماء، ولذلك كان النصب بها أولى من الجزم، على أنّها قد ضارعتّ لمّ لتقارب المعنى واللفظ، حتى قُدِّمَ عليها معمول فعلها فقالوا: "زيْدً لمْ أضربَ"[3]

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 138.

[2] المصدر نفسه، ص138.

[4] المصدر نفسه، ص 143.

ومن خواصها: أنّها تخلّص الفعل للاستقبال بعد أن كانت صيغته للحال، فأغنت عن ((السين)) و((سوف)). وكذلك جلّ هذه النواصب تخلّص الفعل للاستقبال. ومن خواصها: أنّها تنفي ما قرب، لا يمتد معنى النفي فيها كامتداد معنى النّفي في حرف ((لا)) إذا قلت: " لا يقوم زيد أبدًا "[1]

وهكذا نجد أنّ السّهيلي أوجد قواعد كلية تحكم نظرية العامل عنده كما دأب عليه غيره من النحاة واضعا بذلك أصولا عدة للعمل بها نذكر منها:

1ـ حق العامل لا يكون مهيأ لدخول عامل عليه فيقول:" اعلم أن الأفعال مضارعة للحروف من حيث كانت عوامل في الأسماء مثلها، ومن هناك استحقت البناء وحق حق العامل أن لا يكون مهيأ لدخول عامل عليه، كيلا يفضي إلى التسلسل المستحيل عقلا وأصلا. والفعل الماضي بهذه الصورة [هو]على أصله من البناء ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهم عن النطق إلى انقطاعه عما قبله إلا بدليل يربطه، وقرينة تضمه إليه وتجمعه."[2]

2ـ لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد من خفض ونصب، فيقول:" قلت: الاسم أصل للفعل في باب النعت، والفعل أصل لذلك الاسم في غير باب النعت، وإنما قلنا ذلك لأن حكم النعت أن يكون جاريا على المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، لأنه مع زيادة معنى ولأن الفعل أصله أن يكون له صدر الكلام، لأنه عامل في الأسماء، وحق العامل التقديم على المعمول، لا سيما على قول من زعم أن النعت يعمل في العامل في المنعوت، فعلى هذا القول لا يُتَصوّرُ كونُ الفعل أصلا في باب النعت؛ لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال."[3]

3ـ العامل لا يعمل في نفسه: في قوله:" قوله " ((تقول: ما دعاك إلى الخروج؟ والمعنى أيّ شيء دعاك إلى الخروج؟)). ما إذا كانت استفهامًا لم يكن لها صلة، لأنها تنوب مناب لألف

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص144.

[2] المصدر نفسه، ص156.

[3] المصدر نفسه، ص 219.

الاستفهام والاسم المستفهم عنه، فلو كان " ما" بعدها صلة لم يجزء أن يعمل فيها ؛ لأن الشيء لا يعمل بعضه في بعض، وإذا لم يجزء أن يعمل فيها، ولا ثمّ عامل غيرها، بطل خلُوُّ الاسم من أن يكون معمولا فيه إذ حدّ الاسم: ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض."[1]

4 ـ لا يجتمع عاملان في اسم واحد: يقول السّهيلي: " ولا يجتمع جازمان كما لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد من خفض ولا نصب."[2]

5ـ لا يشترك الفعل والاسم في عامل واحد: وقد ذكر هذا الأصل عندما تحدّث عن العامل في النعت فيقول: وذهب قوم إلى أن العاملَ في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملا فيه؛ وهو لا يدل عليه إنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، وأمّا الظروف فمن دليل آخر، وإلى هذا القول أذهب، وليس فيه نقضٌ لما منعه سيبويه من الجمع بين نعتي الاسمين المتفقين في الإعراب إذا اختلف العامل فيهما ؛ لأن العامل في النعت وإن كان معنويا ـ فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه، فكأن الفعل هو العامل في النعت، فامتنع اشتراك عاملين في معمول واحد، وإن لم يكونا عاملين فيه في الحقيقة، ولكنهما عاملان فيما هو في المعنى." [3]

6ـ لا يتقدم المعمول على العامل: يقول السّهيلي " ولكن لا يبعد عندي قول النحويين: إنه مفعول مقدّم، و إن كان المعمول لا يقدم على العامل، والفعل كالحرف، لأنه عامل في الاسم ودال على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم على الفعل، كما لا يتقدم على الحرف."[4]

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 205.

[2] المصدر نفسه، ص163.

[3] المصدر نفسه، ص242.

[4] المصدر نفسه، ص86.

7ـ القصد إليه:

يقول أبو القاسم السّهيلي: " فالحدث إذًا ثلاثة أضرب: ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتق منه دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه، و تختلف أبنيته دلالة علة اختلاف أحوال الحدث.وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال، فيشتق منه الفعل، ولا تختلف أبنيته، نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية، وبعد "ما" الظرفية. وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله (ولا يحتاج إلى اختلاف أحوال الحدث) بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا إلى ما بعده، نحو:

((سُبْحَانَ اللهِ))[1] ؛ فإن ((سبحان)) اسم ينبِّئ عن العظمة والتنزيه فوقع القصد إلى ذكره مجرّدا عن التّقييدات بالزمان والأحوال. ولذلك وجب نصبه كما يجب نصبُ المقصود إليه بالذّكر، نحو:((إيَّاك))، ونحو: ((ويل زيد وويحه))، وهما أيضا مصدران لم يُشتق منهما فعلُ حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فعلهما، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن فحكمهما حكم ((سبحانَ اللهِ)) ونصبهما كنصبه ؛ لأنه مقصود إليه."[2]

ويقول:"وممّا انتصب لأنه مقصود بالذّكر: ((زيدًا ضربتُه))في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا ((أبي الحسين))، وكذلك ((زيدًا ضربتُ))، بلا ضمير لا يجعله مفعولا مقدمًا؛ لان المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي. ولكن لا يبعد عندي قول النحويين: إنه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل، والفعل كالحرف ؛ لأنه عامل في الاسم ودال على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم على الفعل، كما لا يتقدم على الحرف.ولكن الفعل في قولك: ((زيدًا ضربتُ)قد أخذ معموله، وهو الفاعل فمعتمده عليه (ومن أجل صيغ، وأما المفعول فلم يبالوا به، إذ ليس اعتماد الفعل عليه) كاعتماده على الفاعل ؛ ألا ترى أنه يُحذفه،

[1] سورة الصّافات الآية 159 .

[2] السّهيلي، نتائج الفكر، ص (85، 86)

والفاعل لا يحذف؟ فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه، وأما ((زيدًا ضربتُه)) فينتصب بالقصد إليه، كما قال الشيخ."[1]

نلاحظ أن السّهيلي وهو يتحدث عن عامل القصد إليه يذكر شيخه، (وهو مذهب شيخنا أبي الحسين، كما قال الشيخ) متأثرا به، يقول محمد إبراهيم البنّا أن القصد إليه وهو عامل معنوي مختص بالنصب، اعتمده شيخه ابن الطراوة، ولم يُسبق إلى القول به، وقد وقع في كتاب الإفصاح إشارة إليه، وأحال في فهمه على كتابه المقدمات، ومن ثم نرى أن التصور الكامل لهذا العامل رهن الاهتداء إلى آثار هذا الأستاذ الأندلسي. وقد نبع اعتداده بهذا العامل من أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث قد يقصد إلى ذكرها خاصة، من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها.[2]

ويشرح الإمام السّهيلي العامل بالقصد إليه وهو يحدثنا عن أقسام الفعل، كما نجده يقدم أمثلة مع المفعول المقدم والتي يجعلها ابن الطراوة منصوبة بالقصد لا غير ذلك.

يقول البنّا أن السّهيلي قد تأثّر بشيخه، فقال بهذا العامل في بعض صور الاشتغال، كما قاله في العامل في المنادى، يقول: " والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره"، ويدلل على أن يا غير عاملة بوجود العمل مع حذفها، ولو كان حرف النداء عاملا لما جاز حذفه وبقاء العمل.[3]

ونقول أن أبا القاسم السّهيلي اعتمد رأي شيخه ابن الطراوة في القول بالعامل القصد إليه وهو عامل معنوي يختص بالنصب لم يعرفه النحاة قبلهما.

2ـ العلة:

لقد عني علماء العربية بالعلة النحوية وأولوها اهتماما واسعا، نظرا للظروف التي نشأ فيها النحو العربي وبطبيعة اللغة العربية الفصيحة، يقول الخليل: إن العرب قد نطقت على سجيتها

[1] المصدر السابق، ص (86، 87).

[2] أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النّحوي، محمّد إبراهيم البنّا ص320.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص 321.

وطباعتها وعرفت مواقع علامها، وقامت في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنه، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه[1]

و**العلة في الاصطلاح:** جاءت بتعبيرات متنوعة عند النحويين القدماء والمحدثين، فهي **عند الرُّماني** " تغيير المعلول عمّا كان عليه [2]. **ويرى الجرجاني** أنها " ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا مؤثرا فيه" [3]، وعرفها الدكتور **مازن المبارك** بأنها " الوصف الذي يكون مظنة وجه العرب لاحظته حين اختارت في كلامهما وجها معينا من التعبير والصياغة" [4] فالتعليل إذن: هو تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[5]، وقد توسعت دائرة العلة النحوية، وعرفت تطورا كبيرا داخل المشرق العربي وخارجه ولا سيما في الأندلس، مع جملة من العلماء سلكوا مسلك أهل المشرق في تقسيم العلل إلى ثلاث: تعليمية وقياسية وجدلية و نظرية، فقد وقف بذلك علماء الأندلس في دراستهم للعلل النحوية وقفة طويلة، وأصابوا من قوة النظر وإعمال العقل وسلامة الذوق حظا وافرا.

و يأتي أبو القاسم السهيلي (581هـ)، ليقدم تفسيرا موسّعا لظواهر النحو العربي مركزا على مفهوم العلّة كأداة لفهم تفسير القواعد النحوية. ويعتبر السّهيلي من أبرز العلماء الذين أسهموا في تطوير منهج التعليل النحوي، متجاوزا بذلك التقليد إلى إبداع علل جديدة تُسهم في تفسير الظواهر النحوية بعمق.

مفهوم العلة عند السّهيلي: يرى السّهيلي أن العلة ليست مجرد سبب ظاهر، بل هي تفسير عقلاني ونظري للظواهر النحوية، تستند إلى الاستقراء والتأمل في اللغة. يشدّد على أن العلة

---

[1] أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو: تح: مازن المبارك، القاهرة، ص 65، 66

[2] الرماني أبو الحسن علي بن عيسى، الحدود في النحو، تح: مصطفى جواد، يوسف مسكوني، دار الجمهورية، بغداد، العراق، 1969، ص 38

[3] الجرجاني، التعريفات، ص 160

[4] مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط3، 1974، ص 91

[5] ينظر: عباس أحمد خيضر، أسلوب التعليل في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 20

الصحيحة هي التي تتسم بالاطراد والانعكاس، أي أن الحكم النحوي يوجد بوجود العلة، ويعدم بعدمها، على سبيل المثال: يعتبر الإضافة علة للخفض، ، حيث يُرفع الحكم بوجودها ويخفض بعدمها. وقد أشرنا سابقا أن السّهيلي نقل في مقدمة كتابه هذا، أنه عزم على جمع نَبْذٍ من نتائج الفكر:" معظمها من علل النحو اللطيفة، وأسرار هذه اللغة الشّريفة." [1]

وقد لفتت آراء السّهيلي معاصرو قرينه في الطلب ابن مضاء، فقال عنه، وهو يذكر العلل الثواني والثوالث: " وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي، على مشاركته –رحمه الله– يولع بها ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها."[2]

منهج السّهيلي في التعليل: سلك السّهيلي منهجا يجمع بين العقل والمنطق والفلسفة في تفسير الظواهر النحوية. فقد اعتمد على آراء سابقيه مثل الخليل في أن العرب لم تفصح عن مقاصدها إلا باستقراء كلامها، مما يمكن من استنباط العلل النحوية. كما أشار إلى أن العلة الصحيحة هي التي تتسم بالاطراد والانعكاس، نحو: الإضافة التي توجب الخفض.

وهذه أمثلة توضيحية من كتاب " نتائج الفكر":

***علة الإضافة والخفض:** يقول السّهيلي:" سؤالهم عن امتناع دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال، سؤال غير لازم عند شيخنا (أبي الحسين) رحمه الله تعالى ؛ لأن المعاني المدلول عليها في الأسماء ثلاثة أقسام: مخبر عنه، وداخل في حديث غيره، ومضاف إليه ؛ فلا يحتاج إلى إعراب رابع ؛ لأنه لا مدلول له. وكذلك الأفعال، المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام: فعل واقع موقع الاسم فله الرفع، وفعل في تأويل اسم أو واقع موقع الاسم، وفعل لا في تأويل اسم ولا واقع موقع اسم فله الجزم ؛ لأن الجزم ليس من إعراب الأسماء.وليست هذه عبار الشيخ أبي

[1] السّهيلي، نتائج الفكر (مقدمة المؤلف)، ص 48.

[2] محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص 285

الحسين في الأفعال ولكنه قال: الأفعال واجب و ممكن ومنتفٍ، أو في حكم المنتفي، فالرفع للواجب، والنصب للممكن، والجزم الذي هو عدم الحركة المنفي أو ما هو في حكمه."[1]

لكن السّهيلي وافق أستاذه ابن الطراوة قوله في الثلاثة الأولى في الأسماء والأفعال إلا الرابعة قال فيها:" وكل ما قاله صحيح إلا قوله: لا يحتاج في الأسماء إلى رابع، ولا في الأفعال. فإن للسائل أن يقول: لم أُرِد إعرابا رابعا، وإنما أردتُ أن يكون الجزم بدلا من الخفض، والخفض بدلا من الجزم. فيجاب حينئذ بما اعتلّ به النّحويون من اختلال الأسماء عند ذهاب الحركة والتنوين مع أن الأسماء أخف، فكانت أحمل لثقل الحركة، والأفعال بعكس ذلك." [2]

ثم يقول:" ولم تخفض الأفعال؛ لأن الخفض لا يكون إلا بالإضافة. هذا لا يلزم ؛ لأن نصب الأفعال، ورفعها لم يكن بعوامل الأسماء، فيلزم مثل ذلك في خفضها لو خُفضت، ولكن العلة ما قدمناه. وقوله: (ولا معنى للإضافة إلى الأفعال، لأنها لا تملك شيأ ولا تستحقه). صحيح من وجه الخبر، ساقط من جهة العلة، لأن عدم المِلك والاستحقاق ليس علة في وجوب انتفاء الإضافة وإنما العلة في ذلك أن الأفعال عبارات عن وقوع أحداث، وإنما الإضافة إلى المعبّر عنه لا إلى أنفس العبارات، والإخبار عن المشار إليه لا عن التلويحات والإشارات. فاستحالت إضافة الأسماء إلى الأفعال." [3]

مما سبق يرى السّهيلي ويوضّح أنّ الأفعال لا تخفض لأنها لا تضاف، بينما الأسماء تُخفض بسب الإضافة، مما يُعَتبر علة للخفض.

***علة تأنيث الفعل:** يقول السّهيلي: " التاء في (ظفِرَت يداك)و(قامت هند)، ليست للفعل إذ الفعل عبارة عن الحدث، وهو اسم مذكر لا تلحقه علامة التأنيث إلا في التحديد، نحو: ضربة وقتلة. وقد تقدّم أن الفعل لم يشتَقَّ من المصدر محدودا، وإنما يدل عليه مطلقا. فثبت بهذا أن

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص.108

[2] المصدر نفسه، نفس الصفحة .

[3] المصدر نفسه، الصفح 109 .

التاء حرف بمنزلة العلامة التي تقدّم ذكرها ؛ إلا أنها ألزمُ للفعل منها؛ إذ كل العرب تقول: هند قامت، ولا تكاد تقول: قاموا إخوتك، إلا قليل منهم. وقد ذكر النحويون فروقا في ذلك وعِللًا غَنِينَا عن ذكرها؛ إذ كانت في كتبهم مسطورة."[1]

لكن السّهيلي انتقد ما علل النحويون وقال: " وفي هذا كله وهن لأصولهم ودليل على قلة تحصيلهم. ومما يسألون عنه أن يقال: إذا لحقت (التاء) لتأنيث الجماعة، فلم لا يجوز في الجمع المُسَلّم، فيحسن: قال الكافرون، وقالت الظالمون، وقالت الأعراب، وذهبت الأحقاد ونحوه؟ ومما يسألون عنه أن يُقال: إذا كان لفظ الجماعة مؤنثا، فلفظ الجمع مذكر، فلِم رُوعِيَ لفظ التأنيث، ولمْ يُراعَ لفظ التذكير؟ ثم يقول: " فإن قالوا: أنت محير ؛ إن راعَيْتَ لفظ الجمع ذكّرتَ، وإن راعيْتَ لفظ الجماعة أنَّثتَ. قلنا: هذا باطل ؛ فإن أحدا من العرب لا يقول: الهنداتُ ذهبَ، ولا الجِمالُ انطلقَ، ولا: الأعرابُ تكلم ؛ مراعاة للفظ الجمع، فدلّ على أن الأمر بخلاف ما ذكروه، والله أعلم. "[2]

ويرى السّهيلي أن هذا ليس علة تأنيث الفعل وإنما تعليل إلحاق علامة التأنيث بقوله: " والأصل في هذا الباب: أن الفعل متى اتّصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالى إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازا، تقول: طالت النحلة، كما جاءت المرأة ؛ اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان، فقد جاء:

..... فإن الحوادثَ أودى بها

..... ولا أرضَ أَبْقَلَ إِبقالَها

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 178.

[2] المصدر نفسه، ص 179.

حمل (الحوادث) على (الحدثان)، وحمل (الأرض) على (الموضع والمكان)، مع أنه شعر والشّعرُ موضع ضرورة."[1]

وقد اهتم السّهيلي بالتعليل من جوانب متعدّدة، والتي تجسد منهجه وآراءه في هذا النوع من البحث اللغوي، فوردها في العناصر الآتية:

"*ما وضعته العرب، وذلك مثل تعليله لوضع الفعل، والاسم الموصول، والضمائر والظروف وإلحاق النون بالأفعال الخمسة.

* ما لم تضعه العرب، وذلك كتعليله لعدم وصف المعرفة بجملة، ولماذا لم يقولوا: قبلما كما قالوا: بعدما؟ ولماذا قالوا: ما قام محمد لكن عمروا، ولم يقولوا: قام محمد لكن عمرو، ولماذا لم تكن (إلى) عاطفة كحتى؟

* موقع الكلمة، كما في تعليله لما أضيف من الظروف إلى الأفعال، ووجوب الصدارة لأدوات المعاني.

* إعمال ما أعمل وإهمال ما أهمل، كما يظهر في حديثه عن نظرية العامل.

* ما حذف من الكلمة

* دلالة الصيغة ومادتها"[2].

أهمية العلة في النحو: يُعتبر التعليل النحوي عند السّهيلي أداة أساسية لفهم اللغة العربية وتدريسها حيث يُمكّن من تفسير القواعد النحوية وتوضيحها للمتعلمين. كما يُسْهِم في تطوير اللغة خلال استنباط علل جديدة تُفسّر الظواهر النحوية بشكل أعمق.

[1] المصدر السابق ص 180.

[2] سفيان بوزناق: التعليل النحوي عند أبي القاسم السهيلي، جسور المعرفة (موقع إلكتروني)، جامعة حسيبة بن بوعلى، الشلف، الجزائر، التاريخ: 03/01/ 2018، العدد 4، ص 307

وفي ختام هذا الفصل، وبعد التوقف عند المحاور الأساسية المتعلقة بشخصية السّهيلي ومنهجه، يمكن القول إن هذا العالم الأندلسي لم يكن مجرد ناقل للمعرفة النحوية بل كان محلّلا ومجدّدا في كثير من مقارباته.

ففي مدخل الفصل كانت وقفة في محطة حياة السّهيلي، فتبين لنا أنّه عالم من أعلام القرن السادس الهجري، جمع بين التّبحر في اللغة والفهم العميق بالتفسير والحديث، مما أضفى على رؤاه طابعا شموليّا متداخلا مع باقي العلوم.

أما الوقفة الثانية فكانت دراسة وتحليلا لمجموعة من المسائل التي اختارها السّهيلي في كتابه " نتائج الفكر في النحو"، فبرز اهتمامه بالقضايا الخلافية ذات الطابع التحليلي، واعتماده الواضح على مناقشة الأقوال وتفنيدها في ضوء الأدلة النقلية والعقلية، مما يعكس وعيه النقدي وأسلوبه الجدلي في تناول المسائل النحوية. لنصل إلى المحور الثالث، أين عرضنا لأصول التفكير النحوي عند السّهيلي من خلال الكتاب نفسه، حيث تبيّن جليّا تأثره بالمدارس النحوية الكبرى البصرية والكوفية إلا أنّه حافظ على استقلاليته في الطرح، كما لمسنا حرصه على ضبط المفاهيم وتأصيل القواعد، مما يدل على إدراكه العميق للمنهج النحوي كأداة لفهم اللغة وليس كغاية في حدّ ذاتها.

وبناء على ما سبق يمكن اعتبار كتاب " نتائج الفكر في النحو" مرآة صادقة لجهود السّهيلي في تجديد النظر النحوي وتأكيدا على أهمية قراءة التراث العربي النّحوي بروح تحليلية نقدية.

الفصل الثّاني

منهج السّهيلي في كتابه وتأثيره على الدّراسات النّحوية

المبحث الأول: المنهج الاستدلالي والتحليلي والتفكير العميق في الربط بين المعاني:

1/ اعتماد السهيلي على الاستدلال والتحليل في معالجة القضايا النحوية

ويعد السّهيلي من أبرز علماء الأندلس في القرن السادس الهجري، ، وقد تميّز بمنهجه العميق في تحليل النصوص واستنباط المعاني لا سيما في علوم اللغة والتفسير والسيرة. ومن بين أبرز مؤلفاته كتاب " نتائج الفكر" الذي يمثل نموذجا فريدا لتوظيف المنهج الاستدلالي في معالجة مسائله. ويهدف هذا الجزء من المبحث إلى تسليط الضوء على معالم هذا المنهج كما تجلّت في هذا الكتاب. من خلال تتبع أدواته العقلية، وأساليبه في التحليل، ومقاربته للنصوص وبيان أثر هذا المنهج في ترسيخ الفهم العميق وتوليد المعاني الدقيقة. ولأنّ علم النّحو العربي لم يُبنَ على التّخمين أو العشوائية بل استند إلى أصول ثابتة وأدلة معتمدة، استنبط منها النّحويون قواعدهم، فقد خطى السّهيلي نهج أسلافه في اعتماد هذه الأصول، حيث جمع بين الرواية والدراية، لهذا تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تكشف اعتماد السّهيلي للمنهج الاستدلالي تقليدي أم هو تجديد في التفكير العلمي عنده، فتبرز قيمته في التراث الإسلامي بوصفه نموذجا للعقل الاجتهادي المتأمل؟

1ــ السماع: وهو من أهم أدلة النحو:

يعرفه السيوطي فيقول:" وأعني به: هو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمانه، وبعدد إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا " [1].

وقد **اعتمد السهيلي على السماع** في المسائل النحوية، يقول في مسألة العامل في المعطوف: " العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في

[1] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو: تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروني، دمشق، ط2، 2006، ص 29.

الاسم الأول، وكأنك إذا قلت: قام زيد وقام عمرو ؛وأغنت الواو عن إعادة الفعل، وإنما قلنا ذلك للقياس والسماع: ـ أما القياس فإن بعد حرف العطف لا يعمل فيه ماقبله، ولا يتعلق به إلا في باب المفعول معه لعلة تذكر هنا " [1]و يضيف" وأمّا ما يدل على إضمار العامل من السماع، فقول الأنصاري:

بَــلْ بَنــِي النَّجَّــارِ، إنَّ لَنَــا فيـــهِمْ قَتْلَـــى و إنَّ تِــرَه

أراد: قَتْلى وَتِرَه، ثم أظهر (إن)، فدلّ على ماقلناه".[2]

و يقول في إعراب الوصف غير المعتمد: "ولكن إنما نُعمِل إذا تقدّم ما يطلب الفعل، أو كان في موضع لا يدخل عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر، فيقوى حينئذ معنى الفعل فيه ويعضّد هذا من السّماع أنّهم لم يحكوا عن العرب : قائم الزيدان، ولا ذاهب إخوتك، إلا على الشّرط الذي ذكرناه. ولو وجد الأخفش و من قال بقوله مسموعا لاحتجوا به على الخليل وسيبويه فإذا لم يكن مسموعا، وكان بالقياس مدفوعا، فَأَخْلِقْ به أن يكون باطلا ممنوعا"[3].

1.1. الاستدلال بالقرآن الكريم:

وإن النص القرآني عند السّهيلي لم يخضع في تراكيبه لما تُوِّجَت به قواعد النحويين بل جعله الأصل الذي يقاس عليه، وجعل له أصول مهمة في الحكم على أسلوبه وهي:

ـ لا تخلو كلمة في القرآن من الحكمة.

ـ براعة النظم القرآني.

ـ ما قدم في القرآن الكريم فلحكمة.[4]

---

[1] السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 261.

[2] المصدر نفسه، ص261 .

[3] المصدر نفسه، ص 432.

[5] ينظر: محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص249.

يقول البنّا:" ولم نجد في معالجته لأسلوب القرآن يذهب مذهب غيره من النحاة في تأويل النص القرآني على غير ظاهره، أو الحكم عليه بالشذوذ أو نحوه " [1].

ـ **يقول السّهيلي في [سر آية من سورة الذاريات]:** " مما يتصل بقوله ـ عز وجل ـ ((قالوا: سلامًا. قال: سلام))[2]، نصب الأول (لأنه) لم يقصد الحكاية، ولكنه جعله قولا حسنا، وسماه سلاما لأنه يؤدي معنى السلام في رفع الوحشة ووقوع الأنس. وحكى إبراهيم ـ عليه السلام ـ قوله، فرفع بالابتداء وحصل من الفرق بين الكلامين في حكاية هذا ورفع ونصب ذلك، إشارة لطيفة وفائد شريفة، وهو أن السلام من دين الإسلام، والإسلام ملة إبراهيم عليه السلام، وقد أمرنا بالاتباع والاقتداء به، فحكى لنا قوله ولم يحك لنا قول أضيافه، إذ لا فائدة في تعريف كيفيته، وإنما الفائدة في تبيين قول إبراهيم وكيفية تحيته، ليقع الاقتداء به، وأخبر عن قول الأضياف على الجملة لا على التفصيل، وعن قول إبراهيم ـ عليه السلام ـ مفصلا محكيا لهذه الحكمة، والله أعلم "[3].

لقد تحدث السّهيلي عن أسباب ذكر كلمة (سلامًا) منصوبة، ولفظة (سلام) مرفوعة، وبين أن السر في الآية الكريمة يظهر في دقة التعبير القرآني وبيان أن مثل هذه الفروقات اللفظية تظهر وجوه البلاغة والإعجاز وأنّ لكل لفظ في القرآن حكمة في موقعه.

ـ يقول السّهيلي **في [لا، لن]:** " فحرف (لا): لام بعدها ألف، يمتد بها الصوت ما لم يقطعه تضييق للنفَس، فآذنَ امتداد لفظها بامتداد معناها، و (لن) بعكس ذلك، فتأمّلْه فإنّه معنًى لطيف، وغرض شريف، ألا ترى كيف جاء في القرآن البديع نظمُه الفائق على كل العلوم علْمُه: ((ولَا يَتَمَنَّونَهُ أَبَدًا))[4]؟ ! بحرف(لا) في الموضع الذي اقترن فيه حرف الشرط بالفعل صار

---

[1] محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص 249.

[2] الذاريات، الآية 25.

[3] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 423.

[4] الجمعة، الآية 07.

من صيغ العموم فانسحب على جميع الأزمنة، وهو قوله عزّ وجلّ: ((إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ للهِ من دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْ المَوْتَ))[1]؟! كأنه يقول: متى ما زعموا ذلك لوقت من الأوقات أو زمن من الأزمان، وقيل لهم:(تَمنَّوا المَوتَ)، فلا يتمنَّوْنَهُ، وحرف الشرط دلّ على هذا المعنى وحرف(لا) في الجواب بإزالة صيغة العموم لاتساع معنى النفي فيها. وقال في سورة البقرة:

((وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ))[2] فقصَّرَ من سعة النفي وقرّبَ"[3].ثم يضيف قائلا:" لأنّ قبله في النّظم: ((إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ))، وليست (إنْ) ههنا مع (كان) من صيغ العموم ؛ لأن (كان) ليست بدالة على الحدث، وإنما هي داخلة على المبتدأ والخبر عبارة عن مضي في الزمان الذي كان فيه ذلك الحدث، فكأنه يقول عزّ وجل: إن كانت وَجَبَتْ لكم الدار الآخرة، وثبتَتْ لكم في علم الله ـ تعالى ـ فتمنوا الموت الآن، ثم قال في الجواب: ((وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ)) فانتظم معنى الجواب بمعنى الخطاب في الآيتين جميعا، والله الموفق للصواب" [4]. ثم يؤكد على أن قوله هو الصواب معللا ذلك بأنه ليس في قوله تعالى: ((أَبَدًا)[5] ما يناقض ما قاله، فقد تكون (أبدا) في رأيه بعد فعل الحال ؛ تقول: زيد يقوم أبدا، ويُصلي أبدا، وعلى هذا النحو[6]. من خلال ما تم تقديمه فالسّهيلي حتى يتبع الإعجاز في القرآن الكريم ويقلّب النص القرآني على وجوه جائزة فرأيه واضح وجلي يظهر من منهجه في التحليل اللغوي والبلاغي فهو يرى أنه من الإعجاز لا تخلو كلمة في القرآن الكريم من الحكمة.

في مواطن تعريف كلمة السّلام: ومن تأملات السّهيلي أيضا التي تظهر في النص القرآني والتي يرى السّهيلي أن:

---

[1] الجمعة، الآية 6.

[2] البقرة 94.

[3] السهيلي، نتائج الفكر، مصدر سابق، ص 144، 145.

[4] المصدر نفسه، ص145.

[5] البقرة الآية 94.

[6] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 145.

*إدخال (الألف واللام) على (سلام) يُشْعر بذكر الله سبحانه ؛ لأن (السلام) من أسمائه فقد تعرّضت لطلب المعنى الذي اشتُق ذلك الاسم منه. ويُشعر أيضا ـ في بعض المواضع ـ بعموم التحية وأنها غير مقصورة على المتكلم، فأنت ترى أنه ليس قولك: (سلام عليك)، أي سلام مني بمنزلة قولك:(السلام) في العموم."[1] يقول على هذا الأصل تلُحْ لك أسرارا كثيرة مستدلا على قوله هذا بالقرآن الكريم:

*يرى: إجماع الأمة على أن السلام من الصلاة بالألف واللام ؛ إذ الصلاة كلها ذكر لله ـ تعالى ـ فلا يُدخَل فيها إلا باسم من أسمائه، قال الله سبحانه: (فسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ)[2]، فسبح من السُّبحة وهي الصلاة. وكذلك لا يخرج منها إلا باسم من أسمائه، وهو السلام معرّفا بالألف واللام فاجتمع فيه الذكر والتحية معا[3].

وهكذا يتبين أن الإمام السّهيلي استدل بالقـــرآن الكريم، وهو ينتهج منهجه الاستدلالي فتبيّن لنا مدى عمق فهمه للنصوص القرآني وتوظيفه لها في تفسيراته وتحليلاته اللغوية والشرعية "فقد بلغ عدد الآيات التي استشهد بها نحو أربعمائة وخمس عشرة آية "[4] صدق البنّا عندما تساءل: أي أثر كان يمكن أن يقدمه الرجل للدراسات البلاغية لحديث الإعجاز في كتاب الله؟" فاستدلاله لم يكن مجرد استشهاد، بل كان منهجيا يستند إلى الفهم الدقيق والسياق المناسب، مما يعكس علما غزيرا وبصرة نافذة، ومن خلال هذا الاستقراء يمكن القول إنّ منهج السّهيلي في الاستدلال القرآني يمثل نموذجا يحتذى به في التعامل مع النصوص الشرعية، ويفتح أفاقا للباحثين لمزيد من التأمل في تراثه العلمي العريق.

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص423.

[2] الواقعة الآية 77.

[3] السّهيلي، نتائج الفكر، ص424.

[4] فطيمة رزاق، منهج السّهيلي في الدرس النحوي، شهادة الماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/01/18، ص 22.

وهذه بعض الأحكام النحوية التي استنبطها السهيلي من القرآن الكريم:

* في دلالة المضارع على الزمان، فعل الحال لا يكون مستقبلا، قلنا: إنما ذلك على تقدير الحكاية له إذا وقع، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته، كما قال الله سبحانه: { وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا} [1] والوقوف مستقل لا حالة، ولكن جاء بلفظ الماضي حكاية لحال يوم الحساب فيه، لأنه مريب على وقوف قد ثبت.[2]

* و هذا موطن آخر يستدل في السّهيلي بالقرآن الكريم يقول: فإن أدخلت " أن" على الاسم المبتدأ جاز دخول " السين" في الخبر، لاعتماد الاسم على " إن"، ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة، فصلح دخول " السين"، فيما بعد قاما مع عدم " إن" فيقبح ذلك، وهذا مذهب الشيخ أبي الحسين –رحمه الله تعالى–، إلا التعليل، فإنه بخلاف تعليله، وقد قلت له كالمحتج عليه (01): أليس قد قال الله –سبحانه وتعالى: ((وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُم جَنَّاتٍ تَجْرِي من تَحْتِهَا الأَنْهَارُ))[3] ، فجاء بالسين في خبر المبتدأ، فقال لي الآية: فقرأت ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا)) [4]. فضحك، وقال: قد كنتَ أفزعتني، أليست هذه (إنّ) في الجملة المتقدمة وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو تنوب مناب تكرار العامل؟! فسلّمتُ، و سكتُّ"[5].

1. 2. الاستدلال بالحديث الشريف:

كان للحديث الشريف مكانة رفيعة في العلوم الإسلامية كافة، ولم يكن علم النحو بمنأى عن ذلك، إذ استند النحاة إلى الأحاديث النبوية الشريفة بوصفها مصدرا موثوقا للغة، يستمدون منها الشواهد على القواعد والاستعمالات. وقد كان الأندلسيين عناية خاصة بالحديث الشريف، فكان

[1] الأنعام: الآية 02

[2] السهيلي، نتائج الفكر ، ص 135.

[3] النساء الأية 56.

[4] النساء، الآية 55.

[5] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 137.

مصدرا من المصادر السماعية منذ قامت لهم مدرسة في النحو. واهتمام السّهيلي بالحديث الشريف يعد مظهرا بارزا في منهجه العلمي، لا سيما في كتابه " نتائج الفكر"، وقد تجلى هذا الاهتمام في عدة أبعاد نذكر منها:

ـ اعتماده على الحديث بوصفه شاهدا لغويا، إذ أدرج الحديث الشريف ضمن مصادر الاحتجاج باعتباره نطقا عربيا فصيحا صادرا عن النبي محمد صلى اله عليه وسلم، الذي لا ينطق عن الهوى مما يضفي الحديث قيمة لغوية عالية. .

ـ تحريه في صحة الحديث: لم يكن السّهيلي يستشهد بحديث دون تحقق، بل كان يميز بين الأحاديث المشهورة والضعيفة، ويشير أحيانا إلى درجتها أو رواياتها المختلفة، مما يعكس تكوينه الحديثي ومعرفته بمصادر السنة.

ـ دمج الدلالة النحوية مع الدلالة الشرعية: في كثير من المواضع يربط السّهيلي بين المعنى اللغوي والاستعمال النحوي للحديث وبين مضمونه الشرعي، مما يدل على رؤيته التكاملية بين علوم اللغة والدين. ـ اختياره الدقيق للشواهد: الأحاديث التي يستشهد بها السّهيلي غالبا ما تكون قصيرة وواضحة التركيب، تبرز قاعدة نحوية بعينها، مما يدل على وعيه بما يناسب المقام العلمي.

ـ تميز منهجه بين نحاة الأندلس: بينما اكتفى بعض النحاة بالشعر والقرآن، وسار البعض على تقليد البصريين والكوفيين، اختط السّهيلي لنفسه طريقا خاصّا أدرج فيه الحديث ضمن أدوات الاجتهاد النحوي في انسجام مع الطابع الأندلسي الذي جمع بين الرواية والدراية. وقد احتج السّهيلي للأحكام النحوية بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم نذكر منها:

* **في مسألة حذف حروف العطف:** يقول السّهيلي: "((وبلغني عن بعض أشياخنا الجلّة أنه جعل من هذا الباب قول عمَر بن الخطاب رضي الله عنه: ((لَا يَغُرَّنَّكِ هذه التي أعجبها **حسنُها حبُّ** رسول الله صلى الله عليه وسلّم لها))، قال:(المعنى: **حسنها وحبّ** رسول الله صلى الله

عليه وسلم لها). وبلغ الاستحسانُ بالسامعين لهذا القول إلى ان علّقوه في الحواشي من كتاب الصحيح للبخاري، رحمه الله تعالى !وليس الأمر كذلك، ولكن (الحبَّ) بدل من قوله:هذه، بدل اشتمال في موضع رفع."[1]

يرى السّهيلي أنّه " لا يجوز إضمار حروف العطف لأنّ الحروف أدلة على معانٍ في نفس المتكلم فلو أضمرتَ لاحتاج المخاطَب إلى وحي يسفر به عما في نفسه متكلّمه ! " واستدل على قوله بالحديث الشريف بعد أن تحرى صحة الرواية، جاء في قول عمدة القارئ:((جاء في رواية عبيد بن حنين: ولَا يَغُرَّنَّكِ هذه التي أعجبها **حسنُها حبُّ** رسول الله صلى الله عليه وسلّم لها))[2] وهي بدون " واو عطف " فوجد رواية سليمان بن بلال عند مسلم:((**حسنها وحبّ** رسول الله صلى الله عليه وسلم لها))[3] وقد ذكر "واو العطف"، وقد منع السّهيلي حذف الواو (وحب) وقال بدل اشتمال في موضع الرفع. وقد استدل بالحديث في بيان أسرار النظم في قوله تعالى:

((يَسْأَلُونَكَ عنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتَالِ فيهِ))البقرة 215، فيقول: " وإذا ثبت هذا صحّ البدل في قوله، وهو عمر رضي الله عنه لحفصة:"((لا يَغُرَّنَّكِ هذه التي أعجبها حسنها، حُبُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إيّاها)) فحبّ بدلٌ من (هذه)، وإن لم يكن فعلا لها، وإنما هو واقع بها، كما أنّ (القتال) بدل من (الشّهر)، وإن لم يكن فعلا له، وإنما واقع فيه." [4]

* **في الحال من النكرة: يقول السّهيلي:**" حقّ النكرة إذا جاءت بعدها الصفة أن تكون جارية عليها، ليتفق اللفظ. وأما نصب الصفة على الحال فيضعف عندهم لاختلاف اللفظ من غير

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص276.

[2] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب تبتغي مرضاة أزواجك، رقم الحديث 4196.

[3] بدر الدين العيني، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1، 2001، 288/20

[4] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 321.

ضرورة. هذا منتهى قول النحويين، وكان شيخنا أبو الحُسَين ـ رحمه الله تعالى ـ يردُّ هذا القول بالقياس والسّماع."[1]

" وأما السّماع: ففي الحديث:(صَلّى خَلْفَهُ رِجَالٌ قِيَامًا)[2] (وقد ذكر البنّا في حاشية الكتاب أن الحديث أخرجه البخاري في كتاب الصلاة 59/2). ثم يقول:" والذي قاله الشيخ صحيح، ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون، إيثارا لاتفاق اللفظ، ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة، وتباعد ما بينهما في المعرفة لأن الصفة هي النكرة مجهولة عند المخاطَب حالا كانت أو نعتا وهي بالمعرفة خلافا لذلك فتأملْه تعْرِفْه، إن شاء الله تعالى، ولو كانت الحال من النكرة ممتنعة وكان رديئا في الكلام لعلّة التنكير، لما اتّفقت العرب على جعلها حالا إذا كانت مقدّمة على الاسم ثم أنشد قول سيبويه:

لِمَيَّةَ مُـــــوحِشًا طَلَــلُ .....

فإن قيل: وما حمل سيبويه وغيره على أن يجعلوا (موحشًا) حالا من طلل و(قائما) حالا من رجل.

فالجواب: أنّ هذا سؤال يجب التقصي عنه والاعتناء به فقد كعّ عنه أكثر الشارحين للكتاب، والمؤلفين في هذا الباب، بل ما رأيت أحدا منهم أشار فيه إلى جواب مقنع. وأما أكثرهم فلم ينتبه للسؤال، ولا تعرض إليه بحال." [3]

مما تقدم يتبين أن السّهيلي ينكر على النحاة تضعيفهم لوقوع الحال من النكرة، وأنه كان يثبتها بالقياس والسماع، وكان سماعه ما روي في الحديث الشريف: (وصلى وراءهم رجال

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص244.

[3] فتح الباري، شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج2، رقم الحديث 656، ص 209.

[3] المصدر نفسه، ص 244، 245.

قيامًا) وقد تتبع في ذلك شيخه ابن الطراوة الذي كان ممن يستشهدون بالحديث ويردّ على سيبويه.

يقول البنا: " أعتقد أن أول من ردّ على الاستشهاد بالحديث كان ابن الضائع (ت 680هـ) ولهذا أسبابه فقد عنى الرجل بتتبع ابن الطراوة شيخ السّهيلي، يقول السيوطي ناقلا عن ابن الزبير: " أملي على إيضاح الفارسي، ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي، واعتراضاته على سيبويه".[1]

ـ في وقوع ما على المصدر: استدل على أن (ما) في نحو اجلس كما جلس زيدً) و ((صلوا كما رأيتموني أصلي))[2] أنها بمعنى المصدر هنا. وقد تبين فساد هذا المذهب ؛ لأن الفعل ههنا خاص غير عام، ولكنها كافة للخافض ومهيّأة لكاف التشبيه أن يقع بعدها الفعل".

يقول: " والشاهد بما قلنا قوله صلى الله عليه وسلم لأبي بكر الصديق رضي الله عنه:" ((أَنْ كَمَا أَنْتَ))[3]، فـ (أنت) مبتدأ، والخبر محذوف، فلا مصدر ههنا ؛ لأنه لا فعل ثمّ. فكذلك هي مع (الكاف) ؛ إذ كان ثمّ الفعل."[4]

ـ في لام العاقبة: يقول السّهيلي " وأما (لام العاقبة)، ويسمونها أيضا (لام الصيرورة)، وهي نحو قوله تعالى: ((لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا))[5] القصص 08. وهي في الحقيقة (لام كي)، ولكنها تتعلق بقصد المخبر عنه وإرادته، ولكنها تعلقت بإرادة فاعل الفعل على الحقيقة، وهو الله سبحانه وتعالى ؛ أي: فعل الله ذلك ليكون كذا كذا " واستشهد بالحديث الذي رواه مالك في الموطأ فقال:

---

[2] محمد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص 252.

[2]صحيح البخاري، كتاب الآذان، باب الأذان للمسافر، رقم الحديث 631.

[3] صحيح البخاري، كتاب الآذان، باب من قام بجنب الإمام بعلة، رقم الحديث 683.

[4] السّهيلي، نتائج الفكر، ص197.

[5] القصص، الآية 08.

" وكذلك: ((إنّي لأَنْسى لَأَسُنَّ))ومن رواه: ((إنّي لَأُنَسَّى))[1] فقد كشف قناع المعنى، فلا غبار عليه، والله الموفق لما يزْلُفَ لديه."[2]

تقول فطيمة رزاق وقد تتبعت منهج السّهيلي في الدرس النحوي إنّه مما يلاحظ هو أن السهيلي لم يكن يستشهد بالحديث النبوي لتعضيد القاعدة النحوية مصحوبا بنظائرها في الشعر والنثر فقط، بل كان يستشهد بالحديث النبوي لإثبات قاعدة ما دون الاستشهاد بنظائرها لها في شعر ولا نثر لتعضيدها فحسب، وهو بهذا يخالف مذهب ابن مالك في الاستشهاد بالحديث إذ أن " الشيخ ابن مالك يجد الشواهد من كلام العرب، لذلك الذي في الحديث، فيأتي به كالاعتضاد لا لإثبات قاعدة بذلك" [3]. إلا أن اتخاذ السهيلي الحديث الشريف أصلا في تقعيد أحكام النحو لم يكن مطلقا بل مقيدا بشروط تتمثل في صحة الرواية، وموافقتها لوجد لغوي ما.

وهكذا يتجلى أن السّهيلي عميق الاستحضار للحديث الشريف بوصفه دليلا لغويا يستأنس به في تقرير القواعد النحوية، إذ يعد الحديث النبوي مصدرا لغويا ذا مكانة عالية بعد القرآن الكريم فهي أصل من أصول السهيلي السماعية التي يستشهد بها في اللغة والنحو، مما يدل على إدراكه لقيمة الحديث في الفصاحة والسليقة العربية.

3.1. كلام العرب:

يعد الاستشهاد بكلام العرب أحد الأسس الراسخة التي اعتمد عليها النحاة في تقعيد قواعد اللغة ووضع ضوابطها، فقد حرص علماء النحو منذ البدايات إلى الاستناد على ما ورد في كلام العرب الفصحاء من شعر و نثر سواء أكان ذلك من أقوال الجاهليين أو المخضرمين أو الإسلاميين باعتبار كلامهم يمثّل الصورة النقية للغة قبل أن تتأثر بالعوامل الحضارية

[1] أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب السهو، حديث 2، ص100، وروايته ((إنّي لأنسَى، أو: أنسّى لَأُسَنَّ))

[2] المصدر نفسه، ص153.

[3] ينظر: فطيمة رزاق، منهج السهيلي في الدرس النحوي، مرجع سابق، ص 30.

والاجتماعية المختلفة ومن هنا جاءت أهمية التثبيت من فصاحة الشاهد النحوي وزمانه، وقائله، لكي يعتد به في بناء القاعدة.

يقول السيوطي: " وأما كلام العرب: فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم "[1]. ويقول: " أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية، وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها فإنه استشهد على مسألة بقول حبيب بن أوس ثم قال: وهو ـ إن كان محدثا ـ لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء اللغة العربية، فأجعل ما يقول بمنزلة ما يرويه ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقتنعون بذلك لتوثقه بروايته وإتقانه". [2]

وقد قسم صاحب خزانة الأدب الشعراء على طبقات بحسب التقدم الزمني، هذه الطبقات تتمثل في: *الطبقة الأولى الجاهليون أمثال: امرئ القيس وزهير النابغة* والطبقة الثانية: المخضرمون أمثال حسان بن ثابت[3] وكعب بن زهير والحطيئة، *والطبقة الثالثة الإسلاميون: أمثال: الفرزدق وجرير والأخطل وذي الرمة، *والطبقة الرابعة المولدون كبشار بن برد وأبي نواس. [4]

ويعد السّهيلي من الأعلام البارزين في علم النحو والذي استشهد بكلام العرب شعرا ونثرا وجعله من الأصول التي تدعم آراءه النحوية، ويعتبر كتابه " نتائج الفكر" من المؤلفات القيمة التي تكشف عمق فهمه للنحو ودقة استدلاله، وغزارة معرفته بكلام العرب. ووعيه الكبير بأهمية اللغة المروية عن العرب في تأسيس القاعدة النحوية، وتمييز الصحيح من الخطأ فيها، وفي الأمثلة التالية سوف نتبين أثر استدلال السّهيلي بكلام العرب من شعر، وأمثال العرب، وأقوال الصّحابة، في بناء القاعدة النحوية، وتحليل طريقته في عرض الشواهد ومناقشتها.

---

[1] جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 47.

[2] محمد إبراهيم البنّا، أبو اقاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص271.

[3] عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، المرجع السابق، ص 6/1

[4]المصدر نفسه ، ص 6/1

ـ **في ياء المتكلم والنون:** قوله وإن ظهر اسمك فيه بالنون والياء فغيرك فيه مرفوع، لأنه ضمير المفعول به، كقولك: أعجبني وأسخطني، وأرضاني "[1] وقوله: " فوجب أن يكون ضمير المتكلم في حال النصب هي (الياء) التي في حال الخفض و(النون) زائدة. وهذا قياس صحيح ولكن النص أقطع من القياس ، وأرفع للشك والالتباس . والنص الظاهر في ذلك للعرب: (لعلّي وليتني) "[2]. ثم يضيف:" فهذه ياء مفردة في حال النصب، وكذلك قول ورقة بن نوفل.

فَيَا لَيْتِي إذَا مَا كَانَ ذَاكُمْ... ولجْتُ وكنتُ أوّلَهُمْ ولُوُجَا

فهو ياء المفردة في حال النصب فجعل اسم " ليت"، مفردة دون نون [3]

ـ **في تحقيق معنى (أي):** وهو أن لفظ " ألف" وياء" مكررة راجع في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره [4] وهذا ما نجده في قول الشاعر(برج بن مسهر الطائي):

خرجنا من النقبين لا حي مثلنا... بآيتنا نُزْجى اللقاح المطافلا

ومنه تأبينا بالمكان: أي تلبثت، تتبين شيئا وتميزه، قال امرؤ القيس بن عابس:

قِف بالدِيارِ وقوف حابِس وَتأَنَّ إِنَّكَ غَيرُ آيس

وقال الكميت:

..... وتأيَّ إنَّك غيرُ صاغر

ومنه: تآيَيْتَ بالمد، أي: تظاهرت حتى عرفت وميزت.

ومنه: إياكَ، وإيَّايَ، هما في المضمرات، وقد أشار الخليل أنه اسم ظاهر [5].

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص202.

[2] المصدر نفسه ، نفس الصفحة.

[3] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[4] المصدر نفسه: ص 209

[5] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

ـ ويدلك على دخول الاستفهام في باب النعت قول الراجز:

حتى إذا كاد الظلام يختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟

أي: فإنه في لون الذئب: إن كنت رأيت الذئب [1]

ـ **العامل في المعطوف:** يقول السّهيلي: العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف وهو في معنى العامل في الاسم الأول، وكأنك إذا قلت: قام زيد وعمرو، قلت: قام زيد وقام عمرو، وأغنت الواو عن إعادة الفعل " [2] ويستشهد على قوله ببيت من السماع ببيت من الشعر فيقول: " وأما ما يدل على إضمار العامل من السماع، فقول الأنصاري:

بَلْ بنِي النَّجَّـارِ، إنَّ لنـــا فيهم قتلـــى وإنَّ تِرَة

أراد: قتلى وَتِرَة، ثم أظهر (إن)، فدلّ على ما قلناه"[3].

يعد كلام العرب المنثور أحد أعمدة البيان العربي ومجالا خصبا للدراسة البلاغية واللغوية والنقدية ، لما فيه من تنوع الأساليب وتعدد الأغراض وتجلّي الفصاحة والبيان في أبهى صورها. وقد أولى العلماء والنقاد قديما وحديثا عناية كبيرة باستقراء المنثور العربي واستنباط القواعد والضوابط منه، سواء في مجالات النحو والبلاغة والدلالة، والنثر في الاصطلاح عن حنا الفاخوري:" الكلام غير المنظوم أو الذي ليس فيه الوزن، ويعتمد على الحقائق، ومن ثم فهو قوي اللفظ متين التركيب، سطحي الفكرة ينزع نزعة الإيجاز في الجملة والأسلوب ويرسل مقطعا لا يربط بين أفكاره رابط ويستعمل لأغراض مختلفة ".[4] و قد اتخذه النحاة، أصلا من أصولهم في الاستشهاد لأحكامهم النحوية، وإن لم يبلغ ما بلغه الشعر من العناية، كما أنه " كلام حي

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص: 210

[2] المصدر نفسه، ص 261.

[3] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[4] حنا الفاخوري، تاريخ الأدب العربي، دار اليوسف، بيروت، لبنان، دت، ص 200، 201.

لأنه لغة الشعب في مختلف طبقاته يسير مع أخلاق العربي وبيئته، وحديثه اليومي، وتعبيره الذي يلفظ يوميا من أفواه العرب في زمن الاحتجاج في البيوت والشوارع والأسواق والمراعي وأماكن العمل وفي الحروب أيضا". [1]

يقول السّهيلي: " ويشهد لجميع ماقلناه في هذا الباب، من دلالة الحروف المقطعة على المعاني والرمز بها إليها كثير من منظوم الكلام ونثره " [2] وهو إقرار صريح باعتماده النثر.

ـ احتج بكلام الأخفش وسيبويه، لكنه مال إلى كلام سيبويه، فقال: " وهذا السؤال لا يلزم الأخفش على مذهبه، وإنما يلزم سيبويه، ومن قال بقوله؛ ولولا الوحشة من مخالفة الإمام " أبي بشر" لنصرتُ قول الاخفش نصرا مؤزّرا، وجلوت مذهبه في منصة التّحقيق مفسَّرًا ! ولكن النفْسَ إلى نصرة سيبويه أميل والله الموفق للصواب، وإليه المآب"[3].

ـ احتج بقول العرب: فقال: ومن قولهم: مَهْيَمْ؟ كأن الأص: مَهْ يا امرؤ؟ أو " يا مُقبِل؟ ثم حذفوا إيجازا وتخفيفا، كما قالوا: أيش؟ يريدون: أيّ شيء؟ و" م الله. يردون: أيمن الله. ثم صيروا الكلمتين واحدة، فقالوا: مَهْيَمْ[4]!

ـ استشهد بقول سيبويه: بقوله: " ونجد ما استشهد سيبوبه من قولهم: مسيءٌ أنت، و مسكين فلانٌ "[5].

[1] محمد رضا عياض، أحمد جلايلي، مكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر، مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد22، جوان 2015، ص71.

[2] السّهيلي، نتائج النحو، ص235.

[3] المصدر نفسه، ص 246.

[4] المصدر نفسه، ص 206.

[5] المصدر نفسه، ص 416.

ـ استشهد بكلامهم إذا أرادوا الإنكار في الجواب في قوله:" وكذلك زادوها قبل علامة الإنكار، حين أرادوا فصل الاسم من العلامة، كقولهم: أزَيْدٌ أَنِيه! وقول الأنصارية ـ وقد خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم بنتها ـ لِجُلَيْبِيبٍ ـ:

أَجُلَيْبِيبٌ إِنِيه ! ومن العرب من لا يُلحِق هذه النون قبل علامة الإنكار، فيقول في (عُمَر) مرفوعا: أَعَمْرُوه، وفي زيدٍ مرفوعا: أَزَيدُونيه ! يحرك التنوين بالكسر فتنقلب العلامة ياء. " [1]

ـ نعت الأعراض بالصفات النفسية نحو قولهم: " سواد شديد، و بياض ناصع، و حمرة قانية "[2]

بعد هذا العرض يتبين أن السّهيلي قد اعتمد اعتمادا كبيرا على كلام العرب ـ شعرا ونثرا ـ في كتابه نتائج الفكر مستدلا به لإثبات القواعد النحوية، وتأكيد صحة التراكيب اللغوية، أو بيان شواذها ومواطن الاستثناء فيها. وقد تجلى حرصه على العودة إلى أصول اللغة ومادتها الحية في استعمال كلام العرب الأوائل، مما يدل على تمكّنه من أدوات الاستقراء والاستدلال، ودقة اختياراته للنصوص التي تدعم حججه النحوية، كما يعكس هذا المنهج تقديره للتراث العربي الأصيل ووعيه بأن النحو لا يمكن أن يفهم بمعزل عن السياق الذي نطق فيه. وبهذا يتضح أن استدلال السّهيلي بكلام العرب لم يكن مجرد تزيين لكتابه بالأمثلة، بل ركيزة منهجية أصيلة عزّزت من مكانة كتاب " نتائج الفكر" ضمن كتب النحو التي جمعت بين التحليل العلمي والذوق الأدبي، وأسهمت في الحفاظ على فصاحة العربية وسلامتها عبر العصور.

2ـ تعريف القياس: تعد اللغة العربية من أعمق مجالات البحث العلمي في التراث العربي حيث أتيح للعلماء الفرصة للتفاعل معها وتحليل بنيتها من زوايا متعددة، ومن بين هؤلاء العلماء الذين أسهموا في تطور الفكر اللغوي العربي، يبرز الإمام السّهيلي، الذي كان له دور كبير في مسألة القياس في اللغة العربية، إذ كان السّهيلي من الذين اهتموا بجمع بين النحو

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص203، 204 .

[2] المصدر نفسه، ص216.

والبلاغة، وسعى إلى دراسة اللغة من خلال مقاربات متنوعة تساعد في فهم جمالياتها وخصائصها، وسوف نقدم في هذا العنوان البعض من مواقف السّهيلي، وتحليل نماذج من آرائه في تطبيقات القياس على اللغة العربية، مما يعزز فهمنا لهذا الجانب الهام في الفكر اللغوي العربي.

قال ابن منظور في لسان العرب القياس هو التقدير:" قاس الشيء يقِيسُه قيْسًا وقِيَاسًا إذا قدّره على مثاله " [1]

وجاء في معجم الوسيط: "قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، وإليه قيْسًا وقِيَاسًا، قدّره على مثاله، (قَايَسَ) الشّيء، قياسا، ومقايسة: قدّره. و(القياس):(في اللغة): ردُّ الشيء إلى نظيره."[2]

2-1- القياس اصطلاحا:

وقد نقل السيوطي(ت911هـ) عن الأنباري قوله:" هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه وقال: وهو معظم أدلة النحو، والمعوّل في غالب مسائله عليه، كما قيل:إنّما النحو قياس، ولهذا قيل في حدّه: إنّه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب."[3]

و **يعرّفه المخزومي:** " القياس هو حمل مجهول على معلوم، وحمل مالم يُسْمَع على ما سُمِع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته و وَعَتْه من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفت أو سُمِعَت. وهذا القياس ـ كما قلت ـ هو الطريقة الطبيعية لنمو مادة اللغة واتّساعها."[4]

2-2- موقف السّهيلي من القياس: لقد كان أبو القاسم السّهيلي لغوي متمكن، ونحوي متميّز وإذا كان متأثرا بآراء شيخه ابن الطراوة إلا أنّه مجتهد في مذهبه ينظر في المسائل النحوية نظرة

[1] ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، مادة (قيس)، ج12، ص235.

[2] المعجم الوسيط، دار الشروق الدولية، ط4، 2004م، مادة (قاس)، ص770.

[3] جلال الدين السيوطي الاقتراح في علم أصول النحو نقلا عن لمع الأدلة، ص79 .

[4] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط1، 1986م، ص20.

المفكر المبدع، ماجعله ينفرد لنفسه منهجا مستقلا القياس النحوي واللغوي، فكان يعتدّ بقياس التّمثيل، ويرضاه دليلا على الأحكام والقواعد، فكثيرا ما نجده في مصنفاته يقول: " كما يقتضي القياس" [1]... ويقول أيضا:" وهذا الذي ذكرناه في القياس أقوى."[2] واعتبر كل ما سُمِع عن العرب أصلا للقياس وهذا ما جعله قريبا من مذهب الكوفيين، ولعله قد جاوزهم في بعض الآراء التي انفرد بها في القياس[3] ومن المسائل التي اعتمد فيها السّهيلي قياس التمثيل نذكر:

ـ لقد أثر السّهيلي عن بعض العرب أنهم ينصبون بأن وأخواتها المبتدأ والخبر، يرى هنا أن السّهيلي قوي في القياس التمثيلي، فيقول:" إن وأخواتها وإنّما دخلت لمعان في الجملة والحديث إلا أنها كلمات يصحّ الوقف عليهن، لأن حروفهن ثلاثة فصاعدا ألا ترى إلى قوله:

و يقلن: شيب قد علا ك، وقد كبرتَ. فقُلِتَ: إنّهُ

وإذا كان هذا حكمها، فلو رفع بما بعدها بالابتداء على الأصل، لم يظهر تشبّثها بالحديث الذي دخلت عليه لمعنًى فيه، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهارا لتشبثها بالجملة، وكيلا يُتَوهّم انقطاعها عنها." [4] ويقول أن سبب نصبها أن المعاني التي تضمنتها لو لفظت بها لنصبت نحو: التوكيد والترجّي والتّمني ، فهي معان في نفس المتكلم تقديرها أؤكّد، وأتمنّى وأن هذه المعاني ليست مضافة إلى الاسم المخبر عنه ؛ ففي القول: "إنّ زيدا "و" ليت زيدا" لم يؤكد شيئا ولم يتمناه ولكن الحديث هو المؤكد أو المتمنى فكان عملها نصا لهذا.ويقول إن بعض العرب أعملّ إنّ" في الاسمين جميعا، وهو قوي في القياس ـ ويقصد بالقياس هنا القياس التمثيلي ـ لأنها دخلت لمعان في الجملة، وليس أحد الاسمين أولى بالعمل في الآخر واستدل بقول:

---

[1] السّهيلي، الروض الأنف (مصدر سابق)، ج1، ص 202 .

[2] المصدر نفسه، ص 274 .

[3] ينظر: محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، ، 2008م، ص304.

[4] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص352

إنّ العجوز خبٌّ جروزا تأكل كلّ ليلة قفيزا

وهو يعني بالقياس قياس (إنّ وأخواتها) على(ظنّ و أخواتها)، لما بينهما من شبه لفظي في عدد الحروف إذ تتكون من ثلاثة أحرف أو أكثر، ومن شبه معنوي من حيث إنّها دخلت لمعنى في الجملة التي بعدها."[1] وقد أجاز الكوفيون إعمالها في الاسمين محتجين بقول النبي صلى الله عليه وسلّم: " إنّ قعر جهنّم لسبعين خريفا" لكن مسلم رواه هكذا:" إن قعر جهنّم لسبعون خريفًا ولا شاهد فيه على هذه الرواية، واحتجوا أيضا بقول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسوَد جُنَح اللّيلِ فَلْتَأْتِ ولْتَكُنْ خُطَاكَ خُفَافًا إنَّ حُرَّاسنَا أُسدا

ـ ولأنه يعتمد القياس بالتمثيل أدى به ذلك أن يرى أن يلزم المثنى الألف في جميع أحواله ولهذا القياس مقدّمات هي: الألف والواو في: يفعلان ويفعلون، أصل للألف والواو في: الزيدان والزيدون، لأنّها في الأفعال كانت اسما وعلامة جمع، وفي الأسماء كانت حرفا وعلامة جمع[2] ويستدل على أصالة علامات في الأفعال بأنهم يجمعون بالواو والنون إلا ما فيه من معنى الفعل وأنهم لم يقولوا: فعلوا إلا لما يعقل، وكذلك الجمع، وأنهم لما قالوا فعلا للعاقل وغيره كان المثنى لما يعقل ولما لا يعقل، ويرتب على ذلك قوله: فإذا ثبت ما قلناه فحق العلامة في تثنية الأسماء أن تكون على حدّها في علامة الإضمار، وأن تزاد ألفا والرفع والنصب والخفض، لأنها تثنية في جميع أحوالها، وكذلك فعلت طوائف العرب، وهم خثعم وبنو الحارث بن كعب[3].

ـ يرى أن حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله، أي أن العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول فيقيسه على النعت، فكما أنّ النعت لا يعمل فيه ما يعمل في المنعوت (وهذا رأي السّهيلي) مع أن النعت هو المنعوت في المعنى وليس بينه وبين المنعوت واسطة، فالمعطوف أولى بذلك باعتباره غير المعطوف عليه وبينهما

[1] السّهيلي، نتائج الفكر ص353.

[3] المصدر نفسه، ص 221.

[3] المصدر نفسه، ص365.

واسطة وهي الحرف، فقد اعتمد المشابهة التي بين العطف والنعت وهي التبعية. وكل ذلك يظهر جليا في قوله: " العامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول، وكأنك إذا قلت: قام زيد و عمرو، قلت: قام زيد وقام عمرو ؛ وأغنت الواو إعادة الفعل، وإنما قلنا ذلك قياس...أما القياس فإن ما بعد حرف العطف لا يعمل فيه ما قبله.. وهو أن النعت هو المنعوت في المعنى، وليس بينه وبين المنعوت واسطة، ومع ذلك فلا يعمل فيه ما يعمل في المنعوتات في أصح القولين فكيف بالمعطوف الذي هو غير المعطوف عليه، وبينهم واسطة هو الحرف؟ "[1]

إن ما قدمناه كان بعض من مسائل اللغة والنحو **في قياس التمثيل** " ولا نعجب إذا أغرم أبو القاسم السّهيلي بقياس التمثيل، ذلك أنه إذا كان معنيا بعقد الفروق بين المتشابهات، فلا يعني هذا أن يهمل وجوه الشبه بينها، بل يكون في فكره ما يجمع هذه المتشابهات بعضها مع بعض، ويقرنها في صعيد واحد، احتراما لما قام بينها من هذه الوجوه "[2] ولكن بالرغم من ذلك نجد أن السهيلي قد اعتدّ **بقياس التمثيل** عند عدم السماع، أعني سماع ما أداه إلى قياسه، وذلك في إجازته البدل على المعنى قياسا على العطف على المعنى كما نلاحظ أنه مع اعتداده بهذا القياس الذي يقرن بسماع، وجدناه عند سماع ما يؤيده، لا يعطيه حقًا أكثر من حدود ما سمع فيه، فالعلم لا يجيز صرفه مطلقا، بل ذلك حيث تكون الضرورة وقيمة القياس حينئذ أن ينفى أن تكون الضرورة قبيحة، فلا يجوز بهذا القياس على حكم ثبت بالنصوص المستفيضة"[3].

وأما القياس الأصلي: وهو الذي يتحد فيه المحمول والمحمول عليه في النوع فهو أصل المدرستين، وان اختلف كل منهما عند التطبيق. والأصل هو(المقيس عليه) المطرد سواء أكان أصلا أو فرعا والمقصود بالطرد هنا هو السماع والقياس معا، وهو عند النحاة النصوص المنقولة

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 261.

[3] محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص 240

[3] المصدر نفسه، ص 240

عن العرب الذين يحتج بكلامهم سواء أكان النقل سماعا أو رواية مشافهة أو تدوينا لينبني عليها حكم المقيس " فالبصريون كانوا يقيسون على المشهور الشائع، ويربطون القاعدة بالظاهر، وما شذّ عنها يحفظ ولا يقاس عليه. ويقول المخزومي:" وكان هذا أهم ما يفرق بين مدرستي الكوفة والبصرة، فتلك تسلك مسلك المترخص في القياس، وهذه تنهج نهج المتحرّج"[1] فالكوفيون كانوا يعتدّون بكل ما ثبت عن العرب، مثالا فردًا. وكان للسّهيلي موقف من هذا المسموع يقوم على التفريق بين التراكيب والمفردات، فهو يقيس على مسائل النحو ويعتد بكل ما سمع عن العرب، ولا يقول بالشذوذ، لكنه في المقابل في مسائل اللغة يصرح ببعض الأبنية بأنها قياسية والأخرى غير قياسية، ونذكر له أمثلة عن مسائل اللغة التي اعتد فيها القياس الأصلي:

ـ لم يذهب الشذوذ عمل " لن" الجزم، ولكنه يقول:" وقد فعلت ذلك طائفة من الناس."[2]وهو بذل يعطي الصورة الواردة ـ وفيها عملت لن هذا العمل ـ صف الحجية.

ـ ويقول السّهيلي وهو يعقب على إحدى روايات الحديث:" قوموا فلَأصلى لكم " و أما فتح اللام فإنما أراد: لأُصَلِّيَنَّ وقلما يوجد في الكلام انفراد هذه اللام في التأكيد والقسم دون النون ؛ فإن صحت الرواية فليس ببعيد في القياس كلّ البعد أن تقول: ليقوم زيد، أي لقائم زيد، توقع الفعل موقع الاسم، كما قد توقع الاسم موقع لفعل وتعمله عمله ".[3]

يرى السّهيلي أن لغة (أكلوني البراغيث) ليست بضعيفة، إذ كان يرى بأن لغة التجرد هي اللغة الشائعة، يقول: قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليس حينئذ بضمير، إذ لم يتقدّم مذكور يعود إليه، ولكنها حروف لحقت علامة التثنية والجمع حرصا على البيان وتوكيدا للمعنى"[4] إذ يرى أن الواو في (أكلوني البراغيث) وفي حديث " يتعاقبون فيكم

---

[2] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص22.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص144

[3] المصدر نفسه، ص 95.

[4] المصدر نفسه ص 178.

ملائكة " جاءت لبيان معنى الجمع وإفادة توكيده، ثم ذكر أن بعض العرب قد التزمت هذه العلامة وعلى الرغم من قلتها فهو لا يقول بعدم قياستها، فالسّهيلي إذن لا يتردّد في القياس على بعض التراكيب وإن كانت قليلة وكما يقول محمد إبراهيم البنا:" فلم نجد في أحكامه النحوية ما يدل على أنه كان يقول بشذوذ بعض التراكيب أو خروجها على القياس، ولكنه يقسم المسموع إلى كثير أو غالب ونادر، ولغة قوم لا يمنع من القياس على هذا المسموع، ولوكان مثالا فردا."[1]

وخلاصة القول فيما عرضنا يمكننا القول بأن السّهيلي وهو يعتد بما يسمع من التراكيب كوفي المذهب، ولكن من جهة المفردات وهولا يقيس إلا على كل شائع مطرد نعدل فنقول بل هو بصري المذهب، ولكننا نعدل عن الرأيين فنقول: إن السّهيلي كان لا يقلد أحدا، فهو مجتهد في آرائه النحوية وقد يؤدي به اجتهاده إلى الميل تارة إلى هؤلاء وتارة أخرى إلى أولئك .

3ــ استصحاب الحال: يمثل الاستصحاب هو أحد المبادئ العقلية التي لعبت دورا في العلوم الإسلامية، ومنها علم النحو، الذي تداخل فيه النقل بالعقل والسماع بالقياس، ويعد مبدأ استصحاب الحال ـ بما يعنيه من إبقاء الأصل على ما كان عليه حتى يثبت الناقل ـ من بين الأدوات الاستدلالية التي لجأ إليها النحويون في بناء قواعدهم وترجيح أقوالهم، ولأن السّهيلي جمع بين عمق النظر النحوي ودقة الاستدلال، لذا سوف نقوم باستقصاء مظاهر استصحاب الحال للاستدلال بمبدأ استصحاب الحال في تقعيد السهيلي للقواعد النحوية، مع الوقوف على منهج الاستدلال وتحليل الأثر الذي تركه هذا المبدأ في بناء التصور النحوي لديه ، نقل السيوطي في كتابه " الاقتراح "تعريف الأنباري ولم يزد عنه شيئا فقال: " قال ابن الأنباري: هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل " [2] كما نقل السيوطي قول الأنباري في أصوله:" استصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به في ما

[2] محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص144

[2] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص374.

وجد هنا ك دليل، ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل لبناء من شَبَهِ الحَرْف أو تضمين معناه." [1]

إنّ السهيلي، كان قليل الاعتماد على استصحاب الحال، مقارنة باعتماده على كل من النقل والقياس ، وربما يعود ذلك لدرايته بأنه أضعف الأصول، وكان عنده مرادفا للأصل، نجد ذلك في موضعين من كتابة النتائج [2]

*إذ يقول السّهيلي:" ومما يضعف ذلك القول: إضافة المصدر إلى الفاعل –إذا وجد– أولى من إضافته إلى المفعول ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل منقول " ومعقول" [3]

***ويقول في موضع آخر في دلالة المضارع على الزمان:**" فعل الحال لا يكون مستقبلا إن حسن فيه (غدا)، كما لا يكون الفعل المستقبل حالا أبدا، ولا الحال ماضيا، هذا هو اختيار شيخنا رحمة الله عليه، وما أرى الذي ذكره الشيخ إلا صحيحا، إذ الأصل ألا يُحْكَم للفظين متغايرين بمعنى واحد إلا بدليل، ولا للفظ واحد، بمعنيين إلا بدليل. [4]

يتضح من خلال هذا أن السّهيلي أحسن توظيف استصحاب الحال كأداة استدلالية في تقعيده للقواعد النحوية، حيث لم يكن اعتباطا أو مجرد تقليد لما استقر عن الأصوليين، بل جاء في سياق منهجي يعكس عمقا فكريا ووعيا بدور الأصول العقلية في خدمة اللغة.

2/ ربط السّهيلي بين القواعد النحوية والمفاهيم اللغوية المعنوية: تميز السّهيلي بمنهج تحليلي يجمع بين القواعد النحوية والدلالات المعنوية، وقد برز ذلك بوضوح في كتابه " نتائج

[1] المصدر السابق، ص 377.

[2] ينظر: فطيمة رزاق، منهج السّهيلي في الدرس النحوي، ص49.

[3] السّهيلي ، نتائج الفكر ، ص 319.

[4] المصدر نفسه، ص 135.

الفكر في النحو"، حيث سعى السّهيلي إلى تفسير الظواهر النحوية من خلال فهم المعنى والسياق مما جعله رائدا في الربط بين الشكل النحوي والمحتوى الدلالي.

في مسألة " لكنّ ": يقول السّهيلي:" وأما(لكنْ) فأصح القولين فيه أنها مركبة من(لا)و(إنَّ) و(الكاف) التي هي للمخاطب ـ في قول الكوفيين ـ و ما أراها إلا كاف التشبيه، لأن المعنى يدل عليها إذا قلت: ذهب زيدٌ لكنَّ عمرًا مقيمٌ، تريد: لا كفعل عمرو. فـ (لا) لتوكيد النفي عن الأول، و(إنَّ) لإيجاب الفعل الثاني وهو المنفي عن الأول ؛ لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده، فدلّ على انتفائه، فلا تقع (لكنْ) إلا بين كلامين متنافيين، فلذلك تركبت من (لا) و (الكاف) و(إنَّ) إلا أنهم حذفوا (الهمزة) المكسورة، كسروا الكاف إشعارا بها. ولا بدّ بعدها من جملة إذا كان الكلام قبلها موجبا شَدَّدَتْ نونها أو خَفَّفَتْ، فإذا كان ماقبلها منفيا اكتفيتَ بالاسم المفرد بعدها إذا خففتَ النون منها، لعلم المخاطب أنه لا يضاد النفي الإيجاب، فلما اكتفتْ باسم مفرد ـ وكانت إذا حففت نونها لا تعمل ـ صارت كحروف العطف، فألحقوها بها ؛ لأنهم حين استغنوا عن خبرها بما تقدم من الدلالة، كان إجراء ما بعدها على ما قبلها أولى ؛ ليتفق اللفظ كما اتفق المعنى"[1].

يرى السّهيلي أن لكنّ مركبة من " لا " و " إن" و" الكاف" وأنها لا تقع إلا بين كلامين متنافيين مما يعكس فهم العمق بين اللفظ والمعنى.

ــ في الاستثناء: يقول أبو القاسم السّهيلي:" وأما (إلَّا) في الاستثناء فقد زعم بعضهم أنها عاملة. وقد نقض ذلك عليه بما لا قِبَلَ له، من قولهم: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، و ما جاءني إلا عمرو.

والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها، كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها. وليس هذا يَكْسِرُ الأصل الذي قدمناه، وهو استحقاق جميع الحروف للعمل

[1] السّهيلي، نتائج الفكر ، ص267.

فيما دخلت عليه من الأسماء المفردة والأفعال؛ لأنها إذا كانت موصلة للفعل، والفعل عامل فكأنها هي العاملة ؛ فأنت إذا قلت: ما قام إلّا زيد، فقد أعملت الفعل على معنى الإيجاب، كما لو قلت: قام زيد لا عمرو، وقامت (لا) مقام نفي الفعل عن عمرو، فكذلك قامت (إلا) مقام إيجاب الفعل لزيد إذا قلت: ما جاءني إلا زيد، فكأنها هي العاملة فاستغنوا عن إعمالها عملا آخر "[1].

يرى السّهيلي أن العامل في المستثنى ليس (إلّا) وإنما هو الفعل بواسطة (إلا)، فالعامل عند السّهيلي له وظيفة نحوية في بناء المعنى.

ـ **في العامل بالقصد:** يقول:" حكى سيبويه: لمن الدارُ مفتوحا بابها؟ فقولك: مفتوحا بابها، لا يعمل في الاستقرار الذي يتعلق به (لمن) ؛ لأن ذلك خلاف المعنى المقصود، وتصحيح المعنى: لمن هذه الدار مفتوحا بابها؟، فاستغنى بذكر(الألف و اللام)، وعلمِ المخاطبِ أنّه مشيرٌ وتنَبُّهِ المخاطب بالإشارة إلى النظر، وصار ذلك المعنى المنبَّه عليه عاملا في الحال".[2]

يرى السّهيلي أن المعنى المقصود هو العامل في الحال، والمعنى المقصود يفهم من السياق. وذلك حسبه وعلمِ المخاطبِ أنّه مشيرٌ، وتنَبُّهِ المخاطب بالإشارة إلى النظر.

ـــ **في بدل المصدر من الاسم:** يقول السّهيلي: " لأن الاسم من حيث كان جوهرا أو جسما لا يُعجِبُ ولا ينفع ولا يضر، وإنما يتعلق المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني بصفات وأعراض قائمة بالجسم، وعلِم ذلك ضرورة حتى استُغني عن ذكرها لفظا وهي معلومة المعنى، فإذا قلت: نفعني عبد الله، علم أن النافع فيه صفة وعرض مضاف إليه، فبينت ذلك العرض ما هو فقلت: " علمه أو رأيه " ثم أضفت العِلمَ إلى ضمير الاسم، كما كان المبدل منه مضافا إليه في المعنى

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص95.

[2] المصدر نفسه، ص404.

فصار التقدير: نفعني صفةُ زيد أو خصلته. ثم بيّنت بقولك: علمُه، فعُلِمَ ما هي تلك الخصلة فآل المعنى إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة"[1].

فالسهلي يستعمل مصطلحي الجوهر والعرض وهما من مصطلحات أهل الكلام ومعنى الجوهر الذي يقوم بذاته، وأما العرض الذي لا يقوم بذاته مثل: الألوان والطعام والروائح، في حين الجوهر، وأهل الكلام يرون أنه لا يمكن أن يفك الجوهر عن العرض، والسّهيلي استعمل كلمتي الجوهر والعرض استعمالا لغويا، فقال: الاسم من حيث كان جوهرا أو جسما لا يُعجِبُ ولا ينفَعُ ولا يضرُّ، وفي المقابل جعل الصفات التي لها معاني مثل المدح الإعجاب أعراض، فأسقط بذلك المعنى الكلامي على المعنى اللغوي، وهو بذلك يوظف التفكير العقلي ويستعمل ذلك في بدل المصدر من الاسم: فيقول إن بدل المصدر من الاسم يكون بتأويل الاسم بمصدر يبين معناه أو يوضحه. كما أن توظيف السّهيلي لمفردات علم الكلام في القواعد النحوية يعد ظاهرة لافتة في إنتاجه العلمي، ويعكس تداخلا معرفيا بين العلوم الإسلامية خصوصا بين النحو والكلام، وتلك هي قدرة السّهيلي على الإبداع، وتأكيد أنه على علمه ودرايته.

وختاما ومما سبق، من خلال عرض منهج السّهيلي التحليلي يظهر السّهيلي أن القواعد النحوية ليست مجرد قواعد شكلية، بل هي أدوات لفهم المعاني اللغوية والمعنوية، يقول السّهيلي: أن: ما هو أصح في المعنى، أليق بصناعة النحو"[2]. وقد أسهمت تحليلاته في تطوير الفهم النحوي، مما يجعل " نتائج الفكر في النحو " مرجعا مهما في دراسة العلاقة القائمة بين النحو والدلالة.

3 / تقديم السّهيلي لآراء وتجديدات نحويّة مقارنة بالعصر الّذي عاش فيه:

يعد " نتائج الفكر في النحو " لأبي القاسم السّهيلي شاهدا بارزا على نزعة التجديد النحوي التي اتّسم بها تفكير هذا العالم الأندلسي في سياق علمي كان يغلب عليه التكرار والجمود. فعلى

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 316.

[1] المصدر نفسه، ص 317.

الرّغم من التزام السّهيلي بالأصول النحوية التي قرّرها المتقدمون، فإنه لم يَعْمَل على مساءلتها وتحليلها، بل سعى في كثير من المواضع إلى تقديم قراءات بديلة أو توجيهات أدق، تقوم على تدقيق المعاني وربط القواعد بالسياق. ويكشف هذا المُؤَلَّف عن عمقٍ في النظر النحوي واتّساع في التصور اللغوي، يدل على تفاعل بين السّهيلي والنصوص النحوية التي تلقاها.

ويأتي هذا المبحث للكشف عن أبرز الآراء والتجديدات التي قدمها السّهيلي في هذا الكتاب من خلال تحليل اختياراته ومقارنته بالموروث النحوي الذي كان سائدا في القرن السادس الهجري كما يسعى إلى إبراز ملامح تميّزه المنهجي، ومدى تفرّده أو اتّباعه لمدارس نحوية بعينها، ممّا يسهم في فهم موقع السّهيلي داخل حركة النحو العربي ومسار تطوره.

ـ من آرائه أن (إذن) الناصبة للمضارع متدرجة عن (إذا)الشرطية: حيث قال: وأما(إذن) فلم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يعضّد معنى الاسمية فيها فصارت حرفا لقربها من حروف الشرط في المعنى ؛ ولما صارت حرفا مختصا بالفعل مخلصا للاستقبال كسائر النواصب للأفعال نصبوا الفعل بعده إذ ليس واقعا موقع الاسم، فيستحق الرفع، ولا هو غير ويجب، فيستحق الجزم فلم يبق إلا النصب. ولو لم يكن فيها أصلا لم تقوى قوّة أخوات، فألغيت تارة وأعملت أخرى."[1]وقد نقل قوله (إذن) هو حرف هو عنده (إذا) التي كانت ظرفا لما يستقبل من الزمن، وكانت غير منونة من أجل إضافتها إلى ما بعدها، فخلع منها معنى الاسمية كما فعلوا بـ (إذْ) وبكاف الخطاب، وبالضمائر المنفصلة في باب الفصل، وأنها قد خلعت منها معنى الاسم وصارت حروفا لا مواضع لها من الإعراب وكذلك فعلوا بـ (إذا)، لكنّهم زادوا في التنوين فذهب الألف والقياس إذا وقفتَ عليها أن ترجع الألف لزوال العلة، وإنّما نوّنوها لمّا فصلوها عن الإضافة ؛ فالتنوين علامة الانفصال كما فعلوا بـ (إذْ) حين فصلوها عن الإضافة إلى الجملة، فقالوا **يومئذ،** فصار التنوين معاقبا للجملة إلا أن (إذ) في ذلك الموضع تخرج عن الاسمية بدليل إضافة (يوم) و(حين) إليها وإنما أخرجوها عن الاسمية.[2]

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 149.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص147.

ـ يرى السّهيلي أن ((أجمع)) لا يجوز تثنيته: من آراء السّهيلي أنّ (أجمع) لا تثنى، قال فيه:

"ومن أحكامه: أنه لا يُثَنّى ولا يُجْمُع على لفظه: لا تقول: (قبضتُ الدرهمينِ أجمعينِ)، ولا يقال في جمعه:(أجامع)، كما تقول في جمع (الأفضل): الأفاضل، ولا (جُمْع)كما تقول في(أحمر):(حُمْر). أما امتناع التثنية فيه، فلأنه وُضِعَ لتوكيد الاسم المفرد الذي يَتَبَعَّض، فلو ثنيته وقلت:(هذان الدِّرهمان أجمعان)، لم يكن في قولك(أجمعان) توكيد لمعنى التثنية كما يكون في قولك: كلاهما؛ لأن التوكيد تكرار لمعنى المؤكّد، إذا قلت: (درْهَمان) عُلِمَ أنّهما اثنان، فإذا قلتَ(كلاهما)أكدتَ ذلك المعنى، كأنّك قلت: اثناهما. ولا يستقيم ذلك في قوله: (أجمعان، لأنه بمنزلة من يقول:(أجمع وأجمع)كما أن (الزيدان)بمنزلة (زيد وزيد)؛ فلم يُفِدْكَ(أجمعان تِكراراً لمعنى التثنية، وإنّما أفادك تثنية واحدة بخلاف) (كلاهما ؛ ألا ترى أنه ليس بمنزلة قولك (كل وكل)؟!وكذلك (اثناهما)الذي استغني عنه بـ(كليهما) لا ينفرد، فيقال فيه غيرها؛ فلا ينبغي أن يؤكّد بمعنى التثنية والجمع إلا بما لا واحد له من لفظه، ولا يؤكد معنى الجمع إلا بجمع لا ينحلّ إلى الواحد." [1]وقد بين أن حكمه هذا ما تقدم من أنهم لا يؤكدون معنى الجمع والتثنية إلا بجمع واحد له من لفظه، أو تثنية لا واحد لها مستعملا، ليكون توكيدا على الحقيقة؛ ثم بيّن أن كل جمع ينحلّ لفظ إلى واحد فهو عارض في معنى الجمع، فكيف يؤكد به معنى الجمع.[2]

وقد ذكر في شرح ابن عقيل أن المثنى يؤكد بالنفس أو العين وبكلا وكلتا، ثم قال أن هذا مذهب البصريين وهم لا يؤكدون بغير ذلك، فلا يجوز حسبه أن تقول (جاء الجيشان) أجمعان ولا (جاء القبيلتان جمعاوان) والاستغناء عن كلا وكلتا، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك.[3] فالملاحظ أن السّهيلي تتبّع رأي البصرين وخالف مذهب الكوفيين.

---

[1] المصدر السابق، ص 296.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 296.

[3] بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، شرح ابن عقيل، دار التراث، مصر، القاهرة، 1980م، ط20، ص 212.

ـ من الآراء التي انفرد بها السّهيلي وكان رأيه الخاص به في إعراب الأفعال الخمسة: فهو يرى أن الأفعال الخمسة في حال الرفع فإن النون هي النائبة عن حركة الإعراب، أما في حالي النصب والجزم فالإعراب مقدّر قبل الضمير لا بحذف النون وهذا يخالف ما ذهب إليه جمهور النحاة.

يقول السّهيلي في إعراب الأفعال الخمسة في حال الرفع:" وأما إلحاق (النّون) بعد حروف المدّ في هذه الأفعال الخمسة، فحملت على الأسماء التي في معناها المجموعة جمع السلامة والمثناة، نحو: مسلمون و مسلمان، وهي تثنية الأسماء وجمعها عوضٌ من التنوين في حال الرفع ؛ لأنها إذا كانت مرفوعة كانت واقعة موقع الاسم ، فاجتمع فيها وقوعها موقع الاسم ومضارعتُها له في اللفظ لأن آخرها حرف مدّ ولين، ومشاركتها له في المعنى، فألحق فيها النون عوضا من حركة الإعراب حملا على الأسماء، كما حُملت الأسماء عليها فجُمِعت بالواو والياء."[1]

فالملاحظ أن السّهيلي يذهب إلى أنّ الأفعال الخمسة ترفع بالنون نيابة عن الحركة وقد حمل الأفعال على الأسماء، وأن هذه الأفعال إذا كانت مرفوعة فإنها تكون واقعة موقع الاسم، كما أنها حملت على الأسماء في حالة جمع السلامة والمثنى حسبه نحو: مسلمون ومسلمان، فألحقت بالنون بدلا من حركة الرفع، فكما تنتهي الأسماء في حالة جمع السلامة والمثنى بحرف المد والنون فإن الأفعال الخمسة تنتهي كذلك بحرف مد ونون في حالة الجمع والتثنية، فهي محمولة على الأسماء بإلحاق النون لحرف المد في حال الرفع، ويزيد عن ذلك فيقول: فالنون في تثنية الأسماء وجمعها أصل للنون في تثنية الأفعال و جمعها، وحروف المدّ في تثنية الأفعال وجمعها ـ أعني علامة الإضمار ـ هي أصل لحروف المدّ في تثنية الأسماء وجمعها، التي هي علامات إعراب أو حروف إعراب"[2]

ثم يرد السّهيلي عن الذين يتساءلون عن عدم ثبوت النون في حال النصب والجزم، بأن الأفعال الخمسة في حال النصب والجزم لم تقع موقع الأسماء لذلك لم تحمل عليها، فيقول فيها: فإن

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص123.

[2] المصدر نفسه ، ص124.

قيل فلِمَ لمْ يثبتوا هذه النون في حال النصب والجزم من الأمثلة الخمسة؟ قلنا: لعدم العلة المتقدمة وهي وقوعها موقع الاسم ؛ وأنت إذا أدخلت النواصب و الجوازم لم تقع موقع الأسماء لأن الأسماء لا تكون بعد عوامل الأفعال، فَبَعُدَت الأسماء ولم يبق فيها إلا مضارعتها لها في اتصال حروف المدّ بها، مع الاشتراك في معنى الفعل."

ولم يدع السّهيلي أيّ شك لرأيه في إعراب الأفعال الخمسة في حالة النصب والجزم، فها هو مرة أخرى يجيب الذين يتساءلون عن حالة الإعراب هنا، وهذا ردّه:" قلنا مقدّر، كما هو في كل اسم وفعل آخره حرف مدّ ولين، سواء كان حرف المدّ زائدا أو أصليّا، ضميرا أو غير ضمير فالأصلي نحو: يرمي و القاضي، ونحو: عصا، و رحى، والزائد، نحو: سكرى، والضمير نحو: غلامي، وصاحبي، إلا أنه مع هذه الياء مقدّر قبلها ـ أعني الإعراب ـ وهو في يرمي و يخشى وسكارى ونحو ذلك مقدّر في نفس الحرف لا قبله، لأنه لا يتقدّر إعراب اسم في غيره. وإذا ثبت ذلك فقولك: لن يفعلوا، ولن تفعلي، إعرابه مقدّر قبل الضمير في لام الفعل كما هو كذلك في غلامي، وليس زوال النون وحذفها هو الإعراب، لأنه مستحيل أن يَحول بين حرف الإعراب وبين إعرابه اسم فاعل وغيرُ فاعل، مع أنّ العدم ليس بشيء، فيكون إعرابا (وعلامة لشيء في أصل الكلام ومعقوله، والله أعلم." [1]

فالسّهيلي له رأيه الخاص الذي انفرد به في إعراب الأفعال الخمسة في حالة النّصب والجزم فهي حسبه تعرب بحركات مقدّرة قبل الألف والواو والياء، وليس حذف النون هو سبب إعرابها. كما أن هذه الأفعال لا تقع موقع الأسماء في حالة النصب والجزم.

وقد قال السيّوطي في"همع الهوامع "ـ في إعراب الأفعال الخمسة ـ أنه قيل بأن الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنّها في المثنى و الجمع السّالم كذلك، وأنّ الاستراباذي ردّ على ذلك في البسيط بأنّه لو كان كذلك لكانت النون قد ثبتت في الأحوال الثلاثة. وقال أيضا أن الأخفش سار على

[1] المصدر السابق ، ص123. .

خطى السّهيلي في إعراب هذه الأفعال بحركات مقدرة قبل الألف والواو والياء والنون دليل على ذلك. [1]

ـ لا يزال السّهيلي ينفرد بآرائه وله في الأسماء الخمسة رأي خاص: يقول السّهيلي في مسألة(من باب معرفة علامات الإعراب): " قوله: الواو: علامة الرفع في خمسة أسماء معتلة. اعتلال هذه الأسماء على غير قياس ؛ إذ كان قياس (الواو) إذا تحرّكت، وانفتح ما قبلها أن تنقلب ألفا، فيكون الاسم مقصورا، وهذه الأسماء حُذفت أواخرها في حال الإفراد والانفصال عن الإضافة"[2]. ويضيف في السّياق نفسه: " فإذا أضيفت وزالت علة التنوين، رجعت الحروف المحذوفة وكان الإعراب فيها مقدّرًاكما هو مقدّر في الأسماء المقصورة. وقد قال بهذا القول طائفة من النّحويين."[3]

لكن السّهيلي يخالف النحاة فيما ذهبوا إليه بأنّ الأسماء الخمسة معربة بالحروف، فيقول في ذلك: " والأمر فيها عندي: أنها علامات إعراب، وليست حروف إعراب، والمحذوف منها لا يعود إليها بالإضافة، كما لا يعود المحذوف من (يد) و(دم)."[4] وقسمها إلى قسمين:

* **"أبوك"، "أخوك"، "حموك"**:فيقول في هذه الأسماء الثلاثة:" وكان ينبغي على هذا أن يَتِمَّ لفظها في حال الإضافة كما تمّ معناها، إلّا أنّهم كرهوا أن يُخْلُوا الخاء من ((أخ))، والباء من ((أب)) من الإعراب الحاصل فيها ؛ إذ ليس في الكلام ما يكون في حال الإفراد، ولا يكون حرف إعراب في الإضافة، فجمعوا بين الغرضين، ولم يبطلوا أحد القياسين، فمكّنوا الحركات التي هي علامات الإعراب في الإفراد فصارت حروف مدّ ولين في الإضافة."[5]وأمّا في ((حَمٌ)) فيقول:" فكان الأصل فيها ((حَمَأ)) بالهمزة فلم يكونوا ليُعَوّضوا من الهمز همزًا آخر فجعلوه كأخ

---

[1] انظر: السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص 171، 172.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص113.

[3] المصدر نفسه، ص 113.

[4] المصدر نفسه ، ص 114.

[5] المصدر نفسه ، ص115.

وأبٍ."[1] فهذه الأسماء الثلاثة أبوك، أخوك، وحموك هي عند السّهيلي في حالة الإفراد معربة بالحركات على الباء والخاء والميم، وهي كذلك معربة بالحركات في حال الإضافة، ولكنهم أشبعوا هذه الحركات إذ يقول: " فالضمةإذًا التي هي علامة الرفع في ((أخ))، هي بعينها علامة الرفع في ((أخوك))، إلّأ أنّ الصوت بها مُدَّ، ليتَمّموا اللفظ كما تمّموا المعنى بالإضافة إلى ما بعد الاسم."[2]

* **"فوك" و" ذو"**: أما(فوك)فيرى أن الواو فيها هي حرف الإعراب، إذ يقول: " وأما قولهم "((فوك))في الرفع، و ((فاك)) في النصب، و((فيك)) في الخفض، فحروف المدّ فيها حروف إعراب بخلاف ما تقدّم في ((أخيك))و((أبيك))، و((حميك)).والفرق بينها وبين أخواتها:أن ((الفاء))لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها، فلم يلزم في (الخاء) و (الباء)؛ لألا تراهم يقولون: ((هذا فيَّ)) و ((جعلتُه في فيَّ))، كما يقولون:((هؤلاء مسلميّ))فيثبّتونها مع ياء المتكلم. وهذا يدلّك على أنها حرف إعراب بخلاف أخواتها، ألا تراهم في حال الإفراد كيف أبدلوا من الواو ميما ليتعاقب عليها حركات الإعراب ويدخلها التنوين"[3] والملاحظ أنه يرى أن الواو فيها حرف إعراب ويستدل عليه فيّ فوك" بثبوتها في حال الإضافة إلى الياء عندما تقول: هذا في، وجعلته في فيّ، وأيضا إبدال الميم منها في حال الإفراد ليتعاقب عليها حركات الإعراب وهذا بخلاف أخواتها (أوك، أحوك، حموك) التي تذهب منها حروف المد في حال الإضافة إلى الياء. وأما " ذو" فيقول: "وأما((ذو مال)) فكان الأظهر فيه أن يكون حرف العلة حرف إعراب." [4]

وبهذا التقسيم للأسماء الخمسة، يكون الإمام السّهيلي قد انفرد برأيه ومذهبه الخاص في إعرابها. وقد تأثر به تلميذه الرّندي، يقول أبو حيان::" وذهب السّهيلي وتلميذه أبو علي الرندي إلى أن فاك وذا مال معربات بحركات مقدرات في الحروف، وأن أباك وأخاك وحماك وهناك

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص116.

[2] المصدر نفسه، ص 115.

[3] المصدر نفسه، 118.

[4] المصدر نفسه، ص119.

معربة بالحروف."[1] وذكر الأنباري أن أبا عثمان المازني ذهب إلى أن حرف الباء حرف الإعراب وأن الواو والألف نشأت عن إشباع الحركات.[2] ويرى محمد إبراهيم البنّا أنّ المزني قد اطّرد كلامه على جميع هذه الأسماء، أم السّهيلي فقد حكّم أصله المتقدم، وربما هذا ماجعله يعرب بعضها بالحروف المشبعة عن الحركات وبعضها الآخر بالحركات المقدرة. [3]

ـ يرى السّهيلي أنّ (إن) الشّرطية أصل إن النافية: وقد ذكر هذا في مسألة (في صيغة الفعل بعد الجوازم) و هو يوجه وقوع لفظ الماضي بعد إن النافية مرادا بها المستقبل وقال إنّها أصلها إن الشرطية فيقول فيها: " وقد أجازوا في ((إن))النافية من وقوع المستقبل بعدها بلفظ الماضي ما أجازوه في ((إن)) التي للشرط، قال الله تعالى ((وَلَئِنَ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ))سورة فاطر الآية 41 "[4] ولو جعلت مكان ((إنْ))ههنا غيرَها من حروف النفي لم يَحْسُن فيه مثل هذا ؛ لأن الشرطية أصل للنافية ؛ كأن المجتهد في النفي إذا أراد توكيد الجحد " يقول: إن كان كذا وكذا فعلّى كذا وكذا أو فأنا كذا، وكثر هذا في كلامهم حتى حُذِف الجواب وفهِم المقصد، فدخلت ((إنْ)) في باب النفي والأصل ماقدمناه، والحمد لله."[5]

يرى محمد إبراهيم البنّا لعلّ السّهيلي قد لاحظ كثرة استعمال ((إنْ)الشرطية في الكلام، فبنى عليه أصالتها لـ (إنْ) النافية، وإلّا فقد كان الشّأن أن تكون إن النافية أصلا للشرطية، ويستدل البنّا بقول السّهيلي تُفيد اجتهادا في النفي توكيد ـ كأن المجتهد في النفي إذا أراد توكيد الجحد ـ ثم يضيف البنّا وأما إن النافية فلا تفيد التوكيد، فكان ينبغي أن تكون أصلا لتمحض دلالتها، ولعلّه لا حظ معنى النفي يمكن أن يلتمس في الشّرطية، ومعنى الشّرط مفقود في النافية، فراعى أصالة إن الشّرطية لإن النافية.[6]

---

[2] أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص838.

[2] انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص14.

[3] محمد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النّحوي. ص332.

[4] سورة فاطر الآية 41 .

[5] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 163.

[6] انظر: محمد إبراهيم البنّا، أبوالقاسم السّهيلي ومذهبه النّحوي. ص224.

4 / مقارنة السّهيلي بين المدارس النّحوية المختلفة (البصريّة والكوفيّة) وكيفية دمج بعض الآراء:

يمثل علم النحو أحد الركائز الأساسية لفهم النصوص العربية القديمة، وعلى رأسها القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. وقد نشأت في هذا السياق مدارس نحوية كبرى أبرزها البصرية والكوفية، ولكل منهما منهجها الخاص في تفسير الظواهر اللغوية وتحليل البنية النحوية، وقد اهتم العلماء عبر العصور بدراسة هذه الاختلافات، وكان من بينهم عبد الرحمان السّهيلي الذي يعدّ من الأعلام الذين لم يقتصروا على التبعية المطلقة لإحدى المدرستين، بل سعى إلى تحقيق توازن بين الآراء، مستندا إلى الدليل العقلي والنقلي، وموجّها نظره نحو نتائج الفكر لا مجرد التقليد. ومن هنا فإنّ دراسة مقارنة السّهيلي بين البصريين والكوفيين من خلال نموذج " نتائج الفكر"، تسهم في كشف عمق منهجه النحوي، ووعيه بأهمية التوفيق بين الآراء المختلفة خدمة للغة وفهم النصوص. ومن بين هذه الآراء:

1ـ في لَكِنْ: لقد ذكر الإمام السّهيلي رأيه فيها وقال إنّ" لكن" مركّبة وليست مفردة إذ يقول:

" وأما ((لَكِنْ)) فأصحّ القولين فيها أنّها مركبة من ((لا)) و((إِنَّ)) و((الكاف)) التي هي للخطاب ـ في قول الكوفيين ـ ما أراها إلّا كاف التّشبيه، لأنّ المعنى يدلّ عليها إذا قلت: ذهبَ زيْدٌ لكِنَّ عمرًا مقيمٌ، تريد: لا كفعل عمرو. فـ (لا) لتوكيد النفي عن الأول، و (إنّ) لإيجاب الفعل الثاني، وهو المنفي عن الأول ؛ لأنّك ذكرت الذهاب الذي هو ضدّه، فدل على انتفائه. فلا تقع ((لكنّ)) إلا بين كلامين متنافيين، فلذلك تركّبت من ((لا)) و((الكاف)) و((إنَّ)) إلاّ أنهم لما حذفوا ((الهمزة)) المكسورة، كسروا الكاف إشعارًا بها. ولابدّ بعدها من جملة إذا كان الكلام قبلها موجبا، شدّدت نونَها أو خفّفت، (فإذا كان ماقبلها منفيا اكتفيت بالاسم المفرد بعدها إذا خفّفتَ) النون منها، لعلم المخاطب أنه لاُ يضاد النفي إلا الإيجاب، فلما اكتفت باسم مفرد ـ وكانت إذا خففت نونها لا تعمل ـ صارت كحروف العطف فألحقوها بها؛ لأنّهم حين استغنوا

عن خبرها بما تقدم من الدلالة، كان إجراء ما بعدها على ما قبلها أولى وأحرى؛ ليتفق اللفظ كما اتفق المعنى."[1]

إن أبا القاسم السّهيلي كان مخالفا للبصريين الذين يرون أن لكن ليست مركبة بل هي بسيطة وتفرّد برأيه رغم أنه أخذ برأي الكوفيين في أنّ((لكن)) مركبة لكنه قال أنّ الكاف ليست للخطاب ولكنها للتشبيه. فالكوفيون كان قولهم ((لكن)) " في أنّ الأصل في ((لكنّ)): إنّ، زيدت عليها ((لا، والكاف)) فصارتا جميعا حرفا واحدا، كما زيدت عليها اللام والهاء في قول الشاعر:

لَهِنَّكِ من عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ على هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ من يَقُولُها

فزاد اللام والهاء على إن، فكذلك ههنا، زاد عليها لا والكاف، فما وصل في لأوله، نحو: (هذا وهذاك)"[2]

و فقد جاء في حاشية الصّبان" وقال الفراء: أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقولك:

وَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اِسْقِنِي إِنِ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

وقال الكوفيون: مركبة من لا وإن والكاف الزّائدة لا التّشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا." [3] أما أبو البقاء العكبري في كتابه (اللباب في علل البناء والإعراب): " لكن مفردة. وقال الكوفيون: هي مركّبة من (لا) و(إن) و(الكاف) زائدة و(الهمزة) محذوفة وهذا ضعيف جدّا؛ لأنّ التركيب خلاف الأصل ثمّ هو في الحروف أبعد، ثمّ إنّ فيه أمرين آخرين يزيدانه بعدا وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة، وحذف الهمزة في مثل هذا يحتاج دليل قطعيّ."[4]

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 267.

[2] فطيمة رزاق، منهج السهيلي في الدرس النحوي ، ص 98.

[3] الصبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ، تح: طه عبد الرّؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، ج1، مصر، القاهرة، دط، ص 424.

[4] أبو البقاء العكبري، اللّباب في علل الإعراب والبناء، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، القاهرة، ط1، 2009، ص 149.

وهكذا فإن أبا القاسم السّهيلي كان مخالفا للبصريين الذين يرون أن لكن ليست مركبة بل هي بسيطة وتفرّد برأيه رغم أنه أخذ برأي الكوفيين في أنّ((لكن)) مركبة لكنه قال أنّ الكاف ليست للخطاب ولكنها للتشبيه.

2ـ في" تقديم الخبر": قال السّهيلي في فصل " تقديم الخبر": وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت و البدل ولذا كان الجريان على المنعوت والمبدل منه واتّباعه في الإعراب لازما. وإذا كان الأمر كذلك فالقول إذا ما**قاله الخليل ـ** رحمه الله تعالى **ـ في امتناع تقديم الخبر عليه قياسا على النعت والبدل والتوكيد.** إلا أن حال الخبر في التقديم أخف من تقديم التوابع ؛ لأن التوابع من تمام الاسم المتبوع، وليس الخبر من تمام المبتدأ ولكنه من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ؛ ألا ترى أن النعت مع المنعوت لا يكون كلاما كما يكون الخبر مع المبتدأ كلاما. فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت، فلا يتقدم عليه بإجماع، وخبر المبتدأ ـ وإن كان العامل فيه معنويا ـ فالعامل المعنوي لا يتقدم على معموله عليه للسر الذي ذكرنا في غير هذا الموضع، ولكنه يفارق النعت والبدل قليلا بما قدمناه من الفرق."[1] فالسّهيلي يجيز تقديم الخبر على المبتدأ ويستدل على ذلك بالقياس.

ويقول أيضا أبو القاسم مستدلا بالسّماع:" فإن قيل: كيف يستقيم من الخليل منع تقديم الخبر مع كثرته في القرآن الكريم والكلام الفصيح، نحو قوله تعالى:((وَ آيَةٌ لَّهُمُ اللَّيْلُ))[2] سورة يس الآية 38، ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم: مُسيءٌ أنت، و مسكِينٌ فلان، ؛ لا سيما وفي الحديث:(مسكينٌ رجلٌ لا زوجَ له ! مسكينة امرأة لا زوج لها!) [3] وقوله هنا استفهام غرضه التعجب والاستغراب ممن يرون أن منع الخليل لتقديم الخبر على المبتدأ أمر لا يستقيم، لكنه لا يلبث إلا وقد دحض هذا الاستغراب بقوله:" لا يخفى على مثل الخليل مثلٌ هذه الشواهد، ولكنّه أراد منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرّد من المعاني التي هي نحو المدح والذّم والتّرحُّم والتعظيم وغير ذلك ؛ لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسّنت تأخير المبتدأ ؛ لأنه

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص416.

[2] سورة يس الآية 38.

[3] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو ، 416.

صار بسببها مفعولا في المعنى. ألا ترى أنّك إذا قلت: حسن زيد؟!، فإنّ المعنى: أستحسن زيدا؟! وإذا قلت: مسيء عمرو! فالمعنى: اذمُّ عمرًا. وإذا قلت: مسكين فلان!، فالمعنى: أرحمُ فلانًا و أرقُّ له. وأشعرت هذه الصّفات كلّها بهذا المعنى الذي لو لفظ به مصرحًا لكان مقدّما والاسم هو المبتدأ في اللفظ، وهو المذموم أو المرحوم في المعنى. وأما إذا تجرَّد الخبر من هذه القرائن كلها مثل قولك: قائم زيد، وذاهب عمرو، وخيّاط أخوك، فهو الذي أراد الخليل أنه يقبح تقديمه، والله أعلم."[1] فالسّهيلي يرى جواز تقديم الخبر على المبتدأ إلا أنه يستقبحه إذا لم يكن مشتملا على معاني المدح والذّم والترحم والتعظيم وغيرها من المعاني. ثم لا يكتفي بذلك لكنه يبدي رأيه فيما قاله سيبويه في كتابه، فيقول: " وأما ما حكاه سيبويه من قولهم: (قائم أنا) فليس (أنا) مبتدأ، إنّما هو تأكيد للمضمر في (قائم)؛لأن (قائم)خبر ابتداء محذوف ؛ وكانّ قائلا قال له: ماأنت؟ فقال: (قائم). ثم أكد بقوله:أنا. ولا يمنع الخليل مثل هذا ؛ فقد يجوز على هذا: قائم زيدٌ، إذا سألك سائل أو توهمت منه إرادة السؤال عن زيد، فتقول: قائم، ؛أي: هو قائم، فيكون حينئذ (زيد) بدلا من الضمير المستتر في (قائم)، وذلك الضمير عائد على أول الكلام لا على (زيد)، فإن عاد إلى زيد لا على شيء في أول الكلام فـ(زيد)مبتدأ و (قائم) خبر مقدم، وهو الذي منعه الخليل."[2] و كلام سيبويه هذا لا يدل على أن الخليل يمنع جواز تقديم الخبر.

ذكر الأنباري في مسألة تقديم خبر المبتدأ عليه، إلى أنه قد " ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة، فالمفرد نحو: قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ عمرو، والجملة نحو: أبوهُ قائمٌ زيدٌ، و أخوه ذاهبٌ عمرو، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد أو الجملة.

وأما الكوفيّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردا كان أو جملة لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت:(قائم زيد) كان في (قائم) ضمير (زيد)؟ وكذلك إذا قلت (أبوه قائمٌ زيدٌ) كانت الهاء في (أبوه)ضمير (زيدٌ)،

[1] المصدر السابق ، ص417 .

[2] المصدر نفسه ، نفس الصفحة.

فقد تقدّم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلافَ أنَّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه."[1] ويضيف قائلا:" وأما البصريّون فاحتجّوا بأن قالوا: إنّما جوّزنا ذلك لأنّه قد كثيرا في كلام العرب وأشعارهم ؛ فأمّا ما جاء من ذلك في كلام العرب فقولهم في المثل:(في بيته يُؤتى الحَكَم)، وقولهم: في أكفانه يُلَفُّ الميّتُ، ومشنوء من يَشْنَوكَ)، وحكى سيبويه:(تميميٌّ أنا) فقد تقدّم الضمير في هذه المواضع كلّها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحكمُ يُؤْتى في بيته، والمَيّتُ لُفَّ في أكفانه، ومن يَشنوّك مشنوءٌ، وأنا تميميٌّ، وأمّا ما جاء من ذلك في أشعارهم، فنحو ما قال الشّاعر:

بَنُونَا بَنو أبنائنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَال الأَبَاعِدِ

ويُرْوَى (الأَكَارِم) وتقديره: بَنُو أَبْنَائِنَا بَنُونَا،

وقال الآخر:

فَتًى مَا ابْنُ الأَغَرِّ إذا شَتَوَنَا وحُبُّ الزَّادُ في شَهْرَى قُمَاحِ

وتَقْديرُهُ: ابنُ الأغَرّ ِ فَتًى ما إذا شَتَوْنَا."[2]

ومما سبق فإن الخليل وسيبويه وغيرهم من البصريين يقولون بجواز تقديم الخبر عن المبتدأ عليه سواء كان مفردا او جملة. مستدلين بما تقدم من كلام العرب نظما وشعرا. بينما الكوفيون فإن تقديم الخبر على المبتدأ عليه لا يجوز.

المبحث الثّاني: تأثير التّفكير النّحوي للسّهيلي على الدّراسات النّحوية المعاصرة:

يعد أبو القاسم السّهيلي من أبرز علماء النحو في الأندلس، وقد أسهمت أفكاره في تطور النحو العربي و ظهور مدارس نحوية جديدة، فقد تميّز منهجه بالجمع بين العقل والنقل، والاهتمام بالتعليل النحوي، وتقديم آراء مستقلة أثرت في الدراسات النحوية لا حقا.

[2] أبو البركات بن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص61.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 63.

1 / تأثير أفكار السّهيلي في تطوّر النّحو العربي وظهور مدارس نحويّة جديدة:

1.1ـ منهجية مبتكرة في التأليف النحوي: ألف السّهيلي كتابه " نتائج الفكر في النحو" الذي تميّز بترتيب أبوابه على غرار "كتاب الجمل " للزجاجي، مع إضافة لمسات شخصية في عرض المسائل النحوية. فقال: " مقصدنا أن نرتّبها على أبواب كتاب ((الجمل)) لميل قلوب الناس إليه". [1] وهو لا ينسخ عن نتائج الفكر على الجمل، وإنما رتبه على أبوابه حتى يستفيد الناس منهم. وقد ذكر في مقدمة كتابه هذا سرّ تسميته، فيقول: وقد عُزِم لي بعد طول مطالبة من الزمان...على جَمْعِ نُبَذٍ من نتائج الفِكْر التي اقتنيتها في خُلسٍ من الدهر." [2]

ويدور موضوع " نتائج الفكر " حول النحو وإن امتزجت بثقافته المتعددة التي كان يتوسل بها إلى تقرير ما يهدف إليه من الآراء، لا أنّ هذه الثقافة المتعدّدة كانت غرضا من أغراض الكتاب. وكثيرا ما يُردّد في عباراته كلمة ((الفِكْر)) ـ بكسر فسكون ـ ويعني بها التّأمل والتدبّر وإعمال النظر، يقول في مقدّمة كتابه " الرَّوْضُ الأُنُف " بعد أن ذكر مصادره فيه "((... سوى ما أنتجه صدري، ونفَحَه فْكري، ونَتجَه نظَري)). [3]

ـ لم يُعْنَ السّهيلي بذكر الآراء والتوجيهات كما فعل غيره من النحاة أمثال أبي بركات الانباري والعُكْبُريّ، وإنّما كان أولا صاحب نظرة ذاتية في كل ما عَرَض له من مسائل الكتاب، وقد يخرج من هذه النظرة برأي مبتكر، أو باختيار آراء سُبِق بها، ولكنها تقوم على مقدّمات تمثّل موقفه من اللغة ورأيه فيها، حتى لتحسّ أن هذه الآراء المختارة من صُنْعِه، و كأنها ينبغي أن تُنْسَب إليه.[4]

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص33.

[2] المصدر نفسه، ص 35.

[3] المصدر نفسه ، ص 34.

[4] ينظر: المصدر نفسه ، ص 36.

ـ يقول محمد ضيف أن في عصر النحاة الموحدين يكثر فيه الذين عَنُوا بشرح كتاب سيبويه و إقرائه للطلاب وفَكِّ مُعْمَياته " وأنْبَه من هؤلاء أبو بكر بن طاهر و **أبو القاسم السّهيلي** والجزولي وابن خروف."[1] وقال أيضا:" أما السّهيلي فهو أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله الضرير صاحب كتاب الروض الأنف في شرح السيرة النبوية المتوفى سنة 581 للهجرة، وهو تلميذ ابن الطراوة وابن طاهر. وكان بارعا في العربية والتفسير وعلم الكلام. ومن كتبه المتصلة بالدراسات النحوية كتابه " نتائج الفكر " واشتهر بأنه صاحب استنباطات دقيقة وأنه يُشْغَف بالعلل النحوية، واختراعها على شاكلة الأعلم الشنتمري حتى ليقول ابن مضاء: إنه كان ليولع بها ويخترعها ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة و بصرًا بها."[2] و في كتب النحو اختيارات مختلفة للسّهيلي من مذاهب البصريين والكوفيين والبغداديين، من ذلك أنه كان:

ـ يرى رأي المبرد في أن التعدية بالباء الجارة تخالف التعدية بالهمزة، فإذا قلت (ذهبت بزيد) كنت مصاحبا له في الذهاب بخلاف قولك (أذهبت زيدًا)معديا للفعل ذهب بالهمزة. وكان يذهب مذهب ابن درستويه البصري في أن نائب الفاعل في مثل (مُرَّ بزيد) ليس الجار والمجرور و إنما ضمير مستتر عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير (مُرَّ هو) أي المرور. وكان يذهب مذهب الكسائي وهشام في أن فاعل الفعل الأول مثل (ضربني وضربت زيدا) محذوف ، وكان ينكر من الفرّاء أن تأتي الحال مؤكدة وأنها في مثل (فتبسّم ضاحكا) مبينة لا مؤكدة. ومما ذهب مذهب الكوفيين أن إنَّ و أخواتها لا تعمل عمل في الخبر، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها عليه، وكان يحتج لذلك بأنها أضعف من الأعمال فلا تعمل عملها. وكان يأخذ برأي البغداديين والكوفيين جميعا في أن النكرة لا يجوز أن تبدل من المعرفة إلا إذا وصفت مثل(يسألونك عن الشّهر الحرام قتال فيه) محتجّا بأنها إن لم توصف لم تفد أي فائدة

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، ص 298.

[2] المرجع نفسه، ص300.

مثل (مررت بزيد برجل). ومن آرائه التي كان يتبع فيها سيبويه أن (أنَّ) المفتوحة وما بعدها لا تؤوّل بمصدر وإنما تؤول بحديث بخلاف أن الناصبة للمضارع فإنها تؤول معه بمصدر. وكان ينكر مفعولي ظن وأخواتها أصلهما مبتدأ و خبر. وكان يذهب إلى أن مهما قد تأتي حرفا كقول زهير:

ومهما تكن عند امرئ من خليقةٍ وإن خالها تَخْفَى على الناس تُعْلَمِ

مستدلا بأنها في البيت لا محل لها لأن (تكن) معها اسمها وخبرها. وذهب إلى أن لا العاطفة إنما تقع بين متعاندين مثل (جاء رجل لا امرأة)، بخلاف (جاء رجل لا زيد) لصدق اسم الرجل عليه، كما ذهب إلى أن الاستفهام التقريري في مثل (ألست بربّكم) خبر موجب. [1]

لقد تناول السّهيلي المسائل النحوية في كتابه" نتائج الفكر في النحو" بطريقة جديدة فأبدع في العرض والمنهج حتى يخلص إلى تقرير النتيجة التي يتوصل إليها، فكانت ملا مح التجديد تلوح إلى الأفق في تطور النحو، فلم يكن مقلدا بل كان مجتهدا في البحث في خلفيات النحو وتصاريفه.

1-2ـ التعليل النحوي عند السّهيلي وتأثيره في التيسير النحوي:

" والعلة هي الركن الرابع من أركان القياس. وهي تبرز ذلك الحكم وتوجبه. والنحاة يعللون لإعرابهم بالعلة الظاهرة أو المقدّرة. مثال ذلك: ماحكم نائب الفاعل؟ فالفاعل أصل، ونائب الفاعل فرع، والعلة الموجبة لقياس الثاني على الأول هي الإسناد، وحكم الفاعل الرفع، فيكون حكم نائب الفاعل الرفع كذلك. ومن هذا المثال يظهر لنا العلة عنصر أساس في العملية المقاسة، إنها سبب الظاهرة المدروسة، وما يمكن أن يكون موضوعا للبحث من الظواهر اللغوية

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 299، 300.

كثيرا جدا. ولذلك لا تكون العلة واحدة بل متعددة. وقسمها الزجاجي إلى ثلاث علل: تعليمية وقياسية وجدلية نظرية." [1]

وقد توسع مجال العلة النحوية وعرفت ازدهارا كبيرا في بلاد المشرق العربي وخارجه ولا سيما في الأندلس. ويعد أبو القاسم السّهيلي من أبرز علماء النحو الذين كان لاجتهاداتهم النحوية وآرائهم التي تفردوا بها أثر في تيسير النحو وفتح باب التجديد، وذلك كان نتيجة لاختلاف أصول التفكير النحوي لديه خاصة في نظرية العامل والتعليل بعد انتقاده لهذه النظرية عند النحويين على أن يقدم نظرية جديدة تتجاوز ما يحدثه العامل في آخر الألفاظ إلى ما وراءها من معانٍ يتشارك فيها المتكلم والمخاطب.

وإن السّهيلي لم يؤلف كتابا يحمل عنوان " العلة " ولا كتابا ورد في عنوانه لفظ العلة، أو مفهوما لها، لكنه أخذ يعمل فكره لاستخراج العلل مستندا إلى خبرته في تقصي مقاصد العرب في استعمالاتهم، مستخدما العقل والقياس.

إن معظم الدراسات لا تعترف بجهود السّهيلي وبنظرية العامل وانه تناول ملامح التيسير النحوي ويكاد يكون الإجماع بين الدارسين أن المحاولة الأولى لثورة التجديد تعود لابن مضاء الأندلسي (ت 592هـ) ولعل انتقاد ابن مضاء للسهيلي وهو ينتقد الأعلم، كان سببا في عدم الاعتراف بذلك الجهد. وذلك بقوله: "وكان الأعلم ـ رحمه الله ـ على بصره بالنحو، مولعا بهذه العلل الثواني، ويرى أنها إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل، وكذلك صاحبنا الفقيه أبو القاسم السّهيلى ـ على مشاركته ـ رحمه الله ـ يولع بها، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصّنعة وبصَرًا بها"[2].

وتلوح إلى الأفق ملامح التيسير النحوي في التعليل من النماذج التالية:

[1] محمد خان، أصول النحو العبي، دار علي بن زيد للطباعة والنشر، بسكرة، الجزائر، ط2، 2015، ص89، 90.

[2] ابن مضاء أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان اللّحمي القرطبي، تح: محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، ط1، 1979م، ص 133.

* **إذ " بمعنى " أن"**: قال السّهيلي: " وأما ((إذ)) في قوله تعالى: ((إِذِ ظَّلَمْتُمْ)) الزّخرف الآية 39. ففيها معنى الاقتران بين الفعلين، كما كان فيها ذلك في حال الظرفية ؛ تقول: لأَضْرِبَنَّ زَيْدًا إِذْ شَتَمَنِي، فهي ـ وإن لم تكن ظرفًا ـ ففيها المعنى الأول ظرف، كأنّك تنبّه على أنّك تجازيه على ما كان منه إذ شتم، فإن لم يكن الضرب واقعا في حال الشّتم ظن فله ردّ إليه وتنبيه عليه. فقد لاح لك قرب ما بينهما وبين ((أن)) التي للمفعول من أجله، ولذلك شبّهها ((سيبويه)) بها في سواد كتابه."[1]

فالسّهيلي نسب هذا القول إلى سيبويه وقد صرح بذلك بـ: وذلك شبّهها سيبويه بها في سواد كتابه إلا أن محمد إبراهيم البنا قال ـ في حاشية الكتاب ـ:" لم يقع لي هذا القول في الكتاب. ولعله في نسخة من الكتاب لم تصل إلينا ".[2] يقول سيبويه:" ومثل أَنْ في لزوم (ما) قولهُم إمّا لا، فألزموها ما عوضا. وهذا أحرى أن يلزموا فيه إذْ كانوا يقولون: آثرا ما، فيلزمون ما، شبّهوها بما يلزم من النّونات في لأفعلنّ، واللام في إن كان لَيَفعلُ، و إن كان ليس مثله، وإنّما هو شاذ كنحو ما شبّه بما ليس مثله، فلمّا كان قبيحا عندهم أن يذكروا الاسم بعد أنْ و يبتدئوه بعدها كَقُبِحِ كي عبد الله يقول ذاك، حملوه على الفعل حتّى صار كأنّهم قالوا: إذا صرت منطلقا. فأنا أنطلق معك ؛ لأنها في معنى " إذ" في هذا الموضع و " إذَا" في معناها أيضا في هذا الموضع إلا أن " إذ" لا يحذف معها الفعل." [3] و سيبويه في هذا القول صريح وواضح في أنّ " إذْ " بمعنى " أنْ" .

* **منع الخليل تقديم الخبر على المبتدأ:** يقول السّهيلي: " فإن قيل: كيف يستقيم من الخليل منع تقديم الخبر مع كثرته في القرآن الكريم والكلام الفصيح:" نحو قوله تعالى: ((وَءَايَةٌ لَّهُمُ

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 148.

[2] المصدر نفسه، ص 148.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 294.

اللَّيْلُ))[1]، ونحو ما استشهد به سيبويه من قولهم: مسيء أنت، و مسكين فلان؛ لاسيما وفي الحديث: مسكينٌ رجلٌ لا زَوْجَ له، مسكينة امرأة لا زوجَ لها. قلنا: لا يخفى على مثل [2]الخليل هذه الشواهد، ولكنه أراد منع تقديم الخبر الذي هو خبر محض مجرد من المعاني التي نحو المدح والذّم والتّرحّم والتّعظيم وغير ذلك ؛ لأن تلك المعاني إذا دخلت في الكلام حسّنت تأخير المبتدأ ؛ لأنه قد صار بسببها مفعولا في المعنى."

قال إبراهيم البنّا في حاشية الكتاب أن "عبارة سيبويه لا يُفهم منها أن الخليل يمنع تقديم الخبر على المبتدأ ثم أضاف (1/ 278): وزعم الخليل أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائما مقدما مبنيا على المبتدأ، كما تقدّم وتؤخر فتقول: ضرب زيدا عمرو، وعمرو على (ضرب) مرتفع. وقد بين السيرافي وجه القبح فقال: يريد قولك: (قائم زيد) قبيح إن أردت أن تجعل (قائم)المبتدأ و(زيد) خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل (قائم) خبرا مقدما، والنية في التأخير، كما تقول: ضرب زيدًا عمرو، والنية تأخير(زيد) الذي هو المفعول، وتقديم (عمرو) الذي هو الفاعل. هذا إلا أن يكون للخليل في الكتاب نص غير هذا ".[3]

يقول سيبويه في باب هذا ينتصب على التعظيم و المدح: " ومن هذا التّرَحُّمُ، و التَّرَحُّمُ يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكلّ صفة ولا كل اسم، ولكن ترحَّمْ بما ترحَّمُ به العرب." [4]

ويقول في هذا باب ما يجري من الشّتم مجرى التّعظيم وما أشبهه: " تقول:: أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ: لم ير أن يكرّره، ولا يعرّفك شيئا تنكره، ولكنّه شتمه بذلك. " [5] ومن أبرز أحكام باب هذا ينتصب على التعظيم و المدح مع هذا باب ما يجري من الشّتم مجرى التّعظيم وما أشبهه

---

[1] سورة يس، الآية 27.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 416، 417.

[3] المصدر نفسه، ص 416.

[4] أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح:عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ج2، ط1، ص62.

[5] المصدر نفسه ص 70.

أن الأسماء المنصوبة تنصب بفعل يقدر بلفظ المعنى، مثل: أرحم، أمدح، أذم، وأنه لا يرحم ولا يمدح ولا يذم إلا بهذه الألفاظ أو ألفاظ تدل على هذا المعنى، وقد جعل السّهيلي هذه الأحكام شرطا في تقديم الخبر على المبتدأ." ويظهر أن السّهيلي فيما نسبه إلى الخليل متأثرا بما يعرف عند الفقهاء بتخريج الفروع على الأصول، وهو علم يكشف عن أصول وقواعد الأئمة من خلال فروعهم الفقهية وتعليلاتهم للأحكام وهذا منهج غير معهود عند النحويين "[1]. وهو دعوة إلى التجديد وكسر القيود القديمة. وهذا ما يدعمه قول الحاج صالح:" أضف إلى ذلك البحوث التي كتبها بعض العباقرة من العلماء كالسّهيلي وعبد القاهر الجرجاني والرّضي الاستربادي وغيرهم وأغلب ما تناولنا بالتحليل والتقويم هو ما ذكر من الأقوال العلمية للخليل بن أحمد في كتاب سيبويه" [2]

2ـ تأثير نحو السّهيلي في المدارس النحوية الحديثة:

لقد كان للنحو الأندلسي أثرا ملموسا في تطوير النحو العربي، ذلك جليّ و واضح في تغلب النحو الأندلسي في القطرين (مصر والشام)على النحو البغدادي، وتغلغله في الدراسة والتصنيف كما يبدو آرائهم التي مازال النحويون ينتفعون بها إلى يومنا هذا، ومن مظاهر هذا الحشد الهائل من آراء الأندلسيين في الموسوعات النحوية التي ظهرت بعد ذلك كالمساعد، ومغني اللبيب، وتعليق الفرائد والتصريح وشرح الأشموني، وغيرها.

ويعد **كتاب ((همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)** لجلال الدين للسّيوطي (ت 911هـ) من الكتب المهمة في علم النحو رغم مرور قرون على تأليفه إلا أن مكانته في العصر الحديث لا تزال محفوظة في الأواسط العلمية خاصة في الدراسات اللغوية والنحوية ، فهو مصدر أساسي يعتمد عليه الباحثون وطلبة الدراسات العليا لفهم المسائل النحوية الخلافية والمذاهب النحوية

[1] عايض بن محمد القحطاني، وقفات البنّا في تحقيق (نتائج الفكر) للسّهيلي، الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، العدد 14 يونيو2022، ص206.

[2] عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة . مفاهيم أساسية ـ، كراسات المركز، الجزائر، العدد 4، 2007م، ص5.

المختلفة،" فهو كتاب في القواعد والصرف وهو موسوعة ضخمة لآراء النحاة في تلك القواعد احتشد فيه أسماء لنحاة أندلسيين جنبا إلى جنب مع نحاة بصريين،كوفيين ،بغداديين و مصريين. فيورد مع كل رأي حججه وأدلته التي جمعها من نحو مائة مصنف. ولعل أهمها ارتشاف الضرب لأبي حيان وهو يتعقب فيه آراء النحاة حتى عصره."[1]

ومن نحاة الأندلس الكثيرة التي خطت أسماؤها في قلب كتاب " همع الهوامع " للسيوطي (ت 911هـ) : "الزبيدي، والأعلم وابن طراوة والسّهيلي، وابن السيد البطليوسي، وابن سيدة وابن خروف وابن مالك وابن عصفور وأبو حيان "[2]وغيرهم، وتأتي أهمية كتاب (همع الهوامع) أنه احتفظ لنا بآراء لنحاة الأندلس، وبخاصة الذين لهم آثار مخطوطة، لا يتيسر للباحثين الاطلاع عليها، أو كتب مفقودة لخطاب الماردي والإفصاح لابن هشام الخضراوي وغيرها مما جعله السبيل إلى التعرف على كثير من نحاة الأندلس و آرائهم. فلا تكاد تمر صفحة إلا وقد خط فيها اسم لنحوي أندلسي ومن ذلك يقول: " وجاء عن العرب (وجَدني) في وجدتي مع نون الإناث، واختلف النحاة أي النونين المحذوفة: نون الوقاية أو نون الإناث، وقال سيبويه: نون الإناث واختار قوله ابن مالك، وقال المبرد وابن جني وأبو حيان: نون الوقاية، لأن الأولى ضمير فاعل فلا تحذف، واختار السيوطي رأيهم."[3] وقول في باب النداء:" إن ابن مالك ذهب إلى أن النداء بالهمزة قليل ويذكر أنه وقف على أكثر من ثلاثمائة شاهد لها وأنه أفردها بتأليف خاص." ويقول أيضا:" ويتابع الشلوبين في أن الجملة المفسرة تكون ذات محل أو غير ذات محل حسب ما تفسّره."[4]

---

[1] شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 363.

[2] السوطي ، همع الهوامع ، ص (253،265، 263، 300، 256، 298،260،...)

[3] ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص 364.

[4] المرجع نفسه، ص365.

يقول السيوطي في(الأسباب الموجبة لحذف الخبر): " وخبر بعد لولا، ولوما للامتناع. قال الجمهور: مطلقا، والمختار وفاقا للرّماني، وابن الشَّجري، والشَّلَوْبين، وابن مالك يجب ذكره خاصا، ولا دليل."[1]

من آراء السّهيلي التي ذكرها السيوطي في ((همع الهوامع)) نذكر:

ـ إعراب الأسماء الخمسة:

اتفق النحاة على أن الأسماء الخمسة (أب، أخ، حم، فم، ذو) هي أسماء معربة يقول السيوطي:" في إعراب الأسماء الستة مذاهب: أحدهما: وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات، وهذا مذهب قُطرب، والزيادي، والزّجّاجي من البصريين، و هشام من الكوفيين"[2].

ولكن للسهيلي رأي آخر، يورده السّيوطي في كتابه (همع الهوامع) " أنّ فاك وذا مال معربان بحركات مقدّرة في الحروف، وأن أباك، وأخاك وحماك معربة بالحروف، وعليه السّهيلي والرّندي" [3] يعلل السّهيلي في (نتائج الفكر) سبب مذهبه هذا في الأسماء الخمسة بقوله: " وأما قولهم:(فُوكَ) في الرفع و(فَاكَ) في النصب و (فيك) في الخفض فحروف المد فيها حروف إعراب بخلاف ما تقدم في: (أخيك ، وأبيك، وحميك)" [4] فهو يرى أن (فوك) الواو فيها هي حرف الإعراب و أن الفرق بينها و بين أخواتها أن الفاء لم تكن قط حرف إعراب لانفرادها، فلم يلزم فيها ما لزم في الخاء والباء ويستدل على أن الواو في (فوك) هي حرف الإعراب بثبوتها في حال الإضافة إلى الياء عندما تقول: هذا فَيَّ وجعلته في فيَّ، وبإبدال الميم منها في حال

[1] السّيوطي، همع الهوامع، ص 336.

[2] المصدر نفسه، ص125.

[3] المصدر نفسه ، ص127.

[4] السّهيلي، نتائج الفكر، ص118.

الإفراد لتتعاقب عليها حركات الإعراب، وهذا بخلاف أخواتها، فإنّ حروف المد تذهب فيها في حال الإضافة إلى الياء. وأما (ذو) فيرى كذلك الواو فيها حرف الإعراب.[1]

ثم يضيف قائلا: " فإن قيل فأين علامات الإعراب في حال الإضافة؟ قلنا: الإعراب مقدر فيها، وإن شئت قلت: تغيُّر صيغتها في الأحوال الثلاثة هو الإعراب، والمتغيّر هو حرف الإعراب"[2]. ورأيه هذا تأثر به تلميذه الرّندي.

لكن السّيوطي اختار المذهب " الثاني:" وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك، وأبو حيان أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر".[3] وذلك بقوله:" واستدل لهذا القول: بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه."[4]

ــ **لكنّ (وكأنّ) بسيطة أم مركبة:**(لكنّ) بتشديد النون، من الحروف المشبهة بالفعل، وهي للاستدراك لتوسّطها بين كلامين متغايرين نفيا وإيجابا، فيستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي، وذلك قولك: ما قائم زيد لكنّ عمرا قائم، و لو قام فلان لقمتُ لكنّه لم يقم، غير أنّ النحاة اختلفوا في أبسيطة هي أم مركبة؟ على مذاهب:[5]

ذهب البصريون إلى أنها بسيطة وأنها منتظمة من خمسة أحرف، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف وذهب الكوفيون على الثاني أي أنّها مركبة ثم اختلفوا: فقال الفراء: هي مركبة من

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص118.

[2] المصدر انفسه، ص118.

[3] السيوطي، همع الهوامع، ص126.

[4] المصدر نفسه، ص 126.

[5] ينظر: المصدر نفسه، ص 426.

(لكن) و(أنّ) فطرحت همزة (أنّ) وسقطت نون (لكنّ) لملاقاتها ساكنا. وقال قوم من الكوفيون: هي مركبة من (لا) و(أن)حذفت الهمزة، وزيدت الكاف. وقال آخرون منهم: هي مركبة من (لا) و(كأن).

واختاره السّهيلي. فإذا قلت: قامَ زيد، لكن عمرا لم يقم، فكأنّك قلت: لا، كأن عمرا لم يقم.والمعنى: فِعْلُ زيد لا كفِعْل عمروا. ثم ركّبت وغيّرت للانتشار بحذف الهمزة وكسر الكاف. " قال السّهيلي: لما كان أصل: كأن إن المكسورة، وفتحت للكاف كُسِرت الكاف عند حذف الهمزة، لتدل على المحذوف، لكثرة التغيير ورجّح السيوطي مذهب البصريين، قال:[..و(لكنّ) للاستدراك... وهي بسيطة] [1]

وهكذا نجد أن أفكار السّهيلي تأثر بها من جاء بعده، وقد نقل السيوطي وهو أحد أبرز نحاة العصر الحديث آراءه في موسوعته " همع الهوامع " التي لا يزال إلى يومنا هذا ينهل منها الطلبة و الباحثون والدارسون في أبحاثهم. إذ استشهد السيوطي بآراء السّهيلي في كثير من وهذا إن دل على شيء فقد دل على أن السّهيلي قد ساهم في ظهور مدارس نحوية تميل إلى العقلنة والتفسير البلاغي للنحو.

3ـ معالم علم المعاني في كتاب " نتائج الفكر" في النحو:

يقول عبد الواحد بأن علم المعاني هو:" العلم الذي يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال، أي هو عبارة عن قواعد يستطيع بها المتكلم أن يجعل كلامه مشتملا على الخصوصيات التي يقتضيها الحال. فأسلوب من زاول علم المعاني يمتاز عن سواه بأنّ كلّا من الأسلوبين وإن كان مؤديا بالأصل المراد إلّا أنّ أسلوب البليغ مشتمل على خصوصيات استلزمها المقام بينما كلام غيره يخلو من هذه الخصوصيات فشتّان ما بين الأسلوبين." [2]

---

[2] ينظر: السّهيلي، نتائج الفكر، ص 427.

[2] ينظر: عبد الواحد حسن الشيخ، دراسات في بلاغة عند ضياء الدين بن الأثير، د. تج، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دط، 2002، ، ص 98.

أما علم المعاني عند محمود أحمد نحلة فهو تتبّع خواص تراكيب الكلام على ما يقتضي الحال ذكره." [1] وينظم أبوابه في ثمانية حصرها الأخضري في بيتين شعريين هما:

إسنـــاد مسنـــد إليه مسند ومتعلقـــات فعل تـــورد

قصر وإنشاء وفصل وصل أو إيجاز إطناب مساواة رأوا

فعلم المعاني يتتبع خواص وتركيب الكلام في الإفادة وعلم النحو هو العلم بقوانين يعرف بها أحوال الكلم، كما أدخل علم المعاني في النحو ودلالة الجملة منه في مسائل البلاغة، فليس يكفي في الجملة أن تستوفي شروط الصحة النحوية بل يجب أن تطابق متطلبات المناسبات ومقتضى الأحوال.

كما يمكننا القول أن علم النحو لا يكفي فيه أن يكون علما تعرف به أحوال أواخر الكلمات إعرابا وبناء وإنما علم نظم الكلم وما يتصل به في ضوء المعنى من نظام ترتيب الكلمات في الجمل والمقاصد من التقديم والذكر والحذف وغير ذلك من نواحي تأليف الجملة.

ومنه علم المعاني هو أحد الفروع الثلاثة للبلاغة: علم البيان وعلم البديع، فهو علم يعنى بأحوال اللفظ العربي وتتبع خواص الكلم في الإفادة، وله ثمانية أبواب: المسند و المسند إليه القصر(الحصر) الإنشاء، (الفصل و الوصل)، الإيجاز، الإطناب والمساواة.

وسيتم تسليط الضوء على مدى توظيف السّهيلي هذه المعالم في كتابه " نتائج الفكر " لكشف جانب تطبيقي مهم لعلم المعاني في كتاب يعتبر من نفائس التراث البلاغي والتفسيري ويبرز براعة السّهيلي في الربط بين القاعدة البلاغية والنص مما يسهم في إعادة قراءة " نتائج الفكر" قراءة بلاغية جديدة.

[1] محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربية ((علم المعاني))، دتج، دار العلوم العربية، ط1، بيروت، 1990 ، ص16.

1ـ الحذف: وهو ضرب من ضروب الإيجاز، وهوكما قال عبد القاهر الجرجاني:" باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسّحر، ترى به الذكر والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبين "[1].

* **لا يحذف الفاعل:** يرى السّهيلي أن الفعل له دلالة على معنى الفاعل ـ كونه مخبرا عليه ـ لذلك وجب أن لا يحذف مضمرا أو مُظهرا فيقول: " والفعل لابدّ من ذكر الفاعل بعده "[2]. يقول البنّا:" ولم أجد غير هذا الرأي، ولكن أبا حيان قد نسب إليه أنه يوجب حذف الفاعل في باب التنازع إذا أعمل الثاني وكان الأول مرفوع، وأنّه في ذلك تابع للكسائي وهشام ويزيد بن هشام."[3]

* **في حذف المنعوت:** يقول السّهيلي: فمضمون هذا الفصل ينقسم إلى خمسة أقسام:

1ـ نعت لا يجوز حذف منعوته، كقولك: رأيت سريعا، ولقيت خفيفا. وقد علل ذلك بقوله لا يجوز إقامة النعت مقام المنعوت فتقول: جاءني طويل، ورأيت شديدا وخفيفا وامتنع ذلك لعموم الصفة فلا يدري الموصوف بها ما هو؟[4] وقد أجاز أبو حيان ذلك بالضرورة[5]

2ـ ونعت يُقبح حذف منعوته، وهو مع ذلك جائز، كقولك: لقَيْتُ ضاحكا، ورأيتُ جاهلًا ؛ وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع من الأسماء.[6] وقد علل جوازه باختصاص النعت بنوع معين من الأسماء ولم يذكر وجه القبح، يقول البنّا لعلّ السّهيلي هنا أراد عموم الفعل وعدم اختصاصه بنوع معين من المعمولات، كما قال بأنه لم يجد من نبّه إلى قبح الحذف هنا غيره وأنّ المبرد قد

---

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمدو محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، ص 146.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 84.

[3] محمد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي. ص 380.

[4] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 221.

[5] ينظر: مجمد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص 384.

[6] السّهيلي، نتائج الفكر ص221.

أجاز مطلقا أن يقال: مررت بظريف ومررت بعاقل، وعد أبو حيان الأوجه الجائزة: مررتُ بكاتب وحائض.[1]

3ـ ونعت يستوي فيه حذف الموصوف وذكره في الجواز:، كقولك: أكلتُ طيّبًا، وشربت عذبًا، لاختصاص الفعل بنوع من المفعولات. يقول البنا ان السّهيلي انفرد بالحديث عن هذا القسم، وقد علل استواء الحذف والذكر باختصاص الفعل بنوع معين من الأسماء، فالوصف هنا عام لكن دلالة الفعل أعانت على أن يحل محل الموصوف.[2]

4ـ وقسم يقبح فيه ذكر الموصوف لكونه حشوا في الكلام، كقولك: أكرم الشّيخ، ووقّر العالم، وارفق بالضعيف ؛ لتعلق الأحكام بالصفات واعتمادها عليها بالذكر.[3]علّل القبح بأن في ذكره حشوا فالحكم متعلق بالصفة معتمدا عليه.

5ـ وقسم لا يجوز فيه البتة ذكر الموصوف، كقولك: دابة، وأبطح البرق، وأجرع للمكان، وأسود للحية وأدهم للقيد، وأخيل للطائر، في هذه الأصول نعوت ألا تراهم لا يصرفونها، ويقولون في المؤنث بطحاءُ وجرعاءَ، وبرقاءُ؟ ولكنهم لا يجرونها نعتا على منعوت، فنقف عندما وقفوا، ونترك القياس إذ تركوا.[4] وقد علل عدم الذكر بأنه هكذا نطقوا بقوله:" فنقف عندما وقفوا، ونترك القياس إذ تركوا".

والملاحظ أن السّهيلي لم يغفل عن حذف المنعوت وأهميته سواء في الوجوب أو المنع أوالجواز ولم يسبقه أحد في التفصيل كما تفرد برأيه في(نعت يستوي فيه حذف الموصوف وذكره

[1] ينظر: محمد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص385.

[2] المرجع نفسه، ص385.

[3] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 221.

[4] المصدر نفسه، ص221.

في الجواز).وقد علّق البنا على ذلك بقوله: وقد ذكر البنّا أن السّهيلي فصّل في أحوال هذا الحذف على نهج لم يجد لغيره "[1]

*** لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول لـ " أعلم ":**

يقول السّهيلي: ذكر سيبويه أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول، وتأول أصحابه قوله، قالوا: لا يجوز، لا يحسن، لأن المعمول الأول هو الفاعل في المعنى، ، والفاعل يجوز الاقتصار عليه فتقول: عَلِمَ زَيْدٌ. وإنما الذي لا يجوز الاقتصار عليه المفعول الثاني الذي هو الأول قبل النقل."[2] لكن السّهيلي له رأي آخر فيقول:" وعندي"، فهو يرى أن كلام سيبويه محمول على الظاهر ؛ لأنك لا تريد بقولك: أعلِمتَ زيدا، ، أي: جعلته عالما على الإطلاق، هذا محال، إنما تريد: أعلمتُهُ بهذا الحديث؛ فلا بد إذا من ذكر الحديث الذي أعلمتَه به.[3]

وذكر السّهيلي أيضا:

*** حذف الجار بشروط. [4]**

من خلال هذه الأمثلة، يتضح أن السّهيلي لم يقتصر على شرح ظاهرة الحذف، بل سعى إلى فهم دواعيه وأغراضه البلاغية مما يعد إضافة نوعية في مجال علم المعاني، إنّ منهج السّهيلي في تحليل الحذف يُظهر تفاعلا عميقا بين النحو والباغة، ويعد مرجعا مهما للباحثين في هذا المجال.

وهذا يجعلنا نخلص أن السّهيلي قد أسهم بشكل كبير في إثراء الدرس البلاغي العربي، وجعل من دراسة الحذف مجالا لفهم أعمق للغة العربية وأساليبها البلاغية.

---

[1] محمد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص 284.

[2] المصدر نفسه، ص359.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص359.

[4] ينظر: السّهيلي، نتائج الفكر ص346.

2ـ التقديم والتأخير: لقد خص الجرجاني " بابا" للتقديم والتأخير، وهذا إن دل على شيء فقد دلّ على مكانة التقديم والتأخير عنده، وذلك جلي وبارز في قوله:" هو باب كثير الفوائد جمُّ المحاسن، واسع التّصرف بعيد الغاية، لا يزال يفتَر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان." [1]

*** تقديم الفاعل:**

يقول السّهيلي: " والذي ذكروه حق، ولكنّنا ننبّه إلى مسألتين: إحداهما: لا يجوز تأخير الفاعل وهو معرب والمفعول كذلك.

ـ ومسألة يُقَدّم فيها الفاعل على المفعول فإن أخّر انعكس المعنى، واختلف المقصد والمغزى."[2]

ثم استدل على المسألة الأولى بقولك:" ضَرَبَ القَوْمُ بَعْضَهُمْ بَعْضًا" وقال لا يجوز ذلك من أجل حذف الضمير من المفعول، إذ يرى أنه إذا كان الأصل أن يقال: ضربَ بعضُهم بعضَهم، ؛ إذ حق البعض أن يضاف الكل ظاهرا أو مضمرا ؛ فلما حذفوه من المفعول استغناء بذكره في الفاعل، لم يجيزوا تأخير الفاعل، فيقولوا: ضربَ بعْضًا بعضُهم ؛ لأن اهتمامهم بالفاعل قد قوي وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لابدّ منه ؛ فبعد أن كانت الحاجة إليه مرة أصبحت الحاجة إليه مرتين. ثم بين السّهيلي أن المانع عدنهم من إضافة (بعض) إلى الضمير، أي لم يحذفوا الضمير من الفاعل ويضيفوا المفعول ؛ إذ كان مفعولا دون فاعل، فتقول:(ضرب القومُ بعضٌ بعضَهم) لقرب الفاعل من مرجعه، وأن الفاعل لابد منه، ولا غنى عنه.أما المفعول فهو فضلة في الكلام فهو أولى من حذفه مع الضمير، ثم قال: نعم، قد يضاف إليه (بعض) وهو مفعول إذا كان (البعض) الآخر مجرورا، كقولك: خَلَطْتُ القوَمَ بعضهم ببعض) وعلل ذلك بأن رتبة

[1] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص106.

[2] السّهيلي نتائج الفكر، ص184.

المفعول ههنا التقديم على المجرور كما كانت رتبة الفاعل التقديم على المفعول، فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو تقديمه أهم.[1]

ويقول محمد إبراهيم البنّا : والقرآن الكريم على هذا كما قال السّهيلي بوجوب تقديم الفاعل في قولنا: (ضربَ بعضَهم بعضًا)، نحو: يقول تعالى:((فإن أمنَ بَعضُكم بعضًا))البقرة الآية 283، و((لا يَتّخِذ بعضُنَا بعضًا)) الزخرف، الآية 32، مثال تقديم المفعول على المجرور قوله تعالى:((وجَعَلنا بعضَكم لبعضٍ فتنةً)) الفرقان، الآية 20. وقد نسب أبو حيان هذا إلى الرُّندي تلميذ السّهيلي فقال: وذكر الرّندي والبَهاريّ أنه لا يجوز تقديم المفعول في مثل: ضرب القوم بعضهم بعضا لأن الفاعل مفسر له، والسّهيلي قال متقدم طبعا.[2]

***في ترتيب مفعولي: اختار:**

يقول السّهيلي في مسألة ترتيب مفعولي (اختار) " وقال في الباب:(اخترتُ الرّجالَ زيْدًا) واستشهد بالآية "[3] وقد ذكر في حاشية الكتاب أن النص في الجمل (ص 40): اختَرْتُ الرّجالَ عمرًا، والآية هي قوله تعالى: ((وَاختَارَ مُوسَى قَومَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا))الأعراف الآية 155.[4]

ثم يقول أنه إذا ثبت هذا فللمسألة أحكام وقد ذكرها كمايلي:

ـ "منها: الاختيار تقديم الاسم المجرور إذا لم يسقط حرف الجر، ويجوز فيه التأخير، تقول: اخترتُ من الرّجالِ عشرةً، ولو قدمت (العشرة) لم يحسن ؛ لأن المخاطب يتوهّم أن المجرور في موضع النعت لـ (العشرة)، وليس موضع المفعول الثاني." [5]فالسّهيلي يرى أنه من الأفضل أن لا يسقط حرف الجر أي يتم ذكره للسببين المذكورين حسبه وهما: أن المخاطب يتوهّم أن

---

[1] ينظر: المصدرالسابق، ص 185.

[2] ينظر، البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، ص393.

[3] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 340.

[4] ينظر: المصدر نفسه، نفس الصفحة.

[5] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

المجرور في موضع النعت لـ (العشرة)، في حالة قدمت (العشرة) وقال أنه لم يحسن، وأما السبب الثاني أن المجرور في موضع النعت لـ (العشرة)، لا في موضع المفعول.

ـ " وأيضا فإن (الرجال) معرفة؛ فتقديمه أحقُّ بالاهتمام، كما لزم تقديم المجرور الذي هو خبر عن النكرة من قولك: (في الدارِ رجلٌ) لكون المجرور معرفة، فكأنه المحبر عنه".[1] يرى السّهيلي أن الاسم المجرور (الرجال) معرفة؛ فتقديمه أحقُّ بالاهتمام، كما لزم تقديم المجرور الذي هو خبر عن النكرة. ويضيف حكما ثالثا فيقول: " فإذا حذفت حرف الجر لم يكن بدٌّ من التّقديم للاسم الذي كان مجرورا، نحو: (اخترتُ الرجالَ عشرةً ولو قلت: اخترتُ عشرةً قومَكَ) أو (اخترتُ فرسًا الخيل) لم يجز."[2]

يرى السّهيلي في هذا الحكم أنه إذا حذفت حرف الجر لم يكن بدٌّ من التّقديم للاسم الذي كان مجرورا. فيقول: اختَرْتُ الرّجالَ عشرةً. وفي رأيه أن الحكمة في ذلك هو أن المعنى الذي من أجله حُذِف حرف الجر هو معنى غير لفظ، فلمْ يقوَ على حذف الجر إلا بعد اتّصاله به وقربه منه.

بعد هذا العرض الموجز لظاهرة التقديم والتأخير والتمثيل بنموذجين من " نتائج الفكر " يتبين لنا مدى اهتمام السّهيلي بهذا الأسلوب البلاغي في مؤلفه هذا، ، فقد كشف عن أبعاد دلالية عميقة للتقديم والتأخير موظفا إياه كأداة لفهم أسرار النص القرآني، والتعبير الأدق عن المعاني المقصودة ومن خلال تحليله الدقيق، يتجلى إدراكه العميق للترابط بين المبنى والمعنى، مما يؤكد أن التقديم والتأخير ليس مجرد تلاعب شكلي بالألفاظ، بل هو توجيه مقصود يخدم المعنى البلاغي والديني على حدّ سواء. وبهذا فإن إسهام السّهيلي في هذا المجال فيه إضافة نوعية في مسار تطور علم المعاني، ويستحق مزيدا من التّأمل والدراسة.

[1] المصدر السابق ، ص 384.

[2] المصدر نفسه، نفس الصفحة.

3ـ القصر: القصر في اصطلاح أهل علماء المعاني القصر هو: " تخصيص شيء بشيء أو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوصة"[1]، القصر في اصطلاح علماء البلاغة: " تخصيص شيء بشيء بعبارة كلامية تدلّ عليه." ويقال في تعريفه أيضا: جعل شيء مقصورًا على شيء آخر بواحد من طرق مخصوصة من طرق القول المفيد للقصر." [2] ولكل قصر طرفان مقصور و مقصور عليه للقصر طرق كثيرة أشهرها أربعة وهي: النفي والاستثناء(ما...إلا..)، إنّما العطف بـ(لا، لكن، بل) تقديم ماحق التأخير. "[3]

وإذا عدنا إلى كتاب" نتائج الفكر" نجد أنّ السّهيل تطرق إلى أسلوب القصر عن طريق توظيف أدواته وشرح وتفسير طريقة عملها من هذه الأدوات:

*** القصر بحرف العطف " لا":**

يرى السّهيلي أن:" لا تكون (لا) عاطفة إلا بعد إيجاب، و شرط آخر، وهو أن يكون الكلام قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نفْيَ الفعل عم بعدها، كقولك: جاءَني رجُلٌ لا امرأةٌ، و رجلٌ عالِمٌ لا جاهِلٌ."[4] يقول لو أنك قلت: (مرَرت برجل لا زيد) لم يجز، وكذلك: (مررت برجل لا عاقل)، لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني. وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي. فإذا أردت ذلك المعنى جئت بلفظ (غير)، فتقول: مررت برجل غير زيد و: برجل غير عالم. ولا تقول: برجل غير امرأة، ولا (بطويل غير قصير) لان في مفهوم الخطاب ما يغنيك عن معنى النفي الذي في (غير)، وذلك المعنى دلّ عليه المفهوم حين قلت: بطويل لا قصير. [5] ويقول أيضا إذا كانا اسمين معرفين نحو: مررتُ بزيد لا عمرو، فجائز هنا دخول غير لجمود

---

[1] عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، لبنا، ط1، 2009م.

[2] عبد الرحمان حسن حبنّكة الميداني، البلاغة العربية، دار القلم، دمشق، ج 1، ط1، 1996م، ص523.

[3] السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، دط، د.ت، ص168.

[4] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 269.

[5] ينظر: المصدر نفسه ، ص 270.

الاسم العَلم، وأنّه ليس له مفهوم خطاب عند الأصوليين إلا الصّيرفي من الشّافعية، بخلاف الأسماء المشتقة وما جرى مجراها كـ (رجل) فنه بمنزلة قولك (ذكر) ولذلك دلّ بمفهومه انتفاء الخبر عن المرأة، ويجوز أيضا: مررتُ بزيد لا عمرو، لأنه اسم مخصوص بشخص، فكأنك حين خصصته بالذّكر، نفيت المرور عن (عمرو) ثم أكّدت ذلك النفي بـ(لا).[1]

*** القصر بالاستثناء من النفي بـ " إِنَّما":**

يقول السّهيلي:" وأمّا المسألة الأخرى التي يختلف فيها المعنى، فمثل أن يكون قبل الفعل (إِنّما)، نقول: إنّما يَأكُل زيدُ الخبزَ، فحققتُ ما يتصل، ومحقتُ ما ينفصل. وهذه عبارة سمرقند في (إنّما) يقولون: إنها وضعت لتحقيق المتصل وتمحيق المنفصل، وتلخيص هذا الكلام: انها نفي وإثبات فأثبتَّ لزيد أكلَ الخبز المتّصل به في الذّكر، ونفيت ما عداه، فمعناه: ما يأكل إلا الخبز. فإن قدّمتَ المفعول ههنا فقلت: إنّما يأكلُ الخبزَ (زيدٌ)، اختلف المعنى، وانعكس مقصد الكلام، فكأنّك قلت: ما يأكل الخبز إلَّا زيدٌ."[2]

بعد عرض وتحليل مفهوم القصر بوصفه من أبرز معالم علم المعاني، وتتبعه أيضا في كتاب " نتائج الفكر" للسهيلي، يتبين أن السّهيلي لم يكتف بتوظيف القصر توظيفا بلاغيا فحسب، بل جعله وسيلة فكرية ومنهجية لإبراز المعاني الدقيقة وتأكيد المقاصد التي يروم إيصاله.وقد تجلت قدرته في استثمار هذا الأسلوب في بيان التخصيص، والنفي، والحصر، وذلك بطريقة تخدم وتثري المعنى. مما يعكس عمق إدراكه لآليات البيان العربي. ودقته في استعمال. أدواته كما أظهر التحليل أنّ القصر عند السّهيلي لم يكن مجرد ترف بلاغي بل كان أداة لفهم النصوص الشرعية واللغوية . تؤكد على دوره المتقدم في تطيع البلاغة لخدمة المعنى والفكر. ومنه فالقصر

[1] ينظر: المصدر السابق، نفس الصفحة .

[2] ، المصدر نفسه ص 185.

يشكل نموذجا متكاملا لتفاعل البلاغة مع المنهج التفسيري واللغوي، ويكشف عن أهمية إعادة قراءة التراث البلاغي من زوايا علمية ومعرفية.

وخلاصة ماتم تقديمه أن السّهيلي لم يكن مجرد ناقل للمفاهيم أو شارحا لها، بل كان ناقدا وشارحا ذا منهج تحليلي يربط بين مستويات الدلالة والسياق بأسلوب علمي رصين، وهذا يجعل كتابه " نتائج الفكر" أنموذجا غنيا يمكن الإفادة منه في الدراسات البلاغية الحديثة، خاصة في مجال علم المعاني الذي هو جوهرة البلاغة العربية.

4ـ البعد التعليمي في " كتاب نتائج الفكر" للسّهيلي:

يعد كتاب " نتائج الفكر في النحو " لأبي القاسم عبد الرحمان السّهيلي من المؤلفات النحوية البارزة في التراث العربي الإسلامي، إذ جمع مؤلفه بين العمق العلمي والأسلوب التربوي الهادف. فالسّهيلي لم يكن مجرد نحوي، بل كان عالما موسوعيا يمتلك أدوات التربية والتعليم. وهو ما ينعكس بوضوح في مصنفه هذا من خلال طريقة عرضه للمسائل النحوية وحرصه على تبسيط القواعد، وضرب الأمثلة وتوظيف الشواهد القرآنية والشّعرية لخدمة الجانب التعليمي.

ومن هذا المنطلق يتناول هذا العنوان البعد التعليمي في " نتائج الفكر"، وذلك باستكشاف الأساليب التي اعتمدها السّهيلي في تعليم النحو، ومدى مراعاته لمستوى المتلقي، ومدى ما تَضَمَّنَه الكتاب من منهجيات تعليمية تدل على وعي تربوي متقدم بالنسبة لزمنه، كما يسلط الضوء على أثر هذا الكتاب في إثراء العملية التعليمية النحوية، سواء في عصره أو لدى من جاؤوا بعده. ومن أبرز ملامح هذا البعد:

4ـ 1ـ الحرص على تبسيط المعلومة وتقريب المعنى:

السهيلي كان واعيا باختلاف مستويات المتلقين، فكان يشرح الألفاظ الغريبة، ويبين المعاني العميقة بلغة واضحة، ويستخدم الأمثلة والشواهد لتقريب المعنى وهذه بعض الأمثلة:

* **يرى السّهيلي أن العين معناها الحقيقي الرؤية**:يقول:" أما قولهم:(جاءني زيد عيْنُه)..."[1] العين هنا يراد بها حقيقة الشيء المدرَكة بالعِيان أو ما يقوم مقام العِيان، وليست اللفظة على أصل موضوعهما؛ لأن أصلها أن تكون مصدرا وصفة لمن قامت به، ثمّ عُبِّر بها عن حقيقة الشيء بالعين، كما عبّر عن الوحش بالصيد، وإنما الصيد في أصل موضوعه مصدر من(صاد يصيد).

وقال: ومن ههنا لم ترد في الشريعة عبارة نفس الباري سبحانه ؛ لأن عبارة نفسه ـ سبحانه ـ غير مدركة بالعِيان في قولنا اليوم. وأما عين (القبلة) وعين الذّهب، وعين الميزان، فراجعة إلى هذا المعنى. وأما العين الجارية فمشبهة بعين الإنسان لموافقتها لها في كثير من صفاته وأما(عين الإنسان) فمسمّاة بما أصله أن يكون صفة أو مصدرا؛ لأن العين في أصل الوضع مصدرك: الزَيْن، الدَّيْن، البَيْن، الأَيْن ، وما جاء على بنائه؛ ألا تراهم يقولون: رجل عَيُون وعَائن، ويقولون: عِنْتُه: أصبتُه بالعَيْن و: فاعَلتُه ؛ يتضمن معنى قابلته ؛ لأنّ الرؤية في العادة لا تكون إلا مقابلة؛ بخلاف رؤية الباري سبحانه، ولذلك تقول في الباري ـ تعالى ـ: رأى، ولا تقول (عايَن) لتُقَدّسه عن معنى (قابل). "[2] فالسّهيلي يرى أن العين في (جاءني زيد عيْنُه) في الأصل هي مصدر كالزّين والدّين لذلك يقولون: رجل عَيُون وعَائن أي أصبته بالعين. وعاينته يتضمن معنى قابلته فقد فرقوا بين المعنيين. والملاحظ أنّ السّهيلي يشرح لفظة" العين" ويستدل على قول بالأمثلة ليقرب المعنى وتفهم أكثر.

وقال:" مما يدلّك أيضا أنها **مصدر في الأصل** قوله سبحانه ((عَيْنُ اليَقِينِ))[3] كما قال تعالى ((عِلْمَ اليَقينِ))[4]، فكما أن العلم المضاف إلى اليَقِين مصدر وصفة، فكذلك(العَيْنُ). وإذا ثبت

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 96.

[2] المصدر نفسه، ص299.

[3] سورة الكوثر الآية 7.

[4] سورة الكوثر الآية 5.

هذا فالعين التي هي (الجارحة سميت عينا، لأنها لآلة ومحل لهذه الصفة التي هي العين، وهذا من باب قولهم: امْرأَةُ ضيفُ وعَدْلً، **وهو تسمية الفاعل بالمصدر، والعين التي هي حقيقة الشيء من باب تسمية المفعول** بالمصدر كـ (صَيْدٍ). فإذا علمت هذا فاعلم أن العين إذا أضيفت إلى الباري سبحانه كقوله تعالى ((وَلِتُصَنَعَ على عَيْنِي))طه الآية 39 [1].فهي حقيقة لا مجاز، كما توهم أكثر الناس لأنها صفة في معنى الرؤية والإدراك، وإنما المجاز" [2] يقول البنا: " وكانه يرى أن الأصل أن يعبر بعانِه يعينه عن معنى الرؤية، ولكن عدل إلى صيغة المفاعلة، فقيل: عاينته لما كان يتضمن معنى قابلته، وأن المصدر وهو العين إنما جاء على الأصل وهو الفعل الثلاثي. فالعين بمعنى الرؤية هي معناها الأصلي عند السّهيلي، وما عدا هذا مجاز "[3]

وهذا مثال آخر يضربه لنا السّهيلي فهو نموذج يحتذى به في طريقة الشرح والتبسيط لإيصال المعنى المراد إلى المتلقين.

* يقول: **[في تعدي الفعل إلى الظرف]:**" ومن هذا القبيل(جَلَسْتُ خَلْفَك وأَمامَكَ). وكذلك فوقُ وتحتُ وإزاءَ وتلقَاءَ وحذاءَ. وكذلك قُربَكَ وعندكَ ؛ لأن (عندك) في معنى القرب وهي أيضًا من لفظ (العَنَدِ).

قال الراجز:

وكلُّ شيءٍ يحبُّهُ وَلَدَهْ حتى الحُبَارَى فتطير عَنَدَهْ

أي: جنبه. وهذه الألفاظ كلها ليس يخفى بأدنى نظر من لفظ الفعل فـ (خلف) من (خلَفْتُ) و(قُدّام) من (تقدمتُ) و(فوق) من(فقْتُ)و(أمام) من (أمَمتُ)؛ أي قصدتُ. وكذلك سائرها، إلا أنهم لم يستعملوا فعلا من (تحت) ولكنها مصدر في الأصل أُمِيتَ فعله. وإذا كان

[1] سورة طه، الآية 39.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 300.

[3] البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص96.

الأمر فيها كلها كذلك، فقد صارت كـ(قبلَ)و(بعدَ) في الزمان وكـ(عشيٍّ و(قريبٍ)، وصارت فيها كلها معنى الوصف. فلذلك عمل الفعل فيها بنفسه. كما يعمل فيما هو وصف للمصدر أو وصف للفاعل والمفعول به؛لأن الوصف هو الموصوف في المعنى، فلا يعمل الفعل إلا في هذه الثلاثة أو ما هو في معناها.لأنه لا يدل بلفظه إلا عليها كما تقدم[1].الملاحظ أن السّهيلي ناقش قضية تعدية الفعل إلى الظرف على خلفية فهم دقيق لما يسميه العلاقات المعنوية بين الفعل والظرف، وأن الظرف من صيغة الفعل(خلف، خلَفْتُ)، (قُدّام، تقدمتُ) و(فوق، فقْتُ) (أمام، أمَمتُ)؛ إلا الظرف (تحت) لا فعل له لأنه أميت كما يرى أن هذه الظروف تتأثر بالسياق والنية. كما أن الظرف يتأثر بالسياق والقصد (أي قصدتُ وكذلك سائرها).

ثم يرى السّهيلي أنه شرح واستوفى شرحه ما يجعل الإبهام والغموض أوصل المتلقي إلى الفهم. والإدراك أن الظرف له صلة بالفعل ومتعلق به ولا يحتاج إلى حرف جر فيقول:

" فقد بان لك أنه لم يمتنع الإخبار عنها ولا دخول الجار عليها من جهة الإبهام، كما قالوه؛لأنه لا فرق بينها وبين غير المبهم في اقطاع دلالة الفعل عنها؛ إذ يدلّ الفعل بلفظه على مبهمها ولا محدودها، وإنّما يدلّ بلفظه على مصدر وفاعله إذا كان الفاعل مطلقا، وعلى المفعول به كذلك "[2].

إن هذه الأمثلة من " نتائج الفكر" للسهيلي تبين أن تبسيط المعلومة يمثل أداة فعالة لنقل المعرفة وتعزيز الفهم لدى فئات المتلقين، خاصة في ظل تزايد حجم المعلومات وتعقيدها في العصر الرقمي. وإن اعتماد أساليب تواصل مبسطة، سواء كانت من خلال اللغة أو الوسائط المستخدمة تسهم في كسر الحواجز بين المعلومة والمتلقي، ودعم عملية التعلم والتفاعل بشكل

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص398.

[2] المصدر نفسه ص 398.

أكبر، ومن هنا يعد تبسيط المحتوى ضرورة وليس خيارا لضمان تحقيق الأثر المعرفي المطلوب والوصول إلى جمهور أوسع وأكثر تنوعا.

4ـ2 ـ معالم الحوار التعليمي (و عناصر الخطاب):

يقول السّهيلي:" اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبّر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم"[1]، " ثم لمّا كان المخاطَب مشاركا للمتكلم في معنى الكلام مبدؤه من المتكلم، ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظا مسموعا"[2] من قول السّهيلي فقد اهتم بعناصر الحوار: المُرسِل، المرسَلُ إليه، الرّسالة.

وإن السّهيلي جلّ مسائله التي عرضها في:" نتائج الفكر" ويوظف فيها التراكيب اللغوية ويناقشها بأسلوب حواري تعليمي. ويقول في موطن:" **فإن قيل:** فأين لفظ الفعل في (مِيل) و(فَرْسَخ)؟ وأيّ معنى للوصف فيه والفعل قد تعدّى إليه بغير حَرف، وعمل فيه بلا واسطة؟ **قلنا:** المراد بالميل والفرسخ تبيين المشي لا تبيين مقدار الأرض، فصار المِيلُ والفعل عبارة عن عدّة خطًا، فكأنّك قلت: سرتُ خُطًا عدّتها كيت و كيت، فلم يتعدّ في الحقيقة إلى المصدر المقدّر بعدد معلوم، كقولك: (ضربت ألف ضربة) و(مشيتُ ألف خطوة) ألا ترى أن الميل عندهم ثلاثة آلاف وخمسمائة، والفرسخ أضعاف ذلك ثلاث مرات؟ فلم ينكسر ما أصلناه من الفعل لا يتعدّ إلا إلى ما ذكرناه. وإنما سمّوا هذا المقدر من الخطأ والأذرع ميلا ؛ لأنهم كانوا ينصبون في رأس ثلث كل فرسَخ نصبًا كهيئة الميل الذي يكتحل به إلا أنه كبير، ثم يكتبون في رأسه ما مشَوْه، ومقدار ما تخطوه."[3]

---

[1] المصدر السابق ، ص 229.

[2] المصدر نفسه، ص230.

[3] المصدر نفسه، ص399.

لقد استبدل السّهيلي مكانه بمكان المخاطب(المتعلم) ثم سأل بما يمكن أن يطرأ في ذهن هذا المخاطب موظفا(فإن قيل)، ثم يجيب عما طرأ في ذهن السائل بما وقع في ذهنه يقول (قلنا).ونجده يستعمل عدة عبارات (ومما يسألون عنه) أو(فإن قيل، فالجواب عنها)[1] ، (فإن قلتَ، قلنا)[2]، (فإن قيل فالجواب أن يقال)[3]، (وهو أن يقال، ومعنى هذا السؤال)[4] (والجواب عن هذه التساؤلات كلها)[5].(فهو أن يقال، فإن الجواب)[6]

ونجد السّهيلي يعتمد على الحوار كأداة تعليمية، حتى يظهر من خلاله التفاعل بين المعلم والمتعلم مما يسهم في تعزيز الاستعاب، وذلك نلمسه من خلال اهتمامه الخاص بالمتكلم والمخَاطب نحو قوله في مسألة معرفة علامات الإعراب:(ولعلم المخَاطب بمعناها)[7]، وفي مواضع متعددة: إذا سمع المخاطب[8] ولعلم المُخَاطب[9]، فعل المتكلم والمخاطب[10].

ولأن العملية التعليمية اليوم تقوم على الحوار التعليمي وهو أسلوب يُنْتَهج في التدريس يركز على مبدأ المشاركة في إعداد الدّرس وتحقيق الفهم لدى المتعلمين، وبعبارة أخرى الحوار التعليمي هو:" تعليم الناشئ عن طريق التحاور معه بعد تحضير الأسئلة تحضيرا يجعل كل سؤال يُبْنى على الجواب المأخوذ من المتعلم من المعلم على نحو يجعل المتعلم يشعر نفسه بأن النتائج التي توصل إليها ليست جديدة". فيصل المتعلم إلى المعلومات التي يسعى المعلم إيصالها

---

[1] المصدر السابق، ص 81.

[3] المصدر نفسه ، ص 92.

[3] المصدر نفسه، ص82.

[4] المصدر نفسه ص 88.

[5] المصدر نفسه، ص72.

[6] المصدر نفسه، ص138.

[7] المصدرا نفسه، ص114.

[8] المصدر نفسه، ص 110.

[9] المصدر نفسه، ص 114.

[10] المصدر نفسه، ص 133.

له عن طريق الحوار لا بسهولة ودون عناء، ينتفع بها كون المعلم يعيد للمتعلم ما أخذه منه بالاستجواب فالحوار أسلوب تعليمي يختلف عن أسلوب التدريس القديم القائم على الإلقاء ويعتمد على المشافهة بين المعلم والمتعلم." [1]وهذا يعني أن العملية التعليمية عملية منظمة ترتكز على الدور الفعال والإيجابي الذي يقوم به المعلم كطرف موجه بينما المتعلم هو العمود الفقري للعملية التعلمية فهو من يسير الدرس عن طريق البحث والمناقشة الشفهية.

فالسّهيلي يقدم في كتابه " نتائج الفِكْر في النحو" نموذجا متميّزا في تقديم النحو بأسلوب حواري تعليمي، حيث يجمع بين الدقة العلمية والعمق الفكري، وقد أسهم الكتاب في إثراء الدرس النحوي والاستعاب لدى المتعلمين.

2 / كيف يتم الاستفادة من أفكار السّهيلي في دراسة النّحو في العصر الحديث؟

يعد علم النحو من العلوم الأساسية التي لا غنى عنها في فهم اللغة العربية والوقوف عند أسرارها وقد أولاه العلماء عناية فائقة عبر العصور، فتنوعت فيه المصنفات وتفاوتت مناهج التأليف بين الإيجاز والتفصيل، وبين التقليد والتجديد، ومن بين تلك المصنفات التي تركت أثرا واضحا في الدرس النحوي يأتي كتاب " نتائج الفِكْر في النحو" السّهيلي وهو أحد علماء الأندلس البارزين في القرن السادس الهجري يمثل هذا الكتاب خلاصة لجهود السّهيلي في التعمق في مسائل النحو، حيث جمع بين دقة في التحليل وسعة الاطلاع، واعتمد منهجا يوازن بين النقل والعقل والاجتهاد اللغوي، مما يمنحه قيمة علمية تستحق الدراسة والاستفادة في العصر الحديث. والسؤال المطروح كيف يتم الاستفادة من أفكار السّهيلي في دراسة النحو في العصر الحديث؟ ولهذا سوف نسلط الضوء على أهم ملامح النحو عند السّهيلي في هذا الكتاب وبيان كيف يمكن الإفادة منه في الدرس اللغوي المعاصر سواء من حيث المحتوى أو المنهج، مع محاولة

[1] شرموطي زرادي ,فاعلية الحوار التعليمي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد16، جوان 2016 م، ص68.

استكشاف الجوانب التجديدية، والوقوف على إمكانيات توظيفها في تطوير تعليم النحو وتبسيطه للمتعلمين، وذلك من خلال:

1ـ إحياء فقه اللغة في النصوص: إن السّهيلي يهتم في كتابه هذا بدراسة الجوانب اللغوية والبلاغية للنصوص محاولا فهم المعاني العميقة والتراكيب اللغوية المستخدمة، لذا لا يقتصر على الإعراب فقط، بل يربط النحو بالمعاني والدلالات الخفية، وهذا مهم في عصر تتداخل فيه المعاني وتكثر التأويلات، خصوصا في النصوص الدينية والأدبية، ويظهر ذلك من خلال تحليله للأمثلة القرآنية و الأحاديث النبوية والأشعار، ونأخذ بعض من الأمثلة التوضيحية من الكتاب:

1-1- الواو في التراكيب القرآنية: ويتحدث السّهيلي عن(الواو)ليبين إعجاز القرآن الكريم في آيات الله عز وجلّ وهي كاشفة عن موقفه من النظم القرآني، ويتناول ذلك تحت معنى " لا تخلو كلمة في القرآن الكريم من الحكمة".ولم يشغل السّهيلي فهنا في مبحث التقديم والتأخير غير بحثه في أسلوب العطف بـ ((الواو))

يقول:" أن((الواو))لا تدل على الترتيب و لا التعقيب، تقول: صمتُ رمضانَ وشعبانَ، وإن شئتَ: شعبانَ ورمضانَ. بخلاف ((الفاء))و((ثم))إلا أنهم يقدمون بكلامهم ما هو به أهمّ، وهم ببيانه أعنى وإن كانا يهمانهم ويعنيانهم. هذا لفظ سيبويه، وهو كلام مجمل يحتاج إلى بسط وتبيين.

فيقال: متى يكون أحد الشيئين أحقّ بالتقديم ويكون المتكلم ببيانه أعنى؟ "[1] والجواب: أن هذا أصلٌ يجب الاعتناء به، لعظمة منفعته في كتاب الله تعالى، وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدّم وتأخير ما أخّر، كنحو: السمع والبصر والظلمات والنور، والليل والنهار، والجن والإنس في أكثر الآي، وفي بعضها: الإنس

[1] السّهيلي نتائج الفكر في النحو، ص277.

والجن وقد تُقدّم السّماء على الأرض في الذكر، وتقدّم الأرض عليها في بعض الآي.. إلى غير ذلك مملا يكاد و ينحصر وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة و حكمة،لأنه كلام الحكيم الخبير.[1]

ثم يقدم ويؤسس السّهلي بعد ذلك أصلا فيقول:" ما تقدّم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدّم المعاني في الجنان، والمعاني تتقدّم بأحد خمسة أشياء : إما بالزمان، وإما بالطبع وإما بالرتبة، وإما بالسبب، وإما بالفضل والكمال. فإذا سبق معنى المعاني إلى الخلد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة، أو بأكثرها، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق وكان ترتّب الألفاظ بحسب ذلك.[2] ويستدل على ما وضع من أصل فيقول: **أما ماتقدّم بتقدّم الزمآن** فكعاد وثمود، والظلمات والنور، فإن الظّلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول، وتقدّمها في المحسوس معلوم بالخبر المنقول ن وتقدّم الظّلمة المعقولة معلوم بضرورة العقل، ومن **المتقدّم بالطبع** نحو:(مثنى وثلاث و رباع)، ونحو: (ما يكون من نجوى ثلاثة إلّا هو رابعهم) وما يتقدم من الأعداد بعضها على بعض إنما يتقدم بالطبع كتقدّم الحيوان على الإنسان، والجسم على الحيوان. ومن هذا الباب تقدّم (العزيز) على (الحكيم) لأنه عزّ فلما عزّ حَكَم. **أمّا بالرتبة** نحو: همّاز على مشّاء بنميم، لأن المشي مترتب على القعود في المكان، وهمّاز هو: عيّاب، وذلك لا يفتقر إلى حركة وانتقال من موضعه بخلاف النميمة. **وتقدّم السّبب على المسبّب ــ التقديم** ـ قوله (يحب التّوابين ويحب المتطهّرين) لأن التوبة سبب الطّهارة. أما ما قدّم للفضل والشّرف ـ الكمال ـ فثل له بقوله تعالى: (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم) وقوله: (مع النبيين والصّديقين).[3]

---

[1] ينظر: المصدر السابق ص277.

[2] ينظر: المصدر نفسه ص 278.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص 278، , 279، 280.

وهذا الفصل بعين قد اقتبسه الزملكانيّ في كتابه التبيان، دون تغيير يذكر، إلا ان يستبدل كلمة بأخرى، وكذلك ضمنه كتابه البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن الكريم [1]، وما تقدم يبين ان السّهيلي اهتم بنظم القرآن وبيان إعجازه فعنده لا تخلو كلمة في القرآن الكريم من الحكمة، اللفظ القرآني فيه براعة، وأيضا ما قدّم في القرآن فيه حكمة.

1-2- بين التعريف والتنكير: ومن ذلك تعريف كلمة ((السّلام)) ويلتمس السّهيلي في ذلك حكمة فيقول: ((إدخال الألف واللام)) على ((سلام)) يُشْعِر بذكر الله سبحانه، ومردّ ذلك أنّ ((السلام)) من أسمائه تعالى، ويُشْعِر أيضا بطلب معنى السلامة منه؛ لأنّك متى ذكرت اسماء من أسمائه فقد تعرّضت لطلب المعنى الذي اشتقّ ذلك الاسم منه. ويُشْعِر أيضا في بعض المواضع بعموم التحية، وأنّها غير مقصورة على المتكلم، فأنت ترى أنّه ليس في قولك: ((سلام)) ؛ أي سلام مني بمنزلة قولك ((السلام)) في العموم. ثم يطل السّهيلي الوقوف على هذا الأصل تَلُحْ أسرار كثيرة ؛ منها:

من أسرار ((السلام)) إجماع الأمة على السلام من الصلاة بالألف واللام ؛ إذ الصلاة كلّها لله تعالى فلا يدخل فيها إلا بسم من أسمائه، قال الله تعالى: (فسبّح باسم ربّك) فسبّح من السُّبحة وهي الصلاة. وكذلك لا يخرج منها إلا باسم من أسمائه، وهو السلام معرّفا بالألف واللام ؛ فاجتمع فيه الذكر والتّحية معا.[2]

وسرّ آخر من أسرر هذا الفصل وهو حذف الألف واللام في القرآن الكريم: يقول تعالى (سلام على إبراهيم) و(سلام عليه يَوْم وُلدَ ويوم) و(سلام على نوح) لاستغناء هذه المواطن على الفوائد الثلاثة التي تقدم ؛ ذكرها في ((الألف واللام)) لأنّ المتكلّم ههنا هو الله سبحانه، فلم يقصد تبَرُّكًا بذكر الاسم الذي هو السلام، ولا تعرُّضا وطلبا كما يقصد العبد، ولا عموما في

[1] محمد إبراهيم البنا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص 152.

[2] ينظر: السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 423.

التحية منه ومن غيره ؛ لأن سلاما منه سبحانه وتعالى كافٍ من كلّ سلامٍ، ومغْنٍ عن كل تحيّةٍ ومُربٍ على كل أمنية، فلم يكن لذكر الألف واللام معنى ههنا، ويستدل بكلمة السلامة معرفة بالألف والام لم تعط نفس المعنى، وهو قول: (والسّلامُ يوم وُلِدْتَ)، يقول السّهيلي أن هذا العبد الصالح يحتاج كلامه إلى هذه الفوائد الثلاث، وأوكدها كلها العموم، لأنه مستحيل أن يقع سلامه على نفسه خاصة ويبعد أيضا رغبته عن ذكر مولاه وترك التعرض لمعنى الاسم ومقتضاه.[1] وقد اقتبس هذا بلفظه الزملكاني في كتابه التبيان.[2]

وهذه فائدة أخرى يتحدّث عنها السّهيلي بذكر السلام بالألف واللام، يرى أنه لابد من أن تعرفها فيقول أن من فوائد هذا الأصل أيضا إجماعهم في الردّ على قولهم:[السّلام عليك]:((عليك السّلام)) بالألف واللام، لأنها لو سقطت ههنا لصار الكلام خبرا محضا كما تقدم في قوله: ((عليك ديْنٌ) و((في الدار رجل))، أنّه خبر عن المجرور في الحقيقة، وإذا صار خبرا بطلَ لامعنى التحية والدعاء لأن المسلِم يبدأ بالأهم، وهو ذكر السّلام، فليس بمسلّم من قال: ((عليك سلام))، إنّما المسلّم من قال: ((السلام عليك))، لان موضوع السّلام للأحياء، إنّما هو للأنس، ورفع الوحشة و الإشعار بسلامة الصدور والدّعاء لا بدّ فيه من ذكر المدعوّ، وهو السلام بالألف واللام، ثم يقول انّك لو نكّرته فليس باسم من أسمائه، فعرّف بالألف واللام إشعارا بالدّعاء للمخاطب وانّك رادّ عليه التّحية لا مخبر، فلم يكن بدّ من الألف واللام فاعرفه والله المستعان.[3]

1- 3- بين الإفراد والجمع: يذكر السّهيلي في هذا الموضع ورود لفظ (السماء) مفردة وتارة أخرى جمع رغم أن الآيتين تتحدّثان عن الرّزق، ويرجع ذلك إلى معنى الحكمة في كل كلمة في القرآن الكريم، وإلى الإعجاز في النظم في كتابه عزّ وجلّ فيقول: فإن قيل: فلم قال في سورة

[1] ينظر المصدر السابق، ص424.

[2] محمد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، ص149.

[3] ينظر، السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 425.

سبأ ((قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ))[1] وفي سورة يونس (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ)[2] ؟ وهل في النظم المعجز ما يقتضيه فرقا بين الموضعين؟ ثم يجيب على ذلك: بنعم، قد يرد لفظ السّماء عن كل ما علا من السّماوات فما فوقها إلى العرش وغير ذلك من المعاني العلوية المختصة بالربوبية، فيكون اللفظ بصيغة الإفراد كالوصف المعبَر به عن الموصوف كما تقدم في الوصف قبل هذا. وقد يكون السّماء عبار عن السّماء الدّنيا عرفًا، ويكون عبارة السّحاب الذي ينزل، وقال أن المخاطبون في الآية التي في سورة يونس مُقِرّين بنزول الرزق من هذه السماء، أعني الرزق المحسوس كالغيث ونحوه، فلما انتظم هذا الكلام بما قبله لم يصلح في النظم إلا ذكر السّماء مفردة لأنّهم يُقِرُّون بما ينزل من فوق ذلك الرزق المعقول والرحمة بالعباد كالوحي الذي به من حياة الأرواح والأجساد، بل ينكرون ذلك، فوردت كلمة السّماء مفردة .أما في لفظة (السّماوات) فإنّه يرى أنها لم ينتظم بها ذكر إقرارهم بما ينزل من الرزق ولكنه قال تعالى: (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَ الأَرْضِ قُلْ اللهُ) فأمر نبيه بهذا القول الذي هو تصديق لنزول الرزق، والخير الذي هو الحكمة والعلم، وهو أفضل الرزق من فوق سبع سماوات.

وأما الرزق من الأرض فيصلح ذكره الاثنين جميعا ؛ إذ لا ينكر رِزْق الأرض وما ينزل من الغيث من هذه السّماء بَرٌّ لا فاجِرٌ بل يعترف به المؤمن والكافرُ. فالسّهيلي يرى أن ما قدم في القرآن من لفظ ومعنى فلحكمة.[3]

1ــ 4ــ صيغة الفعل: ولأنّ السّهيلي أن ما قدم في القرآن من لفظ ومعنى فلحكمة فقد نبّه على الفعل عندما تحدث عن الفائدة في تكرير لفظ الفعل في بنية المستقبل حين أخبر عن نفسه قوله تعالى: (وَلا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ)[4]، وتكريره بلفظ الماضي حين أخبر عنهم، في قوله

---

[2] سبأ ، الآية 24.

[3] يونس ، الآية 31 .

[3] ينظر: السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص173.

[5] الكافرون ، الآية 3.

تعالى: (وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَاعَبَدْتُم)[1]. يقول: قلنا في ذلك إشارة وإيماء إلى عصمة الله عزّ وجلّ له من الزيغ والتبديل عن عبادة مولاه، وأن معبوده واحد في الحال وفي المآل، وهو له بخلاف الكافرين فإنهم يعبدون أهواءهم، ويتبعون شهواتهم في الدين وأغراضهم، فهم معرضون لأن يعبدوا اليوم إلاها، وغدا أخر فلذلك قال: (لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ) [2]يعني الآن (وَلَاَ أَنْتُمْ عَابِدُون مَا أَعْبُدُ) أنا الآن أيضا، ثم قال (وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدَتُمْ) يعني فيما يستقبل. وأدخل ((ما)) معنى الشّرط ولذلك وقع بعدها الفعل بلفظ الماضي وهو مستقبل في المعنى، كما يكون ذلك بعد حروف الشرط كأنّه يقول: مهما شيئا فلا أعبده. [3]

1- 5- لا تدخل (واو) العطف: بين أسماء الله الحسنى إلا عند اجتماع الأضداد، وفي ذلك حكمة يقول السّهيلي: فأما في كتاب الله تعالى، فقلّما تجد أسماءه الحسنى معطوفة بالواو، ويستدل على ذلك بقوله تعالى:((الرَّحْمَانُ الرَّحِيم))[4] وقوله أيضا:((العَزِيزُ الحَكِيم))[5]، وقوله:((المَلِكُ القُدُّوسُ)[6] يقول لأنها أسماء له سبحانه، والمسمى بها واحد، فلم تجر مجرى تعداد الصفات المتغايرة، ولكن مجرى الأسماء المترادفة، نحو: الأسد والليث، وغير ذلك، ثم يبدي رأيه في دخول الواو في قوله تعالى: ((الأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالبَاطِنُ))[7] ، فلأنها حسبه ألفاظ متضادة المعاني في أصل موضوعها فكان دحول ((الواو)) صرفا لوهم المخاطب قبل التفكر والنظر عن توهّم المحال، واجتماع الأضداد في المجال ؛ لأن الشيء لا يكون ظاهرا باطنا من وجه واحد، وإنما يكون ذلك من وجهين مختلفين فكان العطف ههنا أحسن من تركه، لهذه الحكمة الظاهرة، بخلاف ما تقدم مما يستحيل اجتماعه من الصفات في محل واحد. [8]

---

[2] الكافرون ، الآية 4.
[3] الكافرون ، الآية 2.
[3] ينظر: السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 194.
[5] الحشر ،الآية 22.
[6] آل عمران ، الآية 6.
[7] الحشر، الآية 23.
[8] الحديد ، الآية 3.
[8] ينظر: السّهيلي، نتائج الفكر، ص 250.

1ـ 6 ـ البدل في الدعاء: يقول السّهيلي في مسألة [أسرار النظم في الآيتين السادسة والسابعة من سورة الفاتحة] هي يتدبّر في وجوه الإعجاز القرآني و يتقصى في أن لكل كلمة في القرآن الكريمة حكمة وإعجاز: يقول سبحانه وتعالى: ((اِهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)). في هذه الآية ضروب من الأسئلة منها: ما فائدة البدل في الدعاء، والداعي مخاطِب لمن لا يحتاج إلى البيان، والبدل يُقْصد به بيانُ الاسم الأول؟ ويرى أن الجواب على هذا السّؤال هو أن الآية وردت في معرض التعليم للعباد الدعاء، وأن حق الداعي أن يستشعر عند دعائه ما يجب عليه اعتقاده مما لا يُتِمُّ الإيمان إلا به، ويضيف إذ أن ((الدّعاء مخُّ العبادة)) والمخ لا يكون إلا في عظم، والعظم لا يكون إلا تحت دمٍ و لحْمٍ ؛ فإذا وجب إحضارُ معتقدات الإيمان عند الدعاء، وجب أن يكون الطلب ممزوجا بالثناء، فمن ثم لفظ الطلب للهداية ولفظ الرغبة مشوبا بالخير تصريحا من الداعي بمعتقده وتوسلا منه بذلك المعتقد إلى ربَّه، فإذا قال: (اِهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ) والمخالفون للحق يزعمون انهم على الصراط المستقيم أيضا، والداعي يجب عليه اعتقاد خلافهم وإظهار الحق الذي في نفسه فلذلك أبدل وبيَّن ليُمرِّن اللسان على ما اعتقده الجنان، فأخبر مع الدعاء أن الصراط المستقيم هو صراط الذين أنعم الله عليهم والصدّيقين، وليس من خالفهم من الكافرين. [1]

1ـ7ـ دلالة البدْء بالطائفين في قوله تعالى:((وطهِّر بيتِيَ للطَّائفين والقائمين والرّكَعِ السّجودِ))[2] يقول السّهيلي من الحكم الباهرة، والفوائد الباطنة والظاهرة في هذه الآية، فإن الله تعالى بدأ بالطائفين للرتبة و القرب من البيت المأمور بتطهيره من أجل الطوافين، وجمعهم جمع السلامة؛ لأن جمع السلامة أدَلُّ على لفظ الفعل الذي هو علة يتعلّق بها حكم التطهير، ويرى السّهيلي أنه لو قال مكان((الطائفين))، ولو قال مكان((الطائفين)):الطّواف لم يكن في هذا اللفظ من

[1] ينظر: المصدر السابق ص 309، 310.

[2] سورة الحج، الآية 26.

بيان قصد الفعل ما في قول((الطائفين)) ألا ترى أنك، تقول: ((يطوفون))، كما تقول: طائفون، فاللفظ في المضارع للفظ؟فإن قيل: فهلّا أتي بلفظ الفعل بعينه ن فيكون أبين، فيقول: طهر بيتي للذين يطوفون؟ فيقول في ذلك ان الحكم معلّل بالفعل لا بذوات بالأشخاص، ولفظ((الذين)) ينبئ عن الشّخص والذوات، ولفظ ال((طّواف)) يخفي معنى الفعل، ولا يبيّنه، فكان لفظ ((الطائفين)) أولى بهذا الموطن، لأنه في معنى ((العاكفين)) وهو و هو كـ ((الطائفين)) في تعلق حكم التطهير به، ثم يليه بالرتبة لفظ ((الرّكّع)) لأن المستقبلين البيت بالركوع لا يختصمون بما قرُب منه كالطائفين، والعاكفين، ولذلك يتعلق حكم التطهير بهذا الفعل الذي هو الركوع وأنّه لا يلزم أن يكون في البيت ولا عنده، فلذلك لم يجئ بلفظ الجمع المسَلَّم، إذ لا يحتاج فيه إلى بيان لفظ الفعل كما احتيج فيما قبله. ثم وصف السّهيلي ((الركع)) و((السجود))، ولم يُعْطَف بالواو كما عطف ما قبله، لان ((الرُّكَّعْ)) هم ((السّجود))، والشيء لا يعطف على نفسه. ويضيف و هناك فائدة أخرى وهي: وهو أن الراكع إن لم يسجد فليس براكعٍ في حكم الشريعة، فلو عطف بالواو لتوهِّم أنّ الركوع حكم يجري على حياته.[1]

ومما تم تقديم نلحظ أن توظيف فقه اللغة في النصوص خاصة الدينية والأدبية تعزّز عند المتعلمين العمق اللغوي والفكري للنص، من خلال فهم الجذور والمعاني الدقيقة للكلمات وتاريخها واستخداماتها المختلفة، ومن بين الأهداف الأساسية لتوظيف فقه اللغة:

ـ توضيح المعاني: فهو يساعد المتعلمين على اختيار الألفاظ بدقة وفهم معانيها الأصلية، مم يغني المعنى و يقلل الغموض أو سوء الفهم.

ـ تعزيز البلاغة والجمالية: فقه اللغة يساهم في استخدام تراكيب وألفاظ تنتمي إلى بيئتها الثقافية والتاريخية، مم يعطي النص طابعا أصيلا وبلاغيا.

[1] ينظر: السّهيلي، نتائج الفكر، 282، 284.

ـ الإحالة إلى السياق الثقافي والتاريخي: فاستخدام الكلمات في سياقها التاريخي والمعجمي يعطي للنص بعدا ثقافيا أعمق ويربط القارئ بجذور اللغة العربية وهويتها.

ـ دعم الحجة والفكرة: من خلال تحليل دلالي للكلمات يمكن توظيف المعنى اللغوي في خدمة الفكرة التي يريد الكاتب إيصالها.

ـ تأكيد الهوية اللغوية: خاصة في النصوص التي تعزّز اللغة العربية الفصحى.

2ـ ربط النحو بالسياق:

يشير أبو القاسم السّهيلي إلى أهمية السّياق في فهم النحو، ويوضح أن فهم المعنى المراد من الجملة لا يكون ممكنا إلا إذا أخذنا في اعتبارنا السياق الكامل، سواء كان سياقا لغويا أي الكلمات والجمل التي تسبق أو تتبع الجملة أو سياقا حاليا يتعلق بالزمان والمكان والمواقف فالنحو بحسب السّهيلي ليس فقط مجرد قواعد ثابتة، بل هو يتفاعل مع السياق الذي يظهر فيه تاريخي كان أو ثقافي، وهوما نحتاجه اليوم في تعليم اللغة العربية بطريقة حيوية تفاعلية. وقد أثرى السّهيلي كتابه " نتائج الفِكْر في النّحو " بأمثلة يستدل بها على تفكيريه النحوي:

2ـ 1ـ الإعراب و السّياق:

أ) الإعراب: للإعراب عند السّهيلي رأي خاص فهو يرى أن فيه حكمة وهو عنده دليل على المعاني التي تلحق الاسم، فيقول في وقوع الإعراب آخر الكلمة: " الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض محلُّه أواخر الكلمة، ولبعض النّحويين في تعليل ذلك كلامٌ يُرْغَبُ عنه. والحكمة في عندي ــ والله أعلم ــ أنّ الإعراب دليلٌ على المعاني التي تلحق الاسمَ، نحو كونه فاعلًا أو مفعولا وغير ذلك ؛ وتلك المعاني لا تلحق الاسمَ إلا بعد حُصولِ العلم بحقيقة معناه، فوجب أن لا يتقدم الإعراب الاسم ولا يتوسّطه في الوجود، وأن يترتّب بعده كما ترتب مدلوله ـ وهو الوصف ـ بعد مدلول الاسم، وهو المسمّى الموصوف بذلك الوصف." [1]

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 99.

ـ يقول السّهيلي في بيان إعجاز الآية 25من سورة الذاريات:" مما يتصل بما تقدم قوله تعالى: (فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ)[1] نصب (سَلامًا) لأنه لم يقصد الحكاية. ولكنه جعله قولا حسنا وسماه سلاما ؛ لأنه يؤدي معنى السلام في رفع الوحشة ووقوع الأنس. وحكى عن إبراهيم عليه السلام قوله، فرُفِعَ بالابتداء (سلامٌ)، وحصل من الفرق بين الكلامين في حكاية هذا ورفعه ونصب ذلك إشارة لطيفة وفائدة شريفة، وهو أن السلام من دين الإسلام، والإسلام ملّة إبراهيم عليه السّلام وقد أمرنا بالاتباع والاقتداء به فَحُكِيَ لنا قول أضيافه إذ لا فائدة في تعريف كيفيته، وإنما الفائدة في تبيين قول إبراهيم وكيفية تحيّته، ليقع الاقتداء به، وأخبر عن قول الأضياف على الجملة لا على التفصيل وعن قول إبراهيم عليه السلام مفصلا لا محكيا يرى السّهيلي أن في ذلك حكمة والله أعلم."[2]

ـ يتقصى السّهيلي في مسألة أسرار النظم في الآيتين السادسة والسابعة من سورة الفاتحة فيقول أن فيهما فوائد كثيرة نذكر منها:

ـ منها ما يقال: ولم جاء (الضالين على وزن ((الفاعلين))، ولم يجيء على وزن (المفعولين)) كما جاء ما قبله من قوله تعالى (المغضوب عليهم) ومن قوله:(الذين أنعمت عليهم) لأن معناه: المنعم عليهم بلفظ المفعول؟

ـ ثم يجيب عن هذا السؤال فيقول بأنّ الله تعالى قال: (الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) ولم يقل: ((المنعم عليهم)) فلأن ذكر نعمة المُنْعِمِ و الثناء بها عليه، و ذكر المنعِمْ شكرٌ، وإبراز ضمير الفاعل العائد على الله سبحانه من قوله (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِم) ذكْرٌ لله تعالى باللسان والقلب، ولو قال: (المنعم عليه) لخلا هذا اللفظ من هذه الفوائد المقرونة بالدعاء و هي الشّكر والذكر.[3]

---

[2] الذاريات ، الآية 25.

[2] ينظر: السّهيلي ، نتائج الفكر، ص 423.

[3] ينظر: المصدر نفسه، ص 313.

ـ و يقول أيضا أن ذكر (الضالين) بلفظ ((فاعلين))، ولم يرد بلفظ ((المفعولين))، لئلا يكون العذر لهم ن وإنما ينبغي أ ن يخبر عنهم باكتسابهم ضلالهم ، لا إضلال الله تعالى إيّاهم.[1]

ـ قوله في جملة: ((ما جاز أن يكون فاعلا أو مفعولا)): يقول السّهيلي ان قوله ((فَاعِلًا)) ههنا حال وقع فيها الفعل، والفعل العامل فيه ((كان)) ؛ لأنّها ههنا تامة، وليست ((كان)) الناقصة التي هي عبارة عن الزمان، لأن تلك لا يجوز أن تعمل في الحال. ثم يقول لمن يقول: لم لا يجوز أن يكون ((فاعلًا)) ههنا خبرا لـ ((يكون))، فتكون بذلك ناقصة؟ ويستدل على رأيه بأمرين أولهما المعنى والثاني سياقة الكلام، فإن الكلام حسبه ورد فيعرض التبيين لماهية الاسم وحقيقته، فوجب أن يكون تأويله: ما جاز أن يوجد فَاعِلًا أو مفعولًا ؛ لأن ((كان)) التي هي عبارة عن الزمان إنما داخلة على المبتدأ والخبر؛ فلا تدخل إلا على ما ثبت مهناه، وعرِف وجوده، والأمر هنا بخلاف ذلك.[2] ويرى السّهيلي أن السُّجود فمن حيث أنبأ عن المعنى الباطن جعل وصفا للرّكع ومتمّما لمعناه؛ إذ لا يصحّ الرّكوع الظاهر إلا بالسّجود الباطن، ومن حيث تناول لفظه أيضا السّجود الظاهر الذي يُشْتَرَطُ فيه التوجه إلى البيت، حَسُنَ انتظامه أيضا بما قبله، مما هو معطوف على الطائفين الذين ذكرهم بذكر البيت، يقول السّهيلي أن من لَحَظَ هذه المعاني بقلبه، وتدبّر هذا النظم البديع بلُبِّ، ترفّع في معرفة الإعجاز عن التقليد، وأبصر بعين اليقين أنته تنزيل من حكيم حميد[3].

[1] ينظر المصدر السابق، ص 314.

[2] ينظر: المصدر نفسه، ص 81.

[3] ينظر: المصدر نفسه ، ص284.

ـ في تقديم الفاعل: يقول السّهيلي في هذه المسألة أنّه ينبّه إلى مسألتين:" إحداهما:لا يجوز تأخير الفاعل، وهو معرب، والمفعول به كذلك، ومسألة يقدّم فيها الفاعل على المفعول، فإن أُخِّرَ انعكس المعنى، واختلف المقصد والمغزى." [1]

يقول السّهيلي في المسألة الأولى أنك إذا قلت: **(ضربَ القومُ بعضُهم بعضًا)**، لا يجوز تأخير الفاعل فيها، من أجل حذف الضمير من المفعول ؛ إذ كان الأصل أن يقال:**ضربَ بعضُهم بعضَهم** إذ حق البعض، أن يضاف إلى الكل ظاهرا أو مضمرا، فلمّا حذفوه من المفعول استغناءً بذكره في الفاعل، لم يُجِيزوا تأخير الفاعل، فيقولوا: **ضربَ بعضَهم بعضُهم**، لأن اهتمامهم بالفاعل قد قوي، وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لابدّ منه فبعد أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرةً، صارت الحاجة إليه مرتين.وقد علل المانع من إضافة غ بعض) إلى الضمير إذا كان مفعولا دون الفاعل، فتقول (ضربَ القومُ بعضَهم بعضٌ) أو (ضربَ القومُ بعضٌ بعضَهم)، بأن الأصل أن يذكَر الضمير فيهما جميعا، فلما أرادوا حذفه من أحدهما تخفيفا مع المفعول ـ الذي هو كالفضلة في كلامه أولى من حذفه مع الفاعل الذي لابدّ منه، ولا غنى عنه، وليتصل بما يعود عليه و يقرب منه.[2]

ثم يؤكد رأيه فيقول: " نعم قد يضاف إليه (بعض) وهو مفعول، إذا كان (البعض) الآخر مجرورا، كقولك: خلطْتُ القومَ بعضُهم ببعضٍ)، لأن رتبة المفعول ههنا التقديم على المجرور كما كانت رتبة الفاعل التقديم على المفعول، فحق الضمير العائد على الكل أن يتصل بما هو بتقديمه أهم." [3]

---

[1] المصدر، نفسه، ص 184.

[2] ينظر: المصدر نفسه ص 184، 185.

[3] المصدر نفسه، ص185.

وقد استدرك النحاة ذلك، كما قد جاء في القرآن الكريم، قوله تعالى: (فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُمْ بَعْضًا)[1] البقرة الآية 283، وقوله:(ولَا تَجَسَّسُوا و لَا يغْتَبْ بَعضُكُم بَعْضًا) [2]

وقد ذكر أبو حيان أن الرّندي والبهار قالا بعد إجازة تقديم المفعول في مثل ضربَ القومُ بعضَهم بعضًا، لأن الفاعل مفسر له. والأستاذ السّهيلي متقدم على تلميذه الرّندي في ذلك. كما قال أن البهاري ذكر أنه لا يجوز تقديم الفاعل إذا كان المفعول مفسّرا له، نحو: ضربَ بعضَ القوم بعضٌ.[3]

أما المسألة الثانية التي يختلف فيها المعنى: يقول السّهيلي: إذا قلت (إنما) قبل الفعل نحو: إنما يأكلُ زيدٌ الخبزَ، فقد حققتَ ما يتصل ومحقتَ ما ينفصل، ويقول أنها عبارة سمرقند في (إنما)، يقولون إنها وضِعَتْ لتحقيق المتصل وتمحيق المنفصل. ويلخص هذا القول أنّ (إنما) نفي وإثبات ، فقد أثبتَّ لزيد أكلَ الخبز المتّصل به في الذّكر، ونفيتَ عنه ما عداه، فمعناه: ما يأكلُ زيدٌ إلا الخبزَ، فقد قدمتَ المفعول، فقلتَ إنما يأكلُ الخبزَ زيدٌ، فاختلف المعنى وانعكس المقصد من الكلام فكأنك قلت: ما يأكل الخبزَ إلا زيدٌ. ويقول السّهيلي أن المعنى في هذه المسألة فهي تخالف المسائل الأربعة في تقديم الفاعل والتي قدمها النحويون، لأن المعنى في جميع تلك الأقسام، قدّمت أو أخّرت واحد. ويستدل على كلامه بقوله تعالى: (إنّما يَخْشَى اللهَ منْ عِبَادِهِ العلماءُ)[4]. فيقول أن المعنى في هذه الآية ليس كقولك" إنما يخشى العلماءُ اللهَ؟ لأنّك إذا تأخرتَ نفيت الخشيةَ عن غير العلماء و إذا قدّمتَ الفاعل نفيتَ الخشية أن تتعلّق بغير الله سبحانه وتعالى وهذا حسبه واضح لا خفاءَ به عند التأمل.[5]

---

[1] سورة البقرة الآية 283 .

[2] سورة الحجرات الآية 12.

[3] ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص 1471.

[4] سورة فاطر، الآية 27.

[5] ينظر: السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 186.

ب ـ السّياق: البعد التداولي في الفهم النحوي:

لقد كان الإمام أبو القاسم السّهيلي ذا فكر علمي، ونظر نحوي ما جعله ينتج تصورات تعكس سعة معرفته وصفاء قريحته ودقة منهجه، فكان عالما فذّا ملمّا بكل الأمور الدينية والدنيوية، فلم يغفل عن البحث في الأسرار الكامنة وراء العبارات ولم يكتف بظاهر اللغة بل غاص في مخبرها، يقول السّيوطي: "كان عالما بالعربية، واللغة والقراءات، بارعا في ذلك جامع بين الرواية و الدراية، نحويا مقدما، وأديبا عالما بالتفسير، بالتفسير، حافظا للرجال و الأنساب عارفا بعلم الكلام، والأصول حافظا للتاريخ واسع المعرفة غزير العلم نبيها ذكيّا، صاحب اختراعات واستنباطات تصدر للإقراء والتدريس وبعد صيته."[1]، وهي سمات ساعدت السّهيلي أن يتجاوز في " نتائج الفكر" حدود التناول النحوي التقليدي، متنقلا إلى فضاء أرحب يتمثل في البعد التداولي للنحو، وهو ما يعرف اليوم بـ: " النحو التداولي " أو " البراغماتية النحوية"، حيث تتداخل عناصر المقام، والسياق، ومقاصد المتكلم في بناء المعنى، ومن هنا تبرز أهمية الإشارة في هذا البحث إلى الأبعاد التداولية في الطرح النحوي للسهيلي، وكيف أسهم وعيه بالسياق، بما فيه من قرائن لفظية وحالية في توجيه المعنى النحوي وتفسير الظواهر اللغوية وفيما يلي إبراز توظيف السهيلي للمقام والسياق في تفسير المعاني النحوية.

ـ المتكلم والمخاطب:

لقد كان للمتكلم والمخاطب حيّزا كبيرا عند السّهيلي في كتابه هذا" نتائج الفكر" إذ لا يتحدث عن ظاهرة ولا يصدر حكما إلا وذكر هذين الطرفين في العملية الكلامية.

يقول أبو القاسم السّهيلي في مسألة في تفسير المضمرات:" اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يُعبّر بها للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط، وأولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير في نفس المتكلم.

[1] ينظر: إحسان حسن صالح عبد الرحمان، الإمام السّهيلي ومنهجه النحوي، جامعة أم درمان الإسلامية، 2009م ص14.

فإذا تقدّم في الكلام اسم ظاهر، ثم أعيد ذكره، أومأ المتكلم إليه بأدنى لفظ، ولم يُحِتَجِ إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره. فإذا أضمره في نفسه ـ أي أخفاه ـ ودل المخاطب عليه بلفظة مصطلح عليها سميت تلك اللفظة اسما مضمرًا؛ لأنها عبارة الاسم الذي أضمر استغناء عن لفظه الظاهر."[1]

يقول السّهيلي:" ثم لما كان المخاطَب مشاركا للمتكلِّم في معنى الكلام ؛ إذ الكلام مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظا مسموعا ولا احتاج إلى التعبير عنه، فلما اشتركا في المقصود بالكلام وفائدته، اشتركا في اللفظ الدال على الاسم الظاهر وهو الألف والنون وفرّق بين ضمير المخاطب وضمير المتكلم بالتاء خاصة، فقالوا: **أنت**. وخصّت **التاء** بذلك لثبوتها علامة لضمير المخاطب الفاعل في فعلتَ، إلا أنها هناك اسم، وفي أنت لا موضع لها من الإعراب" [2]

من كلام السّهيلي يتضح أن العملية الكلامية تتأسس على وجود طريفين أساسيين فيها هما المتكلم والمخاطب، فالأول هو من يبدأ الكلام الذي يصدر عنه، فهو منتج للعبارات اللغوية التي يريد أن يوصلها للمخاطَب دون غموض، ويرى السّهيلي أن وجود المخاطب عي العملية الكلامية هام جدا لأنه لولا وجوده ما كان الكلام المنطوق، الذي يتلفظه المتكلم وما اشترك كلاهما في قصد الكلام وفائدته.

ويقدم مثالا يوضح فيها أن الغرض من بناء العبارة اللغوية هو توصيل الفهم إلى المخاطب وتبليغه فهو يرى في مسألة تقديم الفاعل قسم يكون في تقديم المفعول أحسن من تأخيره: يقول: " قسمُ يكون فيه تقديم الفاعل أحسن من تأخيره، نحو:(أعجب زيد ما كره عمرو) لأن الفاعل لا

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص229

[2] المصدر نفسه، ص230.

يظهر في الإعراب، فكان تقديم فكان تقديم المفعول الذي يظهر فيه الإعراب، حرصا على إفهام الخاطب."[1]

ويقول الإمام: " الأصل للتاء في المخاطَب، وإنما المتكلم دخيل عليه، ولما كان دخيلا عليه خصوه بالضم لأن فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس في الفتحة، خصّوا المخاطب بالفتح من الإشارة إليه ما ليس في الضمة." ثم يضيف قائلا:" فاشترك ضمير المتكلم والمخاطب في التاء، كما اشتركا في الألف والنون من أنا وأنت؛ لأنهما شريكان في الكلام؛ لأن الكلام من حيث كان للمخاطب كان لفظا، ومن حيث كان للمتكلم كان معنى قائما بذاته، ثم وقع الفرق بين ضميريهما بالحركة دون الحروف، للحكمة المذكورة." ويقول أيضا:" الكاف لفظ أحق بالمخَاطَب لأن الكلام لم يكن لفظا إلا من أجله، ولولا المكلَّمُ المخاطَب ما احتيج إلى التعبير عن الكلام القائم بالنفس بعبارة أو بإشارة، فعمدة الكلام الذي هو اللفظ إنما هو المُكَلَّم المخاطَب فالكاف الذي هو جزء من لفظ الكلام أولى به." ويقول الإمام السّهيلي في حديثه عن ضمير الغائب:" ثم طردوا أصلَهم في ضمير الغائب المنفرد، فجعلوه في جميع أحواله ((هاء)) إلا في الرفع، إنّما فعلوا ذلك، لأنهم رأوا الفرق بين الحالات واقعا باختلاف الضمير، لأنه إذا دخلت عليه حروف الجر كسرت الهاء لضرورة اللفظ وانقلبت واوه ياءً. وإذا لم يدخل عليه بقي مضموما على أصله. وإذا كان في حال الرفع لم يكن له علامة في اللفظ ؛ لأن الاسم الظاهر قبل الفعل عَلَمَ ظاهر يُغنِي المخاطَب عن علامة إضمار في الفعل، بخلاف المتكلم والمخاطب لأنك تقول في الغائب: زيد قامَ، فتجد الاسم الذي يعود عليه الضمير موجودًا ظاهرًا في اللفظ، ولا تقول في المتكلم:(زيدٌ قَمْتُ)، ولا في المخاطب إن كان اسمه كذلك:(زيدٌ قُمتُ)، فلما اختلفت أحوال الضمير الغائب لسقوط علامته في الرفع، وتغير الهاء بدحول حروف الخفض ـ قام ذلك عندهم مقام علامات الإعراب في الظاهر، أو ما هو بمنزلتها بعد الكلام التام، ولا يقع بعد التام إلا

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو ص 184 .

منصوب أو مجرور فكانت الكاف المأخوذة من الكلام علامة من المنصوب والمجرور إذا كان مكلّما مخاطبًا"[1]

ـ المعنى أو القصد:

لقد أسهب أبو القاسم السّهيلي في الحديث عن العلاقة بين اللفظ والمعنى، ولا تخلو معظم المسائل والفصول التي أوردها في كتابه " نتائج الفكر في النحو" منهما، وهذا ليس بغريب عن السّهيلي فهو أديب وشاعر، وهو أيضا مغرم بالرمز والإشارة والبحث عن الأسرار التي تحملها الألفاظ، فهو يرى أن في ذلك حكمة، فهو يقول أثناء تعليله واستدلاله عبارة "وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة ؛ لأنه كلام الحكيم العزيز ".

فهو يقول:" وكل محسوس يعبّر عن معقول، فينبغي أن يكون مُشاكلا له فما خلق الله تعالى الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة، ولا وضع الألفاظ في لسان آدم عليه السلام وذرّيته إلا موازنة للمعاني التي هي أرواحها."[2] ويقول في موضع آخر: " في ذلك جواب فلسفي لطيف، وهو أن اللفظ جسد والمعنى روح، فهو تبع له في صحته واعتلاله، والزيادة والنقصان منه، كما أن الجسد من الروح كذلك ؛ فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة أو حذف، إنما بحسب ما يكون في المعنى، اللهم إلا إن يكثر استعمال كلمة، فيحذف منها تخفيفا على اللسان لكثرة دورها فيه ولعلم المخاطب بمعناها وإذا جعلت الاسم هو المسمى بطل أحد المعاني الثلاثة التي قدّمنا بيان وجودها واستحالة بطلانها." [3] وهذا قوله في تحقيق معنى(أي): وهو لفظ (ألف) و(ياء) مكرر راجع في جميع الكلام إلى معنى التعيين والتمييز للشيء من غيره، نحو: إياةُ الشمسِ لضوئها لأنه ضوء يبيّنها ويميّزها عن غيرها والآية العلامة

[1] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو ، ص 234.

[2] المصدر نفسه ، ص122.

[3] المصدر نفسه ص114.

على الشيء وقول: خرج القوم بآياتهم أي بجماعاتهم التي تتميز بها، وتميّزهم من الاختلاط بغيرهم.

يقول السّهيلي في تعريف الاسم: " الاسم الذي هو (السين) و (الميم): عبارة عن اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، والمعنى وهو الشيء الموجود في العيان ـ إن كان من المحسوسات ـ كزيد و عمرو ـ في الأذهان ـ إن كان من المعقولات ـ كالعلم والإرادة. فذلك الموجود الذي في العيان، أو الموجود الذي في الأذهان وُضِعتْ له عبارة في اللسان بها يَتَرْجَم عنه و يُتَوصَّلُ إلى فهمه والكشف عن حقيقته. ثم ذلك الشيء المعبّر عنه ـ وهو الشخص مثلا ـ كما استحق أن يكون له عبارة بين المخَاطَبين يُترجمون بها عنه، وهي (الزاي) و(الياء) و(الدال)من قولك ((زيد)) مثلا، فكذلك **استحق** اللفظ المؤلف من هذه الحروف أن يعبر عنه بعبارة أخرى لأنه شيء موجود في اللسان، ومسموع في الآذان.[1]. ويقول أيضا: " فهذه ثلاثة ألفاظ: اسم ومسمّى، وتسمية، ولكل لفظ معناه، ولا سبيل إلى جمع لفظين مترادفين على معنى واحد بدليل واضح، ولا دليل هنا، فقد ثبت أنه لكل لفظ من هذه الألفاظ معنًى غير الذي للآخر."[2] يقول في مسألة صيغة الفعل بعد الجوازم وفائدة أخرى وهي أن الداعي قد يضمّن دعاءه القصد إلى إعلام السامع وإعلام المخاطَب بأنه داع، فجاء اللفظ بلفظ الخبر، إشعارا بما تضمنه من معنى الإخبار، كقولك أعزّك الله و أبقاك و أكرم الله زيدًا، ولا رحم فلانا، فقد جمعت بين الدعاء والإخبار بأنك داع، وذلك يوضحه ويبينه أنّك لا تقول ذلك وأنت تناجي مولاك وسؤالك إياه لنفسك أو لغيرك، إذ لا أحد يسمعك أو يراك، لا تقول: رحمتَني ربِّ ولا رزقْتَني كما تقول للمخاطب رحِمك الله ورزقَك.[3]

---

[1] المصدر السابق .ص53.

[3] المصدر نفسه، ص 55.

[3] انظر: المصدر نفسه، ص 158.

ويقول أيضا: " وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة ؛ لأنه كلام الحكيم العزيز. وسنقدم بين يدي الخوض في هذا الغرض أصلا يقف بك على الأفيح، ويرشدك بعون الله إلى الطريق الصحيح، فنقول: ما تقدم من الكلام فتقديمه في اللسان على حسب تقدّم المعاني في الجَنان والمعاني تتقدّم بخمسة أشياء: إما بالزمان وإما بالطبع، وإما بالرتبة، وإما بالسبب، وإما بالفضل والكمال. فإذا سبق معنى من المعاني إلى الخَلَد والفكر بأحد هذه الأسباب الخمسة أو بأكثرها، سبق اللفظ الدال على ذلك المعنى السابق، وكان ترتّب الألفاظ بحسب ذلك. نعم، كان رتب الألفاظ بحسب الخفة والثقل لا بحسب المعنى، كقولهم ربيعة ومُضَر، وكان تقديم مُضَر أولى من جهة الفضل ولكنهم آثروا الخفة، لأنك لو قدّمت مُضَر في اللفظ لكثرت الحركات وتوالت فلمّا أخّرت وقفت عليها السكون." [1] فحسب السّهيلي إن الذي يتقدّم في الحقيقة هو المعاني وليست الألفاظ. كما أنه يرى أن الحركات تكسب الكلمة دلالة خاصة، وأنها تسهم معها في إعطاء المعنى والتعبير عنه." قال الإمام عبد القاهر في نظم الكلم وهو أنك: (تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس). وإذا رأينا عبد القاهر يرجع بلغة الكلام إلى معناه دون لفظه في قوله:

(ليست لك حيث تسمع بأذنك، بل حيث تنظر بقلبك وتستعين بفكرك، وتعمل رَوِيّتَك، وتراجع عقلك، وتستنجد في الجملة فهمك)[2]، فالسّهيلي لا يختلف معه فيما ذهب إليه، لكنه لا يغفل في تأمل المفردات التي قضت اختيارها دون غيرها والتي بها تحققت براعة الألفاظ. والملاحظ من قوله: اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يُعبّر بها للمخاطب عنه بلفظ أو بخط، وأولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير في نفس المتكلم. وأيضا قوله: وكل محسوس يعبّر عن معقول، فينبغي أن يكون مُشاكلا له فما خلق الله تعالى الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا

[1] المصدرالسابق، ص 278.

[2] السّهيلي ومنهجه النحوي، محمد إبراهيم البنّا، ص 138.

مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة، ولا وضع الألفاظ في لسان آدم عليه السلام وذرّيته إلا موازنة للمعاني التي هي أرواحها. يتضح تماما أن المعنى عند السّهيلي له صلة وثيقة فاللفظ حسبه صفة محسوسة قائمة في ذهن المتكلم، يكون إنتاجها مباشرة بعد نطقه لها في شكل عبارات بلفظ أو بخط. فثنائية اللفظ والمعنى عنده تربط بين المتكلم والمخاطب. فالأول ينتج عبارات لغوية تناسب وتراعي شروط الفهم لدى الثاني وقد شبه السّهيلي ثنائية اللفظ والمعنى بثنائية الجسد والروح. فالجسد جانب مادي بينما الروح هي الجانب المعنوي.

ويقول في موطن آخر عن (أَن) للتفسير:" لأنها تحصين لما بعدها من الاحتمالات، وتفسير لما قبلها من المصادر المجملات، التي في معنى المقالات والإشارات، فلا تكون تفسيرا إلا لفعل في معنى التراجم الخمس الكاشفة عن كلام النفس ؛ لأن الكلام القائم في النفس والغائب عن الحواس في الأفئدة، تكشفه للمخاطبين خمسة أشياء: اللفظ، والخط، والمعنى، والعَقْد، والنَّصْب، وهي لسان الحال، وهي أصدق من لسان المقال. ولا تكون (أنِ) المفسّرة إلّا تفسيرا لما أجمل من هذه الأشياء كقولك: كتبتُ إليه أنِ اخْرُجْ، وأشرتُ إليه أنِ اذْهَبْ. "[1]

ويقول أيضا: " ومن حيث اختلف معاني الجموع بالكثرة والقلة اختلفت ألفاظها. ولما كان الإخبار عن جمع ما لا يعقل يجري مجرى (الجُمَّة) و(الامة) و(الثلة) لا يقصد به في الغالب إلا الأعيان المجتمعة على التخصيص، لا كل واحد منها على التعيين، كان الإخبار عنها بالفعل كالأخبار عنها بالأسماء المؤنثة، إذ (الجمّة) و(الأمة) وما هو في معنى ذلك أسماء مؤنثة، ولذلك قالوا في جموع ما لا يعقل (الجِمال ذهَبت)، (الثياب بِيعَت)، (والدّور اشتُرِيَت)، وما أشبه ذلك إذ لا يتعيّن في قصد الضمير كل واحد منها في غالب الكلام والتفاهم بين الأنام." [2]

---

[1] السّهيلي، نتائج الفكر، ص 142.

[2] المصدر نفسه، ص 122.

ويستدل السّهيلي بدلالة الحروف، إذ يرى أن بين مخرجها واستعمالها علاقة وطيدة، ومن الأحرف التي تناولها:

الواو: " ومن حيث اختلفت معاني الجموع بالكثرة والقلة اختلفت ألفاظها. ولما كان الإخبار عن جمع مالا يعقل يجري مَجْرى (الجُمّة) و(الأمة) و(الثلة) لا يقصد به في الغالب إلا الأعيان المجتمعة على التخصيص، لا كل واخد منها على التعيين، كان الإخبار عنها بالفعل كالإخبار عن الأسماء المؤنثة؛ (الجمّة) و(الأمة) وما هو في معنى ذلك أسماء مؤنثة، ولذلك قالوا في جموع مالا يعقل(الجمال ذهبت) و(الثّياب بيعت) و(الدّور اشتُرِيت)، وما أشبه ذلك؛إذ لا يتعين في قصد الضمير كل واحد منها في غالب الكلام، والتفاهم بين الأنام. ولما كان الأخبار عن جمع ما يعقل بخلاف ذلك، وكان كل واحد من الجمع فيه يتعيّن غالبا في القصد إليه و الإشارة، وكان اجتماعهم في الغالب عن ملإٍ منهم وتدبير وأغراض عقلية، جعلت لهم علاقة تختص بهم وتنبئ عن الجمع المعنوي كما هي في ذاتها جمع لفظي، وهي (الواو) لأنها ضامة بين الشفتين وجامعة لهما، ، وكل محسوس يعبر به عن معقول، فينبغي أن يكون مشاكلا له." [1]

فالملاحظ أن السّهيلي اعتمد في تعليله للإخبار عن جمع ما يعقل واختيار الواو لأن فيها ضم وجمع بين الشفتين.

الهاء: يقول السّهيلي:" ولزم مصدر (فَعُلَ الذي هو طبع وخصلة، وزن (الفَعَال)، نحو: الجمال والكمال والبهاء والسّناء والجلال والعلاء ؛ هذا إذا كان المعنى عامّا يشتمل على خصال، ولا يختص بخصلة واحدة فإن اختص المعنى بخصلة واحدة صار كالمحدود، ولزمته **(هاء) التأنيث** لأن هاء التأنيث تدل على نهاية ما دخلت عليه كـ (الضّربة)من (الضرب)، وحذفها في هذا الباب وفي أكثر الأبواب يدلّ على انتفاء النهاية. ألا ترى أن الضرب يقع على القليل والكثير إلى غير نهاية؟ وكذلك التمر والبرّ وسائر الأجناس ؛ وإنما استحقت (الهاء) ذلك لأن

[1] المصدر السابق، نفس الصفحة.

مخرجها من منتهى الصوت وغايته، فصلحت للغايات، ولذلك قالوا: علامة و نسابة أي غاية في صفتيهما. فإذا ثبت هذا فالجمال والكمال كالجنس من حيث لم يكن فيه (الهاء)المخصوصة بالتحديد والكمال"[1] والملاحظ أن السّهيلي قد ربط (الهاء) بمخرجها وأنها تدل على التحديد والنهاية وهو ما صرح به بقوله إنّما استحقت (الهاء) ذلك لأن مخرجها من منتهى الصوت وغايته. و الهاء يؤتى بها عندما يختص المعنى بخصلة واحدة نحو: الشّجاعة، بينما إن تعدّد الخصال وكان المعنى عام فلن يؤتى بالهاء، نحو ما تقدم من أمثلة.

ولعله أفاد مما ذكره ابن جني عن دلالة الهاء في علامة ونسابة ولكنه زاد عليه حديث المخرج وعلاقته بمعنى التحديد والنهاية، وواضح أنه قد راعى حال الوقف، وأما في الوصل فمخرجها من طرف اللسان مع أصول الثنايا العليا، ولما كان مخرج الهاء من منتهى الصوت قد أعطى معنى الغاية، فإن قرب هذا من القلب تلمسه السّهيلي لوضع [هو] للغائب [2]، يقول: " واما ضمير الغائب المنفصل فـ (**هاء**) بعدها (**الواو**) [و] خصّت (الهاء) بذلك لأن الغائب لما كان مذكورا بالقلب، واستغنى عن اسمه الظاهر بتقدمه، كانت الهاء التي مَخرَجُها من الصّدر قريبا من محل الذّكر أولى أن تكون عبارة عن المذكور بالقلب، ولم تكن الهمزة، لأنها مجهورة شديدة فكانت أولى بالمتكلم الذي هو أظهرُ والهاء لخفائها أولى بالغائب الذي هو أخفى وأبطن، ثم وصلت بالواو لأنه ل يرمز به إلى المخاطب ليعلم ما في النفس من مذكور والرمز بالشفتين والواو محرجها من هناك فخصت بذلك." [3]

وقد تنبّه السّهيلي إلى العلاقة بين صفات الحروف وما استعملت فيه: يقول في مسألة المبهمات وهو يتحدث عن قولهم: والمبهم نحو: هذا وهذان: " ولا يمكن إشارة اللسان إلا بحرف يكون مخرجه من عذبة اللسان، التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزائه، فليس إلا الذال والثاء،

---

[1] المصدر السابق، ص 331، 334.

[2] ينظر: أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، محمد إبراهيم البنّا، ص209

[3] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 234.

فأما الثاء فمهموسة رخوة، فالمجهور أو الشديد من الحروف أولى منها للبيان، والذال مجهورة فحصّت بالإشارة إلى المذكّر وخصّت التاء بالإشارة إلى المؤنث للفرق بينهما، وكانت أولى به لهمسها ضعف المؤنث."[1] فالسّهيلي فطن إلى أن صفات الحروف متصلة بمعناها، لذلك خص الذال في اسم الإشارة للمذكر والتاء للمؤنث.

ونخلص إلى أن السّهيلي قد اهتم كما سبق عرضه باللفظ والمعنى، وأن المتكلم والمخاطب قد شغلا حيّزا هاما من اهتمام، وهذا الاهتمام يظهر جليّا في حديثه عن اختيار المتكلم وانتقائه للألفاظ التي تناسب إعلام المخاطب وتوضيح قصده. فاللفظ والمعنى عنده تشبهان الجسد والروح فالجسد هو الجانب المادي و الروح تمثل الجانب المعنوي، وفي المقابل اللفظ هو الجانب الصوري المحسوس المناسب للمعنى الذي يمثل الجانب المعنوي الداخلي للمتكلم، و أن اللفظ جسد والمعنى روح، فهو تبع له في صحته واعتلاله، والزيادة والنقصان منه، كما أن الجسد من الروح كذلك ؛ فجميع ما يعتري اللفظ من زيادة أو حذف، إنما بحسب ما يكون في المعنى فالعبارة ملفوظة أو خطية لا يجوز أن تتجرد عن المستوى المعنوي الذي يحدد وحداتها ودلالتها بشكل يتشاكل مع صيغة نظمها في ذهن المتكلم، ومتى حث لها زيادة أو نقصان ظهر ذلك وانعكس على اللفظ، لذلك، يجب أن يكون اللفظ حاملا ومعبرا عن كل الجوانب التي يقصدها المتكلم وتبين نيته وقصده وتحقق مبتغاه عند المخاطَب.

يقول: الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح وهو يميّز بين النظرة إلى الكلام كخطاب وبين النظرة إليه كبنية:" التمييز الحاسم بين النظرة إلى الكلام كخطاب و النظرة إليه كبنية: إن سيبويه والخليل قد انفردا مع أكثر النحويين الأقدمين بنظرية اندثرت بعدهم وصارت بعد غزو المنطق اليوناني خاصة لا يتفطن إليها إلّا الأفذاذ من النحاة مثل السّهيلي والرّضي. ومن أهم المبادئ التي بنيت عليها هذه النظرية نذكر تمييزهم الصارم في تحليلهم للّغة بين الجانب الوظيفي من

[1] المصدر السابق ، ص239.

جهة وهو الإعلام والمخاطبة أي تبليغ الأغراض المتبادل بين ناطق وسامع و بين الجانب اللفظي والجانب الصوري من جهة أخرى أي ما يخص اللفظ في ذاته وهيكله وصيغته بقطع النظر عمّا يؤدّيه من وظيفة في الخطاب غير الدلالة اللفظية. إذ هناك اللفظ ودلالة المعنى."[1]

ـ السّياق:

لأن المعنى الذي يسعى المتكلم تبليغه للمخَاطب لا يرتبط بالظاهر من العبارات اللغوية التي مبدؤها المتكلم ونهايتها المخاطَب، فهو أم يتطلب السياق الكلامي، وقد تنبه له السّهيلي فكان من مميزات تفكيره اللغوي الاعتماد على التحليل السياقي.

يقول في تفسير الإعراب:" الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض محله أواخر الكَلِم ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلام يرغب عنه، والحكمة فيه عندي والله أعلم أن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم كونه فاعلا أو مفعولا وغير ذلك، وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه، فوجب أن لا يتقدم الإعراب الاسم ولا يتوسّطه في الوجود، وأن يترتب بعده، كما تترتب مدلوله ـ وهو الوصف ـ بعد مدلول الاسم وهو المسمى الموصوف بذلك الوصف، والله أعلم." [2]

وحسب تفسير السهيلي للإعراب فإن الإعراب دليل على المعاني التي يُلبسها المتكلم للاسم المعبر عنه عما اختلج في الذهن، وهو يلحق بالاسم ولا يتبعه والعلامة الإعرابية تلحق آخر الكلمة أي أن هذا الأخير يسبق الإعراب في وجوده لذلك الإعراب لا يكون في بداية الاسم ولا يتوسطه: وبذلك كل من المعاني والمتكلم والمخاطب والسياق هي عناصر مترابطة ومتصلة بالعملية الكلامية. والسياق عند السّهيلي يساعد في تحديد معنى الكلمة أو الجملة، وبالتالي

[1] بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمان الحاج صالح، موفم للنشر، الجزائر، ج1، 2012، دط، ص 292.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 99.

يساعد في تحديد معنى الكلمة والجملة وبالتالي في تحديد البنية النحوية.ومن الأمثلة النحوية التي تبين السياق عند السّهيلي نذكر:

في التعريف والتنكير: يقول السّهيلي: " والتعريف اللفظي كتعريف ما فيه الألف واللام، والمبهم والمضمر عندي لفظي لأن صيغة الإضمار والإبهام لفظه بمنزلة الألف و اللام.فإذا ثبت هذا فكل ما كان تعريفا لفظيا فلا يجوز تنكيره مع آلة التعريف، وما كان تعريفه معنويا فقد يجوز تنكيره في بعض الأحوال، تقول: مرَرْتُ بعمرٍو وعمرِو آخر، وبأحمدَ وأحمدَ آخر." [1]

ضمير الفاعل المستتر: فضمير الفاعل المستتر في الفعل كيف يصح استتاره فيه، والفعل كلمة مؤتلفة من حروف، والحروف أعراض في اللسان أجزاء من الصوت لا يستتر فيها شيء ولا يظهر إذ ليست بجسم؟ فالجواب: أن أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح لا على الحقيقة، لأن مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين."[2]

علم المخاطب والحذف: علم المخاطب عند التداوليين يرتبط بسياق المقال، يقول السّهيلي لمن يتساءل عن سبب ظهور علامة الإضمار في التثنية و الجمع وعدم ظهورها في الإفراد، فيقول: الفعل يدل على فاعل مطلق، ولا يدل على تثنيته ولا على جمعه، لأن التثنية والجمع معنى يطرأ على الإفراد والإفراد هو الأصل، ففعل الواحد مستغنٍ عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلا، وليس كذلك في التثنية والجمع، لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلا بدليل"[3] والمخاطب هنا يقوم بتقدير العنصر الذي حذف ليصل إلى مقصد المتكلم.

ويقول أيضا في حذف المفعول به، في مسألة تعدية الفعل: " أصل هذا الفصل أن كل فعل يقتضي مفعولا ويطلبه، فلا يصل إلى ما بعده إلا بحرف جر، ثم يحذف المفعول لعلم السامع

[1] المصدر السابق، ص 226.

[2] المصدر نفسه، ص176.

[3] المصدر نفسه، ص 176.

به، ويبقى المجرور." وهنا يتبين أن المخاطَب على علم بحذف المفعول به، ما جعله يفهم قصد المتكلم في سياق الكلام.

وهذا موطن آخر يبين أن السّهيلي تنبه إلى سياق المقام، فيقول:" ويشهد لجميع ما قلنا في هذا الباب، من دلالة الحروف المقطعة على المعاني والرمز بها إليها، كثير من منظوم الكلام ومنثوره كقول الراجز: قلتُ لها: قِفِي. فقالت: قافْ. وكقول الآخر لأخيه: ألا ترى؟ فيقول له:ألافا. يريد: ألا ترحل؟ فيقول الآخر: ألا فارتحل."[1]

نخلص في إلى أنّ السّهيلي برزت عند ملامح النظرية التداولية مثل: المتكلم والمخاطب والقصد، و السياق، والفعل الكلامي، ويمكن لأهل الاختصاص البحث في هذا الكنز القيم.

2ـ2ـ نحو الاستبدال في التراكيب: يتناول هذا العنصر قضية الاستبدال النحوي عن السّهيلي في كتابه

" نتائج الفِكر في النحو"، بيان الاستعمال اللغوي الجائز أو غير الجائز للصيغ الصحيحة، إذ تسمح عملية الاستبدال بين التراكيب اللغوية بإحلال عنصر لغوي مكان عنصر لغوي آخر. وسيتم عرض بعض الأمثلة لمعرفة المنهج الاستبدالي لأبي القاسم السّهيلي، والبحث في إمكانية الاستفادة منه في الدرس النحوي في عصرنا الحالي.

ـ يقول السّهيلي في[الواو من وصلى الله على سيدنا محمد]: " الواو من قولك:((وصلى الله على سيدنا محمد)) مختلف في إثباتها وطرحها: وحجة من طرحها: أن الفعل بعدها دعاء والدعاء لا يعطف على الخبر، لو قلت:((مررتُ بزَيْدٍ، وأكرم الله عمرا))، لكان **كلامًا غثًّا وقولا و مستَرَثًّا**."[2] ويقول:" والنظم على تأويل أهل الحق أبدع، والجة أقطع، والمعنى لا يصح

[1] المصدر السابق، ص 236، 237.

[2] السّهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص 69.

غيره، والذي ذهبوا إليه فاسد لا يصح بحال لأنهم مجمعون معنا على أن أفعال العباد لا تقع على الجواهر والأجسام." [1]

ـ و**يقول في مسألة حذف المنعوت**: "ونعت **يقبح** حذف منعوته، وهو مع ذلك جائز، كقولك: لقيتُ ضاحك، ورأيتُ جاهلا وإنما جاز لاختصاص الصفة بنوع واحد من الأسماء."[2] وهذا موضع آخر في مسألة المبهمات يقول فيه:" **ثقيل مرفوض** في كلامهم."[3]

وقال أيضا ولولا لفظ الأول ما جاز الثاني في هذا الكلام كله، ألا ترى كيف **حَسُن**: (إن تزرني أزرك)؟ وكان قولهم: (إن زرتَني أزرْك) **أحسن من** قولهم: (إن تزرني زرتُكَ) وهو أقبح الوجوه الأربعة لعدم الازدواج فيه. وقد ذكر((أبو القاسم)) **قبحة** في باب الجزاء " [4]

إن ما يلفت الانتباه أن السّهيلي أثناء توظيف منهجه في الاستبدال قد حدّد التراكيب اللغوية الصّحيحة وغير الصحيحة أو والتي يصفها بالممتنع ، فصور الاستبدال الصحيح عنده هي:الصحيح الحسن، والصحيح، وأحسن من غيره. ويذهب إلى أن بعض التراكيب اللغوية صحيحة إلا أن الذوق يرفضها وقد وصفها بقوله: صحيح قبيح، والغثّ من الكلام، وقولا مسترثّا وثقيل مرفوض كلامهم.

و السّهيلي لم يذكر مصطلحا خاصا لهذا المنهج الاستبدالي في كتابه " نتائج الفِكْر " كما خلا من الفعل (استبدل) أو مصدره أو أي مشتق من مشتقاته لكنه اتّجه إلى التحليل اللغوي في تقديم مسائله ومعالجتها وفق المنهج الاستبدالي، والاستبدال عند النحاة هو:" إحلال عنصر لغوي محلّ عنصر آخر في سياق لغوي واحد" [5]، وما يميّز السّهيلي أنه ينتهج منهجا منضبطا

---

[1] المصدر السابق، ص 199.

[2] المصدر نفسه، ص 221.

[3] المصدر نفسه، ص239.

[4] المصدر نفسه، ص 161.

[5] أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002م د.ط، ص 206 .

وهو يجري تلك الاستبدالات وذلك من خلال الحوار، واستدعاء عناصر السياق الكلامي من مرسل ومرسَل إليه والرسالة، كما يبدي اهتمامه بقصد المتكلم، وهذه أمثلة للتوضيح أكثر:

ـ في استبدال أحرف المضارعة: يقول السّهيلي: كانت الهمزة بفعل المتكلم أولى، لإشعارها بالضمير المستتر في الفعل ؛ إذ هي أول حروف ذلك الضمير إذا برز فلتكن مشيرة إليه إذا أرَزَ، وكانت النون بفعل المتكلمين أولى لوجودها في أول لفظ الضمير الكامن في الفعل إذا ظهر، فلتكن دالة عليه إذا خفي واستتر. وكانت التاء من تفعل للمخاطب لوجودها في ضميره المستتر فيه، وإن لم تكن في أول لفظ الضمير أعني أنت، ولكنها في آخره، ولم يخصوا بالدلالة عليه ما هو في أول لفظه ـ أعني الهمزة ـ لمشاركته للمتكلم فيها وفي النون، فلم يبق من لفظ الضمير إلا الياء، فجعلوها في أول الفعل عَلَمًا عليه، وإيماءً له" [1] نحظ أن السهيلي الاستبدال بين أحرف المضارعة لإشعارها بالضمير المستتر (أفعل = أقوم، نفعل= نقوم، تفعل =تقوم، يفعل= يقوم)، الهمزة في الضمير(أنا)، والنون في الضمير (نحن) والتاء في الضمير (أنت)، والياء في الضمير الغائب إذا أبرز، لأنه ضمير في فعل الغائب في أصل الكلام ؛ لأن الاسم الظاهر يُغْني عنه، ولا يستتر ضمير الغائب حتى يتقدمه مذكور يعود إليه"[2]

ومن هنا كانت الزيادة بالياء لأنها أصل هذه الزوائد. ويقول تأمل لما ذكرنا والْمَحْ ماقاله النحويون في تعليل هذه المسألة: تجد طبعَك يعافُه، وسمعك يمُجّه، وعقلكَ لا يستسيغه.

إن دراسة هذه النماذج في توظيف السّهيلي إلى المنهج الاستبدالي، يبرز لنا قواعد تأليف البناء النحوي الصحيح ليست هو الضابط الوحيد والصحيح عند السّهيلي بل إنه يتيح للمتكلم الاختيار من خلال الاستبدال، واستعمال الصيغ المتنوعة والتي يشترط أنت كون متقاربة، واستعمال الصيغ المناسبة للمعنى المطلوب كما أن السهيلي يشترط السياق الملائم، إضافة إلى

[1] المصدر السابق، ص 133.

[2] المصدر نفسه، ص133.

السلامة النحوية وموافقة الذوق السليم فقط.وهذا ما يحتاجه متعلمي اللغة العربية ومعلميها، وما أحوجنا إلى نحو السّهيلي في عصرنا الحالي وإلى الإفادة من منهجه الاستبدالي وذلك من خلال:

ـ استثمار دراسة الاستبدال في تحليل الشروحات النحوية، وفي استخلاص أبعاد الفكر النحوي والكشف عن العمق في التحليل عند النحاة.

ـ قيام دراسات لتفعيل دور الاستدلال في تعليم اللغة، من خلال عرض مقترحات كلامية في حقول دلالية، تتيح للمتكلم اختيار الاستعمال اللغوي المناسب.

ـ دراسة الاستبدال بهدف وضع برنامج تعليم في الحاسوب للتعليم والترجمة.

ـ الربط بين الاستبدال وعلم اللغة التطبيقي، وتفعيل تعليم اللغة للناطقين بغيرها.

وخلاصة القول أن كتاب " نتائج الفكر في النحو" لأبي القاسم السّهيلي يمثّل نموذجا متقدما لفقه اللغة القائم على المنهج الاستدلالي، والذي لا يكتفي بنقل القواعد بل يعمق النظر في عللها ومقاصدها. فقد وظف السّهيلي أدوات النحو في خدمة المعنى، مستندا إلى مقاربة تتقاطع مع المفاهيم التداولية الحديثة، حيث يتقدم السياق، وقصد المتكلم، والمقام التواصلي على الصياغات الشكلية، ومن ثمّ، فإن الإفادة من نحو السّهيلي في العصر الحديث لا تكمن فقط في بعث التراث بل إعادة توظيف منهج التأويلي والاستدلالي بما يخدم الدراسات اللسانية المعاصرة، ويؤسس لنحو عربي تواصلي يراعي الوظيفية والمعنى والسياق.

خـاتمـة

خاتمة:

بعد هذا المسار البحثي المتواضع الذي سعينا فيه إلى تسليط الضوء على خصائص التفكير النحوي عند أبي القاسم السّهيلي من خلال كتابه " نتائج الفكر في النحو". تبيّن لنا أنّ السّهيلي كان نحويا ذا رؤية متميزة، تتسم بالعمق التحليلي والدقة في الاستدلال. مع حرصه على ربط النحو بالمعاني والسياقات. كما أنّه ينطلق من اللفظ ليصل إلى المعنى. إن هذا الكتاب لا يندرج ضمن المصنفات النحوية التقليدية التي تقتصر على العرض أو الشرح، بل هو كتاب يعكس تفكيرا نحويا تحليليا نقديا يحمل بصمات منهج خاص في النظر إلى اللغة العربية. وقد أبرزت هذه الدراسة عدة نتائج مهمة من خلال التتبع المنهجي للتفكير السّهيلي، نوجزها فيما يلي:

ــ منهجية دقيقة و فريدة، إذ اتّسم السّهيلي بمنهج استقرائي استنباطي، يربط بين القواعد النحوية والبلاغية، معتمدا على القرآن الكريم الحديث الشريف والشعر العربي كمصادر استشهاد رئيسية مما يمنح تحليلاته عمقا لغويا وثقافيا.

ــ نزعة تجديدية واضحة، فالسّهيلي لم يكن مجرد ناقل للآراء النحوية، بل كان مجتهدا في طرح البدائل و التفسيرات، وغالبا ما يخالف آراء سابقيه إن رأى أن الدليل لا يسندها، مع التزامه بروح المدرسة الأندلسية في التحرر النسبي من التقليد.

ــ الربط بين النحو والمعنى، وهذا من أبرز ما يميّز التفكير النحوي عن السّهيلي، فهو لا يفصل بين النحو والدلالة، بل يؤكد أن الإعراب وسيلة لفهم المعنى، ويهتم كثيرا بتأثير التركيب على إيحاءات النص.

ــ الاهتمام بالتفصيل والدقة، فقد اتّضح أن السّهيلي كان دقيقا في تتبع الفروق اللغوية، ويميل إلى التحليل المقارن بين المذاهب النحوية المختلفة، كالبصريين والكوفيين، مما يدل على سعة اطلاعه وحرصه على التمحيص.

ـ بالإضافة إلى الخصائص السابقة الذكر ميّزت تفكير السّهيلي بالاعتماد على الحوار مع آراء النحاة السابقين، وأيضا برز في كتابه ميله إلى التبسيط والشرح العميق مما يدل على وعيه بأهمية إيصال المعلومة بأسلوب يفهمه المتعلمون.

وختاما نأمل أن تسهم هذه الدراسة ببحثنا هذا، ولو بشكل بسيط في تسليط الضوء على جانب مهم عن التراث النحوي العربي، وفتح الآفاق أمام الباحثين والطلبة لمزيد من الدراسات المتخصصة في فكر السّهيلي النحوي واللغوي.

قـائمـة المصـادر والمراجـع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع ، الدار القيمة، سورية ، دمشق، ط1 ،2015م.

أولا ـ المعاجم العربية:

ـ ابن فارس أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، ج4، 1979م

ـ ابن منظور، لسان العرب، أدب الحوزة، قم، إيران، محرم 1405هـ، ج11، ص476.

ـ محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفي، دار الفرقان، لبنان بيروت ط1 1985م.

ـ المعجم الوسيط، دار الشروق الدولية، ط4، 2008م

ـ الفيروز آبادي (مجد الدّين محمّد بن يعقوب)القاموس المحيط، مؤسسة الرّسالة بيروت لبنان ط8.

ثانيا ـ الكتب:

ـ جلال الدين عبد الرّحمان بن أبي بكر السّيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين ط1، ، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية، ج3، 1998م،

ـ ابن الأثير، المثل السائر، في أدب الكاتب والشاعر، تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار النّهضة، القاهرة، ج1، دط، دت.

ـ ابن السّراج، الأصول في النّحو، ت:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة ن بيروت، ج1

ـ ابن إياز البغداي، قواعد المطارحة في النّحو، تح: ياسين أبو الهيجا وشريف عبد الكريم النجار علي توفيق الحمد، دار الأمل، إربد، الأردن، 2011م.

ـ ابن جني، أبو فتح عثمان الموصلي، الخصائص، تحقيق محمد علي النّجار، دار الهدى

ـ ابن دحية: المطرب من أشعار أهل المغرب، تح: ابراهيم الأبياري، حامد عبد المجيد، أحمد أحمد بدوي، دار العلم للجميع، بيروت، لبنان، دط.

ـ ابن فارس، الصاحبي في فقه العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، الناشر محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، ط1، 1997م

ـ ابن هشام، قطر الندى وبل الصّدى شرح محمد محي الدين عبد الله، دار الأمام، مالك الجزائر 1989

ـ أبو الحسين علي بن إسماعيل ابن سيده المرسي الأندلسي، المخصص، دارالكتب العلمية بيروت ـ لبنان 1971م، ص180.ـ أحمد المراغي ومحمد سالم علي، تهذيب التوضيح ط3 مصر، المكتبة التّجارية الكبرى، دت،.

ـ أبو الطيب مولود السريري، معجم الأصوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01 2002.

ـ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، بيروت، لبنان، ج03.

ـ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، كتاب المقتضب، تج: عبد الخالق عضيمة، القاهرة

ـ أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3 1979م.

ـ أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السّهيلي، نتائج الفكر في النحو تح: محمد إبراهيم البنّا دار السلام، القاهرة، ط1، 2018م.

ـ أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح:عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل بيروت، لبنان، ج2، ط1.

ـ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ط3، 1988م.

ـ أبو بكر محمّد بن سهل بن السّراج النّحوي البغدادي الأصول في النّحو، تح: عبد الجسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ج1، ط3 ، 1996م

ـ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ط3، 1996 م .

ـ أبو حيان التوحيدي الامتاع والمؤانسة، ، تح: هيثم خليفة الطعيمي، المكتبة العصرية، بيروت ج1، 2011م..

ـ أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي : تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

ـ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار النّحوي (الفارسي)، تح: كاظم بحر المُرْجان، ط2 بيروت، عالم الكتب، السنة 1996م

ـ أبوحيان الأندلسي ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح:رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ط1، 1998م.

ـ أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، اسكندرية، 1994م

ـ الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمدو محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط.
ـ الحافظ جلال الدين عبد الرحمان السيوطي: تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، بغية الوعاة في طبقات اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة ـ عيسى الباب الجلي وشركاؤه، ط 1.
ـ الرماني أبو الحسن علي بن عيسى، الحدود في النحو، تح: مصطفى جواد، يوسف مسكوني دار الجمهورية، بغداد، العراق، 1969.
ـ السّهيلي، الروض الأنف والمَشْرَعُ الرّوَى، تج: محمد إبراهيم البنّا، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ج1، ط1، 2021م.
ـ السّيد أحمد الهاشمي، جواهر البلاغة، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، دط، د.ت .
ـ السّيد الشّريف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية بيروت، ط 2، ، 2003م.
ـ الفيروز آبادي (مجد الدّين محمّد بن يعقوب)القاموس المحيط، مؤسسة الرّسالة بيروت لبنان ط8.1994م.
ـ المرادي توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمان علي سليمان دار الفكر العربي، القاهرة، مجلد1، ط1، 2001م،
ـ بدر الدين العيني، عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، تح: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 2001.
ـ بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري، شرح بن عقيل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج2.
ـ حنا الفاخوري، تاريخ الأدب العربي، دار اليوسف، بيروت، لبنان، ، دت، ص 200، 201.
ـ سيبويه، الكتاب: ت: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ط3 1988م.
ـ سيبويه، الكتاب، تح:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج2، ط2، 1988م .
ـ شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7.
ـ عباس أحمد خيضر، أسلوب التعليل في اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 2008 .

ـ فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي القاهرة دط، 1977.

ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، ج2، رقم الحديث 656.

ـ مازن المبارك، النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط3 1974.

ـ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي: تح: محمد المصري، البلاغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين، ط 1، 2000.

ـ محمد إبراهيم البنّا، أبو القاسم السّهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، جدة، السّعودية، ط1، 1985م .

ـ محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 2، ، 2008م

ـ محمود أحمد نحلة، في المصطلح النحوي، الاسم الصفة في النحو العربي والدراسات الأوروبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1994،

ـ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط1، 1986م.

ـ موفق الدين بن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، القاهرة، مصر، ج7، دط، ، دت .

ـ ينظر: عبد الواحد حسن الشيخ، دراسات في بلاغة عند ضياء الدين بن الأثير، د. تج، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دط، 2002.

ج1، ط2، دت.

د ت، 1348

ط1، 1987م.

محمود أحمد نحلة، في البلاغة العربية ((علم المعاني))، دتج، دار العلوم العربية، ط1 بيروت، 1990.

ثالثا ـ المجلات العلمية

ـ بوشموخة منى، خلاف مسعودة، النظرية الخليلية الحديثة، مجلة علوم اللغة وآدابها المجلد13 العدد02، 09/15/، 2021 م .

ـ سفيان بوزناق، التعليل النحوي عند أبي القاسم السهيلي: مجلة جسور المعرفة، كلية الآداب واللغات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 1، 1439 هـ، مارس 2018.

ـ شرموطي زرادي ,فاعلية الحوار التعليمي، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد16، جوان 2016 م.ـ عايض بن محمد القحطاني، وقفات البنّا في تحقيق (نتائج الفكر) للسّهيلي، الآداب للدراسات اللغوية والأدبية، العدد 14، يونيو2022.

ـ عبد الرحمان الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة . مفاهيم أساسية ـ، كراسات المركز الجزائر العدد 4، 2007م.

ـ عبد الله راجحي محمد غانم، رشيد محمد حسن الرهوي، العلة النحوية عند الشريف الكوفي (ت: 539 هـ) في كتابه (البيان في شرح اللمع)، كلية التربية بالحديدة – جامعة الحديدة– كلية التربية بزنجار جامعة عدن (مجلة علمية أكاديمية – محكمة – نصف سنوية، العدد العاشر.

ـ محمد رضا عياض، أحمد جلايلي، مكانة النثر العربي في الاحتجاج اللغوي ومقارنته بالشعر مجلة الأثر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد22.

ثالثا ـ الرسائل الجامعية:

–فاطمة رزاق، منهج السّهيلي في الدرس النحوي، شهادة الماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009/01/18.

–محمد مهدي لخضر بن ناصر، المنهج الاستدلالي عند أبي بكر بن العربي من خلال كتابه " القبس"، ماجستير في العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/ 2010م.

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمة: .....أ

مدخلب التعريف بالسّهيلي وكتابه: "نتائج الفكر في النحو"

المبحث الأول: نشأة السّهيلي وحياته. 7

المبحث الثاني: كتاب " نتائج الفِكْر في النّحو " 10

الفصل الأول:ع المسائل التي اختارها السّهيلي في كتابه_" نتائج الفكر في النحو"ع

المبحث الأول: عرض وتحليل لنماذج من مسائل الكتاب 17

1. الإضافة: 17

2. في أقسام الكلام:..... 22

3. في الإعراب: 27

4. الأفعال: 33

5. في النعت:..... 36

6. في العطف: 39

7. في التوكيد:..... 45

8. في البدل: 49

9. الابتداء: 53

المبحث الثّاني: أصول التّفكير النّحوي عند السّهيلي. 57

1. العامل:..... 58

2ـ العلة: 76

الفصل الثّاني منهج السّهيلي في كتابه وتأثيره_على الدّراسات النّحوية

المبحث الأول: المنهج الاستدلالي والتحليلي والتفكير العميق في الربط بين المعاني:..... 84

1/ اعتماد السهيلي على الاستدلال والتحليل في معالجة القضايا النحوية 84

2/ ربط السّهيلي بين القواعد النحوية والمفاهيم اللغوية المعنوية: 106

3 / تقديم السّهيلي لآراء وتجديدات نحويّة مقارنة بالعصر الّذي عاش فيه: 109

4 / مقارنة السّهيلي بين المدارس النّحوية المختلفة (البصريّة والكوفيّة) وكيفية دمج بعض الآراء: 117

المبحث الثّاني: تأثير التّفكير النّحوي للسّهيلي على الدّراسات النّحوية المعاصرة: 121

1 / تأثير أفكار السّهيلي في تطوّر النّحو العربي وظهور مدارس نحويّة جديدة: 122

2 / كيف يتم الاستفادة من أفكار السّهيلي في دراسة النّحو في العصر الحديث؟ 148

خاتمة: 180

قائمة المصادر والمراجع:.....183

ملخص: 186

ملخص:

توصلت الدراسة إلى أن السّهيلي يمثل أحد البارزين في الفكري النحوي العربي، حيث تميز تفكيره بالنضج والعمق، واعتمد منهجا تحليليا يقوم على التعليل والاستنباط والترجيح بين الآراء المختلفة. وقد أظهر في كتابه " نتائج الفِكْر في النحو" قدرة علمية متميزة على ربط القواعد لنحوية بالمعاني والسياقات، مستفيدا من خلفيته البلاغية والشرعية.

كما أبرزت الدراسة ان السّهيلي لم يكن مقلدا للنحاة السابقين بل كان ناقدا ومنهجيّا في آرائه ما يدل على روح اجتهادية واضحة. ويُعَد كتابه شاهدا على مشروع نحوي متكامل يستحق مزيدا من الاهتمام والبحث سواء من خلال دراسات مقارنة أو عبر توظيف مناهج لغوية في تطوير النحو العربي .في تطوير النحو العربي لغوية حديثة لفهم إسهاماته

Abstract:

The study concluded that Al-Suhayli is one of the prominent figures in Arabic grammatical.

thought. His approach is characterized by depth and maturity, relying on analytical methods that emphasize reasoning, deduction, and reference between differing opinions. In his book Nata'ij al-Fikr fi al-Nahw"

(The Results of Thought in Grammar), he demonstrates a distinctive scholarly ability to link grammatical rules with meaning and context, drawing on his background in rhetoric and Islamic sciences. The research also highlighted that Al-Suhayli was not a mere imitator of earlier grammarians; rather, he was a critical and methodical thinker, reflecting a clear spirit of ijtihad (independent reasoning). His book stands as evidence of a comprehensive grammatical project that deserves further academic attention, whether through comparative studies or the application of modern linguistic approaches to better understand his contributions to the development of Arabic grammar .